جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

ضوابط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر

(دراسة حالة بنك الخليج الجزائرAGB)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

- بن علال إنصاف

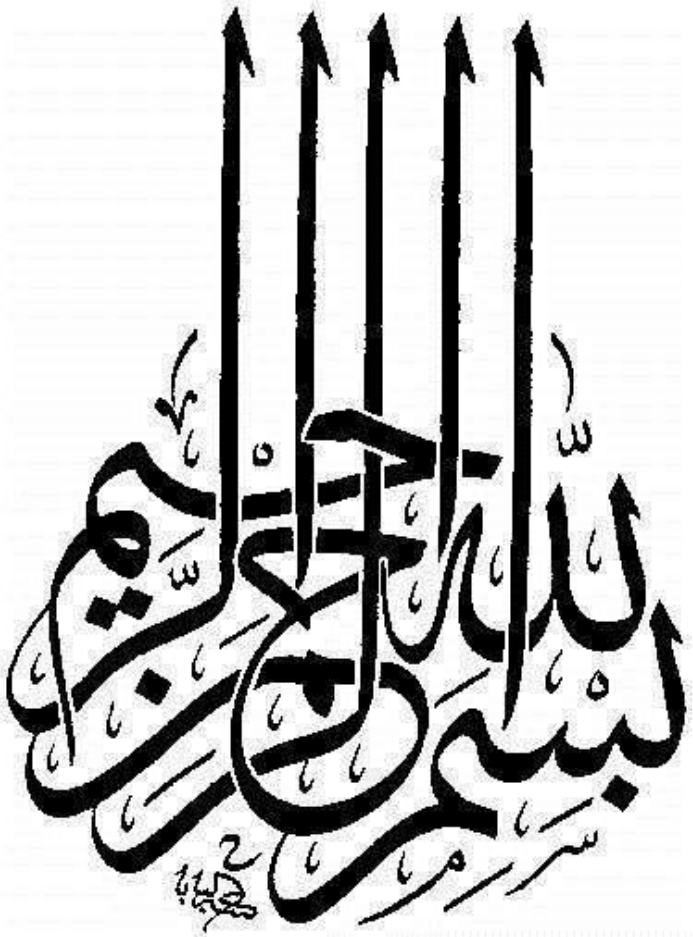
تحت إشراف:

د/ جبارة بناصر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	ملاحظة
جبارة مراد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
جبارة بناصر	أستاذ محاضر أ	مقررا
يحياوي إلياس	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2018/ 2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إكمال هذا العمل ، و نسأله السداد و الرشاد

أقدم شكري و تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور بناصر جبارة على المجهودات المبذولة و المساعدات المقدمة، و التوجيهات السديدة التي كان لها الأثر الكبير على تطور و إتمام هذا البحث، فله مني فائق التقدير و الامتنان فجزاك الله عنا و عن طلبة العلم كل خير

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على الوقت الذي خصصوه لقراءة هذه المذكرة لمناقشتها ، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و الثناء إلى كل من ساعدني و لو بالدعاء في إنجاز هذا العمل المتواضع

جزاهم الله عنا خير الجزاء

إلى

إهداء

الحمد لله الذي وفقني وأمدني بالقوة لتقديم هذا العمل المتواضع أهدي هذا العمل إلى :هادي الأمة منير الظلمة والذي يشفع لنا يوم القيامة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم ،والذي نسأل الله أن يجمعنا به يوم القيامة .

إلى أحن قلب في الوجود، وأحلى من عطر الورود، إلى من يعجز فيها اللسان عن التعبير
إلى من دعت لي بالنجاح والتوفيق إلى قرة عيني
أمي الغالية أطال الله في عمرها.
إلى من حثني على العمل، ومهد لي طريق النجاح، إلى من ناداني بأسماء الورود
ومن اعتبرني مثل الشموع إليك
أبي حفظك الله وأطال في عمرك.
إلى اخوتي و اخواتي
إلى كل زملائي و زميلاتي
إلى **من نسيه قلمني وحفظه قلوبي**

لكم كل التقدير والاحترام

إصدق

الملخص

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

تطرقنا في هذه الدراسة للتعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية من خلال نشأتها تعريفها والأنشطة و الخدمات التي تقدمها, بالإضافة إلى الضوابط و التنظيمات التي تخضع لها هذه النوافذ في البنوك الجزائرية بصفة عامة و بنك خليج الجزائر بصفة خاصة حيث صدر ماخرا في قانون المالية تنظيم جديد ينص على التشاركية المالية أو السماح للبنوك التقليدية بفتح شبابيك او نوافذ إسلامية.

خلصنا في الأخير إلى تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك خليج الجزائر من خلال معرفة أراء مختلف الخبراء و الاقتصاديين و إيجاد مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح هذه النوافذ.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية, البنوك الإسلامية, البنوك التقليدية, بنك خليج الجزائر.

Abstract

This study dealt with he trend of many traditional banks to establish islamic bases affiliated with them offering islamic banking sarvices

In this study, we explored the reality of islamic windows through its inception,definition,activities and services, as well as the regulations and regulations that govern thes windows in algerian banks in general and he bank of the GULF of algiers in particular, Allow traditional banks to open windows or islamic windows

Finally, we concluded by evaluating the exprience of islamic windows at the Bank of different Algeria by knowing the opinions of different experts and economists and finding the various economic effets resulting from opening these windows

Keywords: islamic windows, islamic banks, traditional banks, Bank of the Gulf of algeria

الفهرس



الفهرس

العنوان **الصفحة**

تشكرات

الإهداء

الملخص

الفهرس **I**

قائمة الجداول والأشكال **II**

المقدمة **أ**

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية و البنوك الإسلامية

تمهيد 02

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك.....03

المطلب الأول:مفهوم البنوك.....03

المطلب الثاني: أنواع البنوك.....04

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك.....06

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية (التجارية).....07

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية و نشأتها.....07

أولا: نشأة البنوك التجارية.....07

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية.....08

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.....09

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية.....11

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية.....13

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية و مفهومها.....13

أولا: نشأة البنوك الإسلامية.....13

ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية..... 14

المطلب الثاني: أهدف البنوك الإسلامية و ضوابط عملها.....15

أولا: أهداف البنوك الإسلامية.....15

ثانيا: ضوابط عمل البنوك الإسلامي.....17

المطلب الثالث: أوجه الاتفاق و الاختلاف بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية 19

أولا: أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية.....19

ثانيا: أوجه الاختلاف بين المصرف الإسلامية و المصرف التقليدي.....20

خلاصة 23

الفصل الثاني: مدخل للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد 25

المبحث الأول: طبيعة النوافذ الإسلامية.....26

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية و أهدافها.....26

الفهرس

اولا: مفهوم النوافذ الإسلامية و نشأتها.....26

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية.....28

المطلب الثاني: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و أهم خدماتها.....28

أولا: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.....32

ثانيا: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.....34

المطلب الثالث: صيغ التعاملات عبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 34

أولا: المرابحة لأمر بالشراء.....35

ثانيا: المشاركات الثابتة و المنتهية بالتمليك.....35

ثالثا: المضاربة.....36

رابعا: السلم.....36

خامسا: الإستصناع.....36

سادسا: المزارعة.....37

سابعا: المساقاة.....37.

ثامنا: الإيجار.....37

المبحث الثاني: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية و التحديات التي تواجهها.....38

المطلب الأول: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.....38

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية.....40

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية.....43

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية.....46

المطلب الأول: تجارب دول عربية فيما يخص النوافذ الإسلامية.....46.

اولا: التجربة المصرية.....46

ثانيا: التجربة السعودية.....47

المطلب الثاني: تجارب دول غربية فيها يخص النوافذ الإسلامية.....48

أولا: التجربة الماليزية.....48

ثانيا: التجربة البريطانية.....49

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....50

أولا: بنك البركة الجزائري.....50

ثانيا: بنك السلام.....51

ثالثا: نافذة بنك الخليج الجزائر 51

خلاصة 53

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

تمهيد 55

المبحث الأول: مدخل عام لبنك الخليج الجزائر AGB.....56

المطلب الأول: لمحة عن بنك AGB.....56

أولا:نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB.....56

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.....57

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها بنك AGB.....60

المطلب الثالث: النوافذ الإسلامية لبنك خليج الجزائر AGB.....61

أولا: المرابحة.....62

ثانيا: بيع السلم.....63

ثالثا: التمويل التأجيري.....64

المبحث الثاني: قوانين ونظم النوافذ الإسلامية في بنك AGB.....65

المطلب الأول: اللوائح و القوانين التي تنظم عمل النوافذ الإسلامية في بنك AGB.....65

المطلب الثاني: بعض التعليقات الموجهة لقانون شباك المالية التشاركية 71

المبحث الثالث: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر.....74

المطلب الأول: أراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية في الجزائر.....74

أولا: بوعلام جبارة رئيس الجبهة الوطنية للبنوك.....74

ثانيا: الخبير في المصرفية الإسلامية سليمان ناصر.....74

ثالثا: الخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور.....75

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.....76

أولا: الآثار الايجابية.....76

ثانيا: الآثار السلبية.....77

خلاصة 79
الخاتمة.....81
قائمة المراجع.....85
الملاحق.....90

مقدمة



يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي, حيث يعمل من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من خلال الودائع ومن جهة أخرى يقوم بتحويل تلك الودائع الى قروض يستخدمها في عمليات التمويل المختلفة .

ومع تطور المصارف والجهاز المصرفي شهد الربع الأخير من القرن العشرين انطلاق مسيرة المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم, فقد تمكنت من تحقيق الكثير من الإنجازات في مجال العمل المصرفي من خلال العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بعيدة عن قاعدة الربا, فهي تسعى الى الجمع بين هدفين عقائدي وتجاري معا وهو ما يميزها عن البنوك التقليدية الأخرى .

وقد زاد انتشار المصارف الإسلامية بعد الازمة المالية سنة 2008 التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التقليدية, خلافا عن البنوك الإسلامية الذي كان اثر الأزمة عليها طفيفا, مما أدى الى اتجاه العديد من الدول الى سياسة التحول الكلي او الجزئي الى العمل المصرفي الإسلامي, وذلك من خلال إنشاء نوافذ وفروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية .

وقد جاءت فكرة النوافذ الإسلامية تلبية لرغبات العملاء الذين يبحثون عن تمويلات واستثمارات وخدمات مصرفية إسلامية .

ومن بين الدول التي اتجهت الى هذا العمل الجزائر فقد قامت بفتح مجال للبنوك الإسلامية حيث يحتوي القطاع المصرفي الجزائري مؤسستين فقط تقدم خدمات مصرفية إسلامية وهما بنك البركة ومصرف السلام, بالإضافة الى فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

إشكالية الدراسة

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الضوابط التي تحكم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1_ بماذا يتميز البنك التقليدي عن البنك الإسلامي؟

2_ ما أهمية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

3_ ما هو واقع تطبيق النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر؟

فرضيات الدراسة

وكإجابة مؤقتة على الأسئلة الفرعية السابقة يمكن ان نضع الفرضيات التالية:

1_ يتميز البنك التقليدي عن البنك الإسلامي في كون ان البنك الإسلامي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, اما البنك التقليدي فانه لا يخضع لتلك الأحكام .

2_ تتمثل أهمية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تنويع مصادر التمويل و زيادة الاستثمارات.

3_ قام بنك الخليج الجزائر بفتح ثلاث نوافذ إسلامية تعمل وفق ثلاثة صيغ وهي المرابحة, السلم, و التمويل التأجيري

أسباب الدراسة

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي ساقتني لاختيار هذا الموضوع من بينها:

- _ هذا الموضوع يكون ضمن مجال تخصصي اقتصاد نقدي وبنكي؛
- _ رغبتي ي موضوع له علاقة بالاقتصاد الإسلامي بشكل عام والمصرف الإسلامي بشكل خاص،
- _ يعد موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة والجديدة في مجال البنوك؛
- _ نقص او قلة البحوث حول موضوع النوافذ الإسلامية.

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي نقدمها ونذكر اهمها في النقاط التالية:

- _ توسيع مجال عمل المصارف الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؛
- _ الجمع بين نظامين التقليدي والإسلامي بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية؛
- _ حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية كخطوة اولى نحو التحول لنظام مصرفي إسلامي كامل.

اهداف الدراسة

- ✓ _ توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط العمل بها
- ✓ _ محاولة ايجاد طرق جديدة للتمويل الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية
- ✓ _ تسليط الضوء حول تجربة بنك الخليج الجزائر في مجال الصيرفية الإسلامية وفق نوافذ إسلامية

منهجية الدراسة

من اجل دراسة إشكالية البحث وللتأكد من صحة او عدم صحة الفرضيات قمنا باختيار المناهج التالية :

المنهج الوصفي: استخدمناه في الجانب النظري وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالبنوك والجانب البنكي سواء كانت تقليدية او إسلامية

بالإضافة الى دراسة مدخل نظري للنوافذ الإسلامية

المنهج التحليلي:وذلك لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية للبنك

صعوبات الدراسة

خلال إعدادي للمذكرة واجهتني بعض الصعوبات منها:

- ✓ _ قلة المراجع حول هذا الموضوع نظرا لقلة البحوث والدراسات فيه
- ✓ _ صعوبة الحصول على تقارير من المؤسسات المصرفية الجزائرية لانعدام الشفافية والإفصاح واعتبار ان هذه التقارير معلومات سرية

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة الجانب القانوني فيما يخص ضوابط النوافذ الإسلامية

الحدود المكانية: حيث طبقت هذه الدراسة في بنك الخليج الجزائر باعتباره البنك الوحيد الذي يتعامل بالنوافذ الإسلامية

الحدود الزمنية: تراوحت مدة الدراسة بين الفترتين 2018-2019

الدراسات السابقة

دراسة سندس ريحان باهي بعنوان دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية – دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات, ماليزيا, بريطانيا, نيجيريا والجزائر) _مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير, جامعة ام البواقي- الجزائر, لسنة 2017.2018, حيث قامت الباحثة في هذه الدراسة بتعريف البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث النشأة والتطور والمصادر والاستخدامات وأسس العمل,ومن ثم قام بالمقارنة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي ثم قامت بدراسة النوافذ الإسلامية

وذلك من خلال تعريفها وتطورها واهم أنشطتها ومتطلبات فتحها وقامت بتقديم بعض التوصيات إلى المعنيين والعاملين بفروع المعاملات الإسلامية,وفي الأخير قامت بدراسة تجارب دول رائدة في مجال النوافذ الإسلامية.

دراسة منتهى النوري سلمان الصامدي بعنوان الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية, شرعيتها وضوابطها (دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية) أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية عمان- الأردن, 2010, يقوم الباحث هنا بدراسة عامة حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث التعاريف والتطور ومن ثم دراسة تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية سواء كان تحول كلي أو جزئي ومن ثم التوصل إلى معوقات وعقبات تواجه البنوك التقليدية خلال قيامها بهذا التحول, كما انه قام بدراسة تجارب بعض الدول في مجال الفروع والنوافذ الإسلامية, ثم قام بتحاليل إحصائية واختبار الفرضيات وذلك من خلال التعرف على العوامل المؤثرة على إمكانية فتح فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الأردنية .

دراسة ساعي محمد البشير بعنوان " تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية " دراسة بنك الخليج الجزائر- AGB- للفترة 2014.2011, مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك لسنة 2018.017, تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى النوافذ الإسلامية من حيث المفهوم والنشأة والأهداف والأنشطة, عوامل النجاح والتحديات ثم قام بدراسة نقدية وتحليلية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة, كما انه قام بدراسة ميدانية لبنك خليج الجزائر وقام بتحليل تطبيقي لكفاءة النافذة المصرفية الإسلامية لهذا البنك .

دراسة زواوشة مباركة بعنوان دور النوافذ الإسلامية في تطوير المصرفية الإسلامية بالجزائر, دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-وكالة المدية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك, جامعة المدية- الجزائر, 2017.2016, حيث تتضمن هذه الدراسة مدخل للبنوك الإسلامية وتناول فيه مختلف مفاهيم وضوابط وأنواع وأهداف البنوك الإسلامية وعلاقتها بتحقيق التنمية الإقتصادية, كما تطرق لمفهوم النوافذ الإسلامي ومختلف أنشطتها وأهدافها وأراء الاقتصاديين والشرعيين حول التعامل بها وتجارب بعض الدول التي قامت بافتتاح نوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية, وفي الأخير قام بدراسة استشرافية حول النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر- حالة بنك الخليج الجزائر, وكالة المدية -وقام بتقديم اراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية والآثار الاقتصادية الناتجة عنها .

محتوى الدراسة

حتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

_ **الفصل الأول**: قمنا فيه بدراسة نظرية للبنوك التقليدية والإسلامية وذلك من خلال دراسة مدخل للمصارف من حيث النشأة والمفهوم والأنواع بصفة عامة ثم تطرقت إلى البنوك التقليدية والإسلامية بصفة خاصة وذلك من خلال إعطاء مختلف التعاريف والمفاهيم للبنكين واهم الفروق بينهما

_ **الفصل الثاني**: قمنا فيه بدراسة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كمدخل وذلك من خلال دراسة طبيعة النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى دراسة تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية

_ **الفصل الثالث:** قمنا بدراسة النوافذ الإسلامية لبنك الخليج الجزائر ثم تطرقنا إلى قانون المالية الجديد الذي ينظم هذه النوافذ في البنك و في الأخير قيمنا تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر.



الفصل الأول :
الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

تمهيد

يعتبر القطاع البنكي لأي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، حيث يعتبر وعاء تجمع فيه المدخرات والودائع ليعاد إقراضها لمن هو في حاجة لها, و تختلف هذه القروض من حيث طبيعتها و أهدافها حسب طبيعة التمويل, و رغم تطور التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا.

تحتل المصارف التجارية أهمية كبيرة كونها لا تعد مؤسسات مالية وسيطة بين المقرضين والمقرضين فقط بل هي مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية المصرفية الأخرى في التأثير على عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكاناتها في توليد الائتمان المصرفي.

ومع تطور المصارف والجهاز المصرفي ظهرت فكرة البنوك الإسلامية فقد حققت نجاحا كبيرا في جميع بقاع العالم، حيث كان لزاما على المسلمين أن يقوموا بإنشاء مصارف تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومما سبق سنتطرق في دراستنا لهذا الفصل إلى البنوك (المصارف) وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك؛

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية؛

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الأول:مدخل عام للبنوك

المصرف هو الكيان الاقتصادي الذي من خلاله يتم التقاء عارضو الأموال مع طالبوها كما أنه يعتبر الأساس الذي يستند عليه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تمويله بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره.

المطلب الأول: مفهوم البنوك

كلمة بنك من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطورت إلى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما في العربية فهي مشتقة من صرف ، صارف، و اصطراف الدينار بمعنى بدلها بدراهم سواها. والصيرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى.[1]

أما التعاريف الحديثة فتعددت نذكر منها:

_ **التعريف الأول**:"هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

_ **التعريف الثاني**: هو تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية.

_ **التعريف الثالث**: هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات تمويل الداخلي والخارجي وخدماته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي, وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

[1] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط2, الإسكندرية، مصر، 2000، ص5.
[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1 الإسكندرية، مصر، 2007، ص 7-8.

وقد عرف البعض البنك بأنه: مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان، فهو يقدم مكان أمينا للودائع النقدية، ويمنح السلف النقدية، ويصدر أوراق البنكنوت في بعض الدول وغيرها من الوظائف التي يقوم بها البنك.[1]

المطلب الثاني: أنواع البنوك

تنقسم البنوك إلى عدة أنواع نذكر منها:

1. البنوك المركزية: البنك المركزي هو منشأة مصرفية عليا لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي وبالتالي النظام الاقتصادي في الدولة فيجب أن يكون مملوكا للدولة.

وبصفة عامة يتصف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار وبنك البنوك وبنك الدولة فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله, وتتخلص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في خدمة الحكومة وقروضها وإصدار أوراق النقد, والعمل على استقرار سوق رأسمال وتنشيط الاستثمار الأجنبي وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والرقابة على النقد وتدعيم النشاط الاقتصادي بصفة عامة والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.[2]

2. البنوك التجارية: هي تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل في النقود إقراضا واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة كبيرة وذات فروع تعطي في الغالب الجزء الأكبر في إقليم الدولة، وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتوظيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة فهي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عملاء البنك وتعطى هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة كما أنها تتعامل في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري، وإن قام بتجميع مدخرات الأفراد والمنشأة تحت تصرف المشروعات لاستخدامها كرأس مال متداول، إلا أن الحل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية عن طريق منح ائتمان (قروض).[3]

---

[1] عامل فالح المطايعة، **الاستثمار في المصارف، دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, مصر،2014، ص 137.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، قسم إدارة أعمال كلية التجارة دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, مصر، 2005، ص11.

[3] هندة عزيبية، قاسيمي جميلة، **الآليات الحديثة لتمويل البنكي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في الجزائر (حالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك السلام)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية جامعة المدية، الجزائر،2016-2017، ص3.

3. البنوك الإسلامية: البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكليف الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية .[1]

4. البنوك الاستثمارية: هي المصادر التي تقدم الخدمات المصرية التقليدية والحديثة في مجال الاستثمار، وذلك من خلال تجميع المدخرات والأموال من الأسواق العالمية، بصفة خاصة، والتعرف على فرص الاستثمار المتاحة لاستغلالها طبقا لأغراض التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإنشاء وتأسيس الشركات والترويج لها والمساهمة في رؤوس أموالها.[2]

5. البنوك المتخصصة (غير تجارية): تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها، حيث تنقسم البنوك المتخصصة إلى:

أ. البنوك الصناعية: تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات الصناعة.

ب. البنوك الزراعية: تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين.

ت. البنوك العقارية: توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.[3]

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

توجد عدة مبادئ تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:[4]

1. السرية: لا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان بيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير, ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك؛

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفاس للنشر والتوزيع، ط1, الأردن، 2012،ص11.
[2] عبد الهادي الفصلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، ط1, لبنان، 2008، ص 30-31.
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع،ط1, عمان، الأردن، 2006،ص31-32.
[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص28

2. حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي تلقاها عميل البنك من العاملين في البنك هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة؛

3. الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه, لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء ؛

4. كثرة الفروع: إن البنوك العامة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية (التجارية)

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموعة من البنوك والبنوك التقليدية على وجه الخصوص هي الركيزة الأساسية في النظام المصرفي، حيث تقوم بتجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات تعود عليها بالربح وتدعم النمو الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية ونشأتها

إن حاجة الإنسان لإيجاد مكان لحفظ أمواله دفعته للتفكير في إقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات الأولى المصرفية تعود إلى عهد بابل في العصور القديمة سنة 4000ق.م أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع, منح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصرف أو الصيرفي الذي كان يتعامل بيعا وشراء للعملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية وبتقدم التجارة وظهور فائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهات مأمونة وموثوق بها لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادة ذات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون كقابل ذلك على عمولة.

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبيرة من هذه الودائع لا يسحب وأن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقي القبول العام بتطور العمليات المالية، أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسبة عالية، فبعد أن كان القرض هو حفظ الأموال من الضياع أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى الفائدة منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لا بد منه.[1]

تم تأسيس أول البنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157 ثم بنك ريالتو الايطالي عام 1587م بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609م، كما تأسس بنك إنجليزي عام 1694م وبنك فرنسا الذي أنشأة نابليون عام 1800م ثم تأسست العديد من دول العالم أما على المستوى العربي فقد أسس بنك مصرفي أوائل القرن 19م.[2]

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

تعريف 01: هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عملية التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج

[1] عباس محمد أمين، سقال رابح, **استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وإدارة مخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر،2016-2017،ص3.

[2] بلوم مريم، **دراسة مقارنة لصيغة التمويل بالاعتماد المستندي بين التقليدي والبنك الإسلامي، دراسة حالة بنك cpa وبنك البركة الجزائري، وكالتي الوادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص9.

بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

تعريف02: يمكن تعريف البنك التجاري بأنه المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (أشخاص معنويين) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض الائتمانية بقصد الربح.[1]

تعريف03: البنوك التقليدية وتسمى أيضا بنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد آجال قصيرة والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل وبذلك لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يتمثل وظائف البنوك التجارية في وظيفتين أساسيتين هما الوظيفة التقليدية والوظيفة الحديثة.

الوظائف التقليدية: تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف وهي قبول الودائع، منح القروض، خصم الأوراق التجارية.

1. قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوفر الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.
توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:[3]

[1] ضيف خلاف, **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارية الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي خلال فترة 2000-1014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر،2014-2015،ص15.

[2] مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد, تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012،ص 2.

[3] العالي إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك وتأمينات جامعة, قسنطينة، الجزائر، 2006-2007،ص5.

الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

•ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

•الودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بإخطار مسبق للبنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.[1]

•ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليه بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

•منح الائتمان: فالائتمان يعني تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما الثقة والمدة، البنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فهي تقوم بمنح القروض سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة فمن الممكن أن يقوم البنك بمنحها مقابل ضمان وذلك للتجارة والمنتجين وهنا يقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع، وهكذا فهي تلعب دورا هاما في تحديد النشاط الكلي للمجتمع.

•خصم الأوراق التجارية: فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصارف البنكية وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك و توظيفاته, لذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وإن كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة لخصمها أو بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات. [2]

الوظائف الحديثة: يمكن تلخيص الوظائف الحديثة في النقاط التالية:[3]

---

[2] سناء سعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،دراسة حالة وكالتي BNA و CPA للفترة 2009-2012** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015،ص9

[3] عباس محمد أمين، مرجع سابق، ص8.

1. إدارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارة على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطوير الأسعار ...الخ.

2. خصم الاوراق التجارية وتحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يخطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة التي تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل عليه البنوك نتيجة تجويل الأخطار إليها.

3. تمويل عمليات التجارة الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

4. التعامل بالعملات الأجنبية: حيث يتم شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و قد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة أو تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...الخ.

5. تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

6. تحصيل الشيكات: حيث تعمل البنوك على تحصيل الشكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...الخ.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الأهداف تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وهذه الأهداف هي:[1]

1. **الربحية:** إن من أهم أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه ولكي يحقق البنك الأرباح لتحقيق الهدف السابق فإن عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة والإيرادات الإجمالية تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يحققها البنك،أما نفقاته فهي تتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها البنك على الودائع.

[1] عباس محمد أمين، مرجع سابق، ص7.

2. **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، حيث لا يجوز التأخر عن مواجهة الالتزامات مهما كانت الظروف، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها عن منشأت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو بعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وبدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.[1]

3. **الأمان:** السمة الثالثة التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هي الأمان أو سلامة المصرف، والمتحققة عن رأس المال الذي يملكه المصرف التجاري، فرأس المال يلعب دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم فكلما زادت ثقة المودعين ،كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع وينبغي الإشارة في هذا الإطار أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر مما يضيف حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار أي أن أي خسارة تزيد عن قيمة رأس مال البنك التجاري معناها التهام كجزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري لذلك تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال استثمار أموالهم في استثمارات لا تخطى على درجة كبيرة من المخاطر.[2]

[1] دنيا بوقديرة، **سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي**، خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر 2013-2014،ص22.

[2] عبد الواحد غردة، **مخاطرات في الاقتصاد البنكي**، جامعة قالمة قسم العلوم الاقتصادية، ص8.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

لقد جاء الإسلام ليقام كل ما هو سيئ في الإنسان كالطمع والاستغلال والاحتكار ولبحث الناس بالقابل على كل ما فيه خير لهم وبالأساس التعاون فيما بينهم في إطار مكارم الأخلاق وأعطاهم لذلك أشكالا وأنماطا للتعامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في ظل نظام شامل يعد الاقتصاد الإسلامي جزء منه.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالرب،وهو الأمر الذي جعلها من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين ،حيث كانت ثمرة للصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع المؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية وفي هذا الإطار كانت محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي، وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.[1]

بدأت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في مصر عام 1963م متمثلة في تجربة بنوك الادخار المحلية التي أسسها الدكتور أحمد النجار(رائد البنوك الإسلامية) في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية وامتد نشاطها إلى 53 قرية واستمرت 3سنوات ثم تم دمجها مع البنك الأهلي المصري عام 1968م .

وفي عام 1971م تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي كأول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وإعطاء وهذا البنك ذو طابع اجتماعي مملوك بالكامل للدولة.

[1] مطهري كمال، مرجع سابق، ص16.

وفي عام 1975م تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالسعودية كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي عام 1975م تم إنشاء أو مصرف تجاري إسلامي بالمعنى الحديث، وهو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبره البعض البداية الحقيقية لميلاد المصارف الإسلامية.

ثم توالى انتشار المصارف الإسلامية في كثير من دول العالم الإسلامي وحتى في دول أوروبا وأمريكا مثل مجموعات دار المال الإسلامي ودولة البركة التي تضم عدد من المصارف والشركات المالية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي والغربي.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى تجاوز عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى 267 مصرف، ومؤسسة مالية إسلامية في نهاية عام 2003م تدبر ما يزيد على 260 مليار دولار منتشرة في 48 دولة في 5قارات.[1]

ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية هيئات مالية، نزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين التجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها ومما يؤدي كذلك إلى اعتبارها هيكل من الهياكل القانونية والاقتصادية الأساسية في مجتمعاتنا الإسلامية مونها أدات ولا زالت تؤدي دورا هاما في اقتصاد الدول.[2]

البنك الإسلامي: مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو إعطاء واجتناب أي عمل مخالف لأحكما الإسلام.

البنك الإسلامي: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولة، 2006،ص14-15.

[2] لكحل نصيرة، **النظام القانوني للبنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال جامعة أم البواقي، الجزائر،2017-2018، ص5.

البنك الإسلامي: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وضوابط عملها

إن الهدف العام من المصارف الإسلامية هو تحريك الطاقات الكامنة سواء كانت مادية أو بشرية وذلك من أجل تعظيم الإنتاجية ويكون ذلك وفق ضوابط تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أولا : أهداف البنوك الإسلامية

لم يقتصر عمل البنوك الإسلامية على تقديم الخدمات التي تقوم بها البنوك التقليدية فقط، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم تلك الخدمات وإلا لكان اقتصر الأمر على معالجة موضوع (الفائدة) وتركز أهداف البنوك الإسلامية على:[2]

1. الأهداف المالية

أ. جذب أصحاب رؤوس الأموال من أجل تشغيلها بدل أن يتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع، وتتم عملية الجذب من خلال دعوة أصحاب رؤوس الأموال في البلاد الإسلامية للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل في البلاد الإسلامية من استثمارها في الخارج.

ب. استثمار الأموال التي جذبها من أجل تحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية.

ت. تحقيق الأرباح وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية وهي ناتج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال، وكلما زادت تلك الأرباح زادت بالتالي أرباح المساهمين في البنك.

2. أهداف خاصة بعملاء البنك

تقديم الخدمات المصرفية: تعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية وبالتالي تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي

[1] نطاو نجزى، مرجع سابق، ص8.

[2] مقلاني عليمة، بدواني بسمة، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة بجاية، الجزائر،2014-2015،ص22.

تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وبهذا تستقطب أكبر عدد من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية.

توفير التمويل للمستثمرين: المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية أساليب تمويلية متنوعة تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

توفير الأمان للمودعين: يجب على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الأمان للمتعاملين معها كون أن المخاطر التي يتعرضون إليها في المصارف الإسلامية أكبر مقارنة مع البنوك التقليدية، التي تضمن لهم أصل الودائع في حين المصارف الإسلامية على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدم عائدا محددا ومضمونا لأصحاب الودائع لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين.[1]

3. أهداف خاصة بالبنك

أ. يعمل البنك على تدريب وتنمية مهارات العناصر البشرية الموجودة لديه لتكون قادرة على تحقيق الاهداف الأخرى.

ب. تحقيق معدلات نموذجية للبنك الإسلامي مثله مثل أي مؤسسة مالية أخرى إذا لم تحقق معدلات نمو جيدة لا يمكنه من الاستمرار ومنافسة البنوك التقليدية في السوق.[2]

ت. الانتشار: جغرافيا واجتماعيا: حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة لا بد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

ث. الأهداف الإبتكارية: حتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفاعلية في السوق المصرفية، لا بد لها من ومواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

- **ابتكار صيغ التمويل:** يجب على المصارف الإسلامية أن توفر التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة لذلك تسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تمكنها من ذلك بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] مقلاني عليمة، مرجع سابق، ص23.
[2] نعيم نمو داوود، مرجع سابق، ص52.

- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** يجب أن لا يقتصر نشاط المصارف الإسلامية على ابتكار خدمات مصرفية بل عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: ضوابط عمل البنوك الإسلامية

يتطلب العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الضوابط والمبادئ تحدد ملامح الإطار العام وتجعله مقبولا شرعا ويمكن تناولها كالآتي:[2]

1. الابتعاد عن التعامل بالربا

يعتبر التعامل بالفائدة أخذ أو إعطاء الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم وتأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، في حين أن المصارف الإسلامية أول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة وذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع عليه العلماء على تحريمه نظرا لما له من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

- **حكم الربا**: الربا محرم ومنهى عنه شرعا وقد عده العلماء من الكبائر أو حرمته قد تثبت بالكتاب والسنة والإجماع.
- **أما الكتاب**: فقوله تعالى: **" الذين يأكلون الرب ولا يقيمون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا وأحل الله البيع وحرم الربوا"**.
- فما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: لعن أكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه).
- **وأما الإجماع**: فقد أجمعت الأمة سلفا وخلفا على تحريم الربا سواء كان قليلا أو كثيرا.[3]

[1] مقلاني عليمة، مرجع سابق، ص24.
[2] أمال لعيش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف, الجزائر, 2011-2012، ص6.
[3] رمضان حافظ عبد الرحمن، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك أو صندوق التوفير وشهادات الاستثمار المعاملات المصرفية والبديل عنها التأمين على الأنفس والأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة,ط1, القاهرة, مصر, 2005، ص ص 13-14.

2. تحريم الاكتناز:

أ. الاكتناز بمفهومه الاقتصادي: معناه حجز كمية من النقود عن التداول مما يؤثر تأثيرا على الحجم النقدي للبلاد فالعلة من تحريم الاكتناز أنه يمنع النقود من تأدية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات.

ب. الحكمة من تحريم الاكتناز: تعتبر الحكمة من اكتناز الأموال في مكافحة تجميدها واستغلالها في مشاريع تفيد المجتمع وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوفير خدمات اجتماعية في كافة المجتمعات سواء الإسلامية أو الغير إسلامية كذلك، وهذا ما يشجع إذن على استثمار الأموال عوض تكدسها وتوجيهها نحو الاستخدامات المنتجة كشراء الأسهم ومواجهة احتمال الحصول على الأرباح وتحمل الخسائر لذا يجب استثمار الأموال المكتنزة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والبنوك الإسلامية القائمة على أحكام الشرع هي الوحيدة القادرة على القيام بذلك وذلك لوجود جهاز رقابة شرعية الذي يقوم بمراقبة شرعية المعاملات التي تقوم بها البنوك.[1]

ت. النهي عن الخبائث: الخبائث والمحرمات هي كل الأعمال التي نهى الإسلام عن الاستثمار فيها وتمويلها،مهما كانت ربحيتها الاقتصادية، فهي مضرة بالفرد والمجتمع، فأي استثمار أو تمويل في هذا النوع من الأعمال محرم تحريما قطعيا أن العمل في الإسلام يكون بغرض تحقيق الخير للمجتمع وليس لمنفعة طرق والأضرار بطرق أخر لقوله تعالى عز وجل:" **ولا تأكلوا أموالهكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم** تعلمون"سورة البقرة الآية 188.

ث. التخلي عن الاحتكار: تعتبر الاحتكار نقيض المنافسة، ويكون الاحتكار من قبل المنتجين أو التجار وكذلك المؤسسات، فالمؤسسة المحتكرة تكون وحيدة في السوق لها القدرة على التحكم في الأسعار، وتحقيق أرباحا احتكارية بدفعها المستهلك لذلك بصنف من الأخلاق الرديئة التي يجب التخلي عنها.

ج.توثيق المعاملات بالعقود والعهود: أكد الله سبحانه وتعالى على هذا الضابط لقوله عز وجل: " يا أيها الذين أمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب

[1] مقلاني عليمة، بدواني نسيمة، مرجع سابق، ص16.

بالعد". (سورة البقرة الاية282)، وبناءا على هذا الضابط فإن كل المعاملات المالية التي تنشأ علاقة مديونية يتم توثيقها حفظ لجميع الحقوق الناتجة عنها.[1]

المطلب الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية اختلافا كليا في الغرض الذي قامت من أجله إلا أن كل منهما تجمعه بالأخر أوجه اتفاق ويتميز كل منهما عن الأخر بأوجه اختلاف.

أولا: أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

هناك أوجه اتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية أهمها:

1. من حيث الاسم(التسمية) : حيث يطلق عليها "بنك " والبعض الأخر يطلق عليها " مصرف".

2. من حيث هدف الحفاظ على المال: تتفق هذه المصارف مع بعضها البعض من حيث تنمية وتسهيل التداول.

3. من حيث مصادر الأموال: تتفق كلا المصرفين في أن مصدر الأموال كل منهما يتمثل في مصدرين أساسيين هما:[2]

أ. المصدر الأول: الموارد الذاتية (حقوق الملكية).

ب. المصدر الثاني: الموارد الخارجية(الودائع).

4. من حث الرقابة: حيث أنه يخضع كل منهما لرقابة البنك المركزي كما يتقيد كل منهما بالقرارات والتعليمات الصادرة من هذا البنك.

5. من حيث الخدمات المصرفية للمتعاملين: حيث أن كلاهما يقدم خدمات مصرفية للمتعاملين معه، إلا أن الربا يشوب معاملات البنوك التقليدية بينما معاملات البنوك الإسلامية تبتعد عن الربا.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية

[1] زواوشة مباركة، **دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة المدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك ،جامعة المدية، 2016-2017، ص ص،14-15.

[2] امال لعمش, **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية, دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية, جامعة سطيف 2011- 2012, الجزائر, ص6

الجدول رقم (1_1): يبين الجدول التالي أهم الفروق بين البنك الإسلامي و البنك التقليدي.

الرقم	عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
1	النشأة	نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية
2	المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي. عمله الأساسي قبول الودائع لاستعمالها في منح القروض وخصم الأوراق التجارية وشراءها وبيعا وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتين الخراج بالضمان والغنم بالغرم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
3	طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسطية بين المدخرين والمودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنية المصرفية والوساطة المالية بأدوات وأساليب متعددة يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا
4	المال	سلعة تباع أو تؤجر	أداة تداول وليس سلعة
5	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الافتراضية بسعر فائدة	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة
6	صفة المتعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. صاحب حساب استثماري فهو رب العمل. مشتري/ بائع في جميع أنواع البيوع الحل. مشارك.
7	صيغ التمويل	الإقراض والاقتراض	المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم لاستصناع، الإجارة، التوريق، البيع الأجل الاستثمار المباشر.
8	المحظور	تخطر عليه ممارسة التجارة أو	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة

	والجائز	الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا لسدادين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	وتملك البضائع وشرائع العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
9	الموارد المالية	الودائع والقروض على أساس الفائدة	لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابات للاستثمار حساب استثمار عام وحساب استثمار خاص، ويؤسس الأول على قواعد المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المفيدة.
10	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الاقتراض بفائدة.	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
11	الوظيفة الرئيسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال وللمضارب أي المصرف أن يضارب فيكون رب المال وأصحاب العمل(المستثمرون) هم المضاربون.
12	الربح	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال، والعمل والضمان وفق الشرعية المحددة لكل منها.
13	الرقابة	تتم من قبل الجمعية العمومية، ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.	-الرقابة الشرعية. الجمعية العمومية، ومراقب الحسابات. السلطات النقدية.
14	إعسار المدين	إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد ويلتزم بفوائد تأخير وإذا كان مماطلا	إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد (فنظرة إلى مسيرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين وقد يعطى من الدين في حالة

		فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.	الإعسار الكامل وضآلة المبلغ. وإذا كان مسدد مماطلا تكون المقاضاة.
15	صندوق الزكاة	لا مكان له فيه	أحد ركائز الدور الاجتماعي
16	مقاصد الشريعة الإسلامية	ليس له مكان فيه إن حصل بعض التوافق فهو جزئي.	من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.
17	أساس العمل	تجاري ربوي مجال المعاملات في جميع المجالات ولا يوجد حدود.	-إسلامي عقائدي. -أساس اجتماعي يسعى لتحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والربحية. -مجال المعاملات التي تتميز بالحلال.
18	البيئة القانونية	منسجمة ومساندة	غير منسجمة وضعيفة المساندة.
19	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.

المرجع :مقلاني عليمة، مرجع سابق، ص ص 26-30.

خلاصة

تعد البنوك التقليدية (التجارية) الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد أي دولة, حيث تلعب دورا حيويا في تجميع الودائع و توظيفها في مختلف الاستثمارات من اجل تحقيق اكبر ربحية وتوفير السيولة و الأمان للمودعين و هو الهدف التي تسعا إليه هذه البنوك.

وقد جاءت البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات التي تبحث عن أوعية للتعامل البنكي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, حيث تقوم هي الأخرى بتجميع مدخرات الأفراد و توظيفها و تقديم خدمات مصرفية لا تخالف الشريعة الإسلامية و مقاصدها, كما تتسم البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية و تعتمد على صيغ واليات تمويلية جديدة كان لها دور كبير في محاربة الاكتناز لدى الأفراد

تمثل البنوك الإسلامية زيادة للقطاع المصرفي فهي تزيد من قوته الاقتصادية و المالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع الى جانب البنوك التقليدية, حيث ان لكل منهما هدف معين وأسلوب عمل خاص به .



الفصل الثاني :
مدخل للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد

إن النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في كافة أرجاء العالم دفع بالبنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية باعتبارها كبديل استراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة و هذا من خلال تعبئة المدخرات للأفراد و المؤسسات و القيام بتوظيفها.

ونظرا لتعدد صور العمل بالصناعة المالية الإسلامية. قامت البنوك التقليدية بفتح نوافذ أو شبابيك إسلامية في شكل وحدة إدارة داخل الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، لاستقطاب أكثر للموارد التمويلية المتاحة و تنويع الخدمات المقدمة.

ومما سبق سنتطرق في دراستنا لهذا الفصل إلى فكرة النوافذ الإسلامية و آلية العمل بها وذلك من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة النوافذ الإسلامية؛
المبحث الثاني: عوامل نجاح و التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية؛
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: طبيعة النوافذ الإسلامية

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا متسارعا ما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي تقدم على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل تعددت أشكالها وأهدافها [1] ومن بين هذه الأشكال الفروع والنوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية وأهدافها

لم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، بل تعدى إلى المصارف التقليدية وذلك في شكل فروع و نوافذ إسلامية.

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية و نشأتها .

1- مفهوم النوافذ الإسلامية

لقد تعددت التسميات حول مفهوم الفروع الإسلامية أو النوافذ الإسلامية أو الشبابيك ليعرفها البعض على أنها تلك الفروع التي تنتمي لمصارف ربوية وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبق أحكام الشريعة الإسلامية .

ويقصد بالنوافذ الإسلامية قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء او حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.

كما عرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية و تكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. [2]

ويمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات و استثمارها و تقديم خدمات مصرفية متنوعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و لديه هيئة شرعية تقني و تراقب أعماله[3]

[1] فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الغربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2 ,2018, ص 165.

[2] رمضاني لعلا، البرود أم الخير, **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية _ حالة الجزائر_** ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة المجلد (01), العدد(02), ديسمبر 2017، ص 152.

[3] بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر، مع الإشارة لبنك البركة الجزائري**، ص 268.

وتعرف كذلك على أنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية و تمارس جميع النشاطات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية

2- نشأة النوافذ الإسلامية.

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة بدأت تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف و محاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها و الأساليب الاستثمارية التي تطبعها، و عندما جاءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية،[1] إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية و حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية عندها قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف الربوية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة، حيث قام مصرف مصر عام 1980 م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية و أطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع ، ثم يلي ذلك قيام المصرف بإنشاء فرع إسلامي ، وكان ذلك في عام 1990 ، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدد فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية[1]

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية

تتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

1- الهدف الديني :

[1] رمضاني لعلى ،البرود أم الخير،مرجع سابق ص 151-152.

من اجل فتح المجال أمام الشعوب الإسلامية في التعامل و الاستفادة من الخدمات و المنتجات الصرفية الإسلامية ، و التأكيد على تحريم الربا في هذه المعاملات و حثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يتوافق مع تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال ،و لا شك أن إيداعها في هذه النوافذ استثمارا لهذه الأموال بما يخدم الإسلام و المسلمين.

2- الهدف الاقتصادي:

إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد فرص الربحية لدى البنوك التقليدية مما يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية نذكر منها: [2]

ا_ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغيير المنشود في الشرع.

ب_ تشجيع الاستثمارات و محاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص و صيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد و الشركات الذين يرفضون التعامل بالربا.

ج_ إلغاء الفوائد الربوية، و العمل من اجل بقاء رؤوس الأموال داخل الوطن و بالتالي يزداد الاعتماد على الموارد و الإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل الدول الإسلامية.

3- الهدف الاجتماعي:

إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة و زيادة الإنتاج و إعادة توزيع الدخل القومي، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها و تشغيلها بما يتطابق و الشريعة الإسلامية مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج و يؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع و الخدمات ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب و تستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.

[2] زواوشة مباركة، مرجع سابق، ص 45-46.

على أن بعض الفقهاء يؤكد أن العائد الاجتماعي المرجو من المصرف الإسلامي إنما يتوقف بصفة أساسية على ما إذا كان المصرف يعمل ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع فعندها ستكون النتائج أفضل و أعظم، على العكس مما لو كانت المسالة تتوقف على وجود مصرف إسلامي يعمل في إطار تخطيط المصارف التقليدية، مما يضعف سبل نجاحها في تحقيق هذا الهدف الاجتماعي البناء .[1]

المطلب الثاني : ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و أهم خدماتها

تقوم البنوك التقليدية التي لها فروع و نوافذ إسلامية بتقديم مختلف الخدمات والنشاطات عبر تلك الفروع و ذلك من اجل جذب اكبر عدد من الزبائن و يكون هذا وفق عدة ضوابط

أولا :ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يرى البعض أن هناك صعوبات تعترض السماح للبنوك التقليدية بفتح فروع أو وحدات للمعاملات الإسلامية، أن الرد على هذه الصعوبات تتمثل في ضرورة توفير كل الضوابط اللازمة لنجاح العمل المصرفي من جوانبه المختلفة لإخضاعها للرقابة الشرعية و انفرادها بكيان مالي مستقل عن طريق الالتزام بمجموعة متكاملة من الضوابط الشرعية و المالية والمحاسبية و الرقابية و الإدارية وفقا لما يلي :[2]

1- الضوابط الشرعية :

هناك العديد من الضوابط الشرعية، حيث يمثل الالتزام بها أهم عوامل نجاحها و هي :

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري ممثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- و يترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحميل أية تكاليف للإلزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل ، كانت تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة؛

[1] احمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية مجلة دراسات اقتصادية إسلامية،** المجلد 19, العدد 2، جامعة تكريت، العراق.

[2] منتهى نورى سلمان الصمادى، **الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها و ضوابطها(دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، عمان – الأردن ، 2010، ص 5.

- كذا يترجم صدق توجه بعدم التساهل، في الالتزام الشريعة وتجنب استقصار ارتكاب مخالفات الشرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية و مصداقيتها في الحلال و السعي إليه ونبذ الحرام و اجتنابه؛
- إن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة و فعالية من العلماء الموثوق بهم وبعملهم و خبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية و تعمل على صياغة عقود الاستثمار وتثبت من صحة تطبيق عقود وضيع الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية؛
- إن وجود هيئة فتوى رقابة شرعية في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام و مرتكز أساس لعملها و تأكيد على استقلاليتها، حيث يولد وجودها ثقة عالية و طمأنينة لدى الناس من ثم الإقبال عليها و التعامل معها؛
- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية و أموال البنك التجاري و فروعه و أن يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي؛
- اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع و استثمارها، اجتناب الغرر و الجهالة في العقود و كذا في اجتناب بيع مالا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك، فالشراء أولا ثم البيع.
- هنا يأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية و تدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات. [1]

2- الضوابط الإدارية :

تأهيل العاملين :

يقصد بتأهيل العاملين تدريبهم على الجوانب العلمية و النظرية و الجوانب التطبيقية و التقنية للوسائل التقنية لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي بمختلف جوانبه، و بناء على ذلك يمكن أن يشمل التأهيل:

ا_ اختيار عاملين في الفروع و الوحدات الإسلامية و الإدارية المشرفة عليها ممن تتوافر لديهم المعرفة المناسبة بآليات العمل المصرفي الإسلامي، و لا مانع من أن يتم انتقاء بعضهم من بين العاملين في البنك التقليدي.

[1] سندس الريحان باهي، مرجع سابق، ص 58- 59.

ب_ يجري وضع البرامج التدريبية للعاملين في هذا المجال لإثراء معارفهم الشرعية و لتعريفهم بالخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية و توعيتهم بأساليب تقديمها، وذلك في إطار خطط تدريبية مثمرة تلبي الاحتياجات العملية و تتوافق مع اعتبارات شرعية التالية:

- مفاهيم الصرفية الإسلامية؛
- الصيغ التمويلية البديلة لتلبية احتياجات العملاء؛
- فن بيع الصيرفة الإسلامية؛
- الضوابط و المعايير المحاسبية للعمليات المصرفية الإسلامية؛
- منهج التمويل المصرفي الإسلامية (دراسة الجدوى، التحليل المالي، و إدارة و تحصيل الديون المعثرة)؛
- تمويل القطاعات الاقتصادية بالمناهج البديلة (البيوع، المشاركات....الخ) ؛
- الرقابة والمراجعة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية [1].

3- الضوابط القانونية :

إن من صعوبة والمستحيل أن تعمل البنوك الإسلامية أو البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة ، خارج الإطار العام للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، في المجتمع المحلي الذي يمارس فيه أعمالها وحتى على المستوى الدولي لذلك كان لزاما على البنوك التقليدية التي تمارس العمل المزدوج التقيد باللوائح وقوانين البنك المركزي (السلطة الرقابية) المفروضة على البنوك الإسلامية ،ومن أهم ما يجب معرفته في ذلك.

_ مهام البنك الإسلامي المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي:

ا_ قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان أو حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص.

ب_ إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.

ج_ إعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة.

4- الضوابط المالية و المحاسبية:

وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

[1] منتهى نورى سلمان الصمادي، مرجع سابق، ص 55-56.

ا_ الاستقلال المحاسبي:

من أهم أسس نجاح فروع المعاملات الإسلامية هو الفصل المحاسبي التام ما بين محاسبية الفروع الإسلامية وبين محاسبة البنك التقليدي،من خلال وضع رقم (كود) خاص به يتم بموجبه تصنيف العمليات المصرفية الإسلامية كافة من ودائع و خدمات بنكية واستثمارها وتميل إسلامي

ب_ تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة:

يشمل هذا المعيار المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بالإضافة إلى خدماتها المالية التقليدية ويختص المعيار بوضع القواعد المحاسبية للخدمات المالية الإسلامية دون غيرها من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات[1].

ثانيا: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية:

تقوم النوافذ الإسلامية بتقديم عدة خدمات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن أهم الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ما يلي: [2]

- فتح الحسابات الجارية؛
- فتح حسابات الادخار والاستثمار؛
- فتح حسابات الودائع الاستثمارية؛
- إصدار صكوك المضاربة الإسلامية؛
- إصدار خطابات الضمان؛
- فتح الإعتمادات المستندية؛
- تحصيل الشكات و الأوراق التجارية؛
- التحويلات الداخلية و الخارجية؛
- إصدار الشيكات السياحية؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- أعمال الصرافة؛
- إصدار بطاقات الائتمان؛
- خدمات شراء و بيع الأوراق المالية؛
- أي خدمات أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية.

[1] منتهى نورى الصمادي، مرجع سابق، ص 56.
2 سندس ريحان باهي , مرجع سابق , ص55

المطلب الثالث: صيغ التعاملات عبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

بالإضافة إلى النشاطات الخدماتية العادية التي تقوم بها البنوك التقليدية هناك نشاطات أخرى تتمثل في استثمارات تكون في شكل صيغ للتعاملات الإسلامية تتمثل فالأتي : [1]

أولا_ المرابحة لأمر بالشراء :

تعرف المرابحة لأمر بالشراء بأنها: "قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا او جزئيا وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء". ومعنى ذلك أن يتقدم العميل إلى البنك طالبا منه شراء سلعة ليست في حوزة البنك, و يعده بأنه إدا قام (أي البنك) بشراء هذه السلعة فسيقوم العميل بشرائها منه بما تقوم العملية من تكلفة زائد ربح يتفقان عليه, أي أن الفرق بين المرابحة لأمر الشراء والمرابحة الأصلية هو عدم امتلاك البائع (البنك) للسلعة عند تقدم المشتري (العميل) لشرائها

ثانيا_ المشاركة الثابتة و المنتهية بالتمليك :

تتعدد أشكال التمويل بالمشاركة حسب أهدافها والفترة الزمنية لكل شخص منها , وفيما يلي عرض موجز لأهم الأشكال : [2]

1. **المشاركة الثابتة :**

هي قيام البنك بالمساهمة في رأس مال المشروع مما يترتب عليه ان يكون شريك في ملكية المشروع و في الإدارة و الإشراف و كذا في العائد الصافي و تحمل الخسائر حسب ما اتفق عليه ,وهي قسمان :

_ **المشاركة الثابتة المستمرة** : ولا تنتهي هذه المشاركة الا بانتهاء المشروع

_ **المشاركة الثابتة المنتهية** : يكون هنا اجل الانتهاء محدودا في الاتفاق

2. المشاركة المتناقصة او المشاركة المنتهية بالتمليك :

[1] قسول أمين , مطاي عبد القادر ,**صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية تطبيقاتها المعاصرة و دورها التنموي** , محور المشاركة : المحو رالاول, ص2

[2] تطاو نجوى , مرجع سابق , ص32

ويكون فيها من حق الشريك ان يحل محل البنك او الفرع الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة او على دفعات حسب الشروط المتفق عليها و من صور المشاركة المتناقصة ما يلي : [1]

_ **الصورة الأولى**: ان يتفق البنك مع الشريك على ان يكون حلول هذا الأخير محل البنك بعقد مستقل بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة و بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصصه لشريكه او لغيره

_ **الصورة الثانية** : ان يتفق البنك مع الشريك على ان يقسم الدخل الى ثلاثة أقسام :

- حصة البنك كعائد للتمويل
- حصة الشريك كعائد لعمله و تمويله
- حصة سداد تمويل البنك

_ **الصورة الثالثة** : يحدد فيها رصيد كل شريك في شكل حصص ا واسهم و يكون لكل منهما قيمة معينة و يمكن للشريك ان يقتني من الأسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة بحيث تتناقص أسهم البنك بمقدار ما تزيد أسهم الشريك الى ان يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة

ثالثا_ المضاربة :

تتم بمساهمة المصرف بالمال و العميل بالعمل في مشروع ما , و بالتالي يصبحان مشتركان في الربح و الخسارة , على ان يوزع الربح حسب الاتفاق اما الخسارة تقع على صاحب المال , اما العميل فيخسر جهده ووقته و عمله على اعتبار الراس مال البشري مساوي لرأس مال النقدي

و يشترط في التمويل بالمضاربة ان يكون رأسمال المضاربة نقدا معلوما و ان لا يكون دينا في ذمة المضارب , مع تمكين صاحب المال الضارب التصرف بحرية في الأموال على ان يكون قيمة الربح معلوما و بنسبة معينة[2]

رابعا_ السلم :

[1] تطاو نجوى , مرجع سابق , ص 33

[2] الشانع امحمد , **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر ,مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الاول حول : مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ,2018, ص8

هو عقد يقوم على مبادلة عوضين , اولهما حاضر و هو الثمن , و الأخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه ,فالسلم هو ان يقوم البائع (المسلم اليه) بالحصول على ثمن البضاعة (المسلم فيه) مسبقا من المشتري (المسلم) ثم يقوم بتسليمه البضاعة في وقت لاحق , و يطلق عليه ايضا البيع الحاضر الثمن الاجل البضاعة ,

خامسا_ الإستصناع

الإستصناع عقد بيع بين طرفين يسمى الأول صانعا (البائع) و الذي يقوم بصناعة شيء معين و بمواد من عنده ليبيعه الى الطرف الثاني و الذي يسمى مستصنعا (المشتري) بناءا على طلب منه , مقابل ثمن معلوم و تجدر الإشارة إلى ان الثمن يمكن ان يكون حالا او مؤجلا , وقد يسدد على أقساط

سادسا_ المزارعة :

وهو عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل او المزارع على ان تكون الأرض و البذور من المالك , و يقوم المزارع بالعمل الزراعي على ان يكون الإنتاج بنسبة معينة يتفقان عليها , و تمويل البنك بالمزارعة وهو نوع من المشاركة بين طرفين :

الطرف الأول : يمثل البنك باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة

الطرف الثاني : يمثل صاحب الأرض او صاحب المؤسسة الصغيرة التي تحتاج الى تمويل

سابعا_ المساقاة :

وهي عقد يقوم على إصلاح و رعاية و سقاية و قطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها , و يمكن للبنك ان يستخدم هذا العقد في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الزراعية لاستئجار العمالة و شراء المياه و المبيدات الحشرية و الكيميائية اللازمة لصيانة و رعاية المزارع و تكون نتيجة الاستغلال الايجابية بينهما بنسبة

معينة يتفقان عليها و اذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار مثلا فان صاحب الأشجار (البنك) يخسر نصيبه من المحصول الزراعي و يخسر العامل جهده و عمله [1]

ثامنا_ الإيجار :

[1] زبير عياش سميرة مناصر,التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات العدد الثالث ,2016,ص127.

ومعناه ان يقوم شخص او مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات او أدوات و معدات) لا يستطيع الحصول عليها او لا يريد ذلك لأسباب معينة و يكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة و لكن بعقد مستقبل

و يمكن للبنك ان يستخدم هذه الصيغة في صورة ايجارة تشغيلية , و ذلك حين يود الاحتفاظ بملكية العين المؤجرة بعد انتهاء الإجارة او الايجارة المنتهية بالتمليك , اي عندما يتجه القصد الى نقل ملكية العين المؤجرة الى العميل المستأجر بعد انتهاء عقد الإيجار او أثناء سريانه [1]

المبحث الثاني : متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية و التحديات التي تواجها

إن نجاح الصيرفة الإسلامية مرتبط بنجاح العمل المصرفي سواء من خلال إنشاء فروع و نوافذ إسلامية بالبنوك الربوية أو من خلال توسيع خدمات البنوك الإسلامية حيث يتطلب هذا إتباع مجموعة من المبادئ الأساسية تساعد في تنظيم وسير هذا العمل إلا انه هناك مقابل النجاح تحديات يجب على المصارف أن تتخطاها حتى تتمكن من تحقيق نجاحاتها .

المطلب الأول : متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

[1] سليمان ناصر , عبد الحميد بوشرمة, متطلبات تطوير الصيرفة في الجزائر , مجلة الباحث ,العدد 07 ,2009,2010,ص 309 .

من اجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية لا بد لنا آن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي و ذلك من خلال تطبيق المبادئ الرئيسية التالية:

1_ التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح العمل المصرفي أو غير المصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار نجاح فيه، ما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية لا شك أن معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط و دراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين اكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي و العالمي، فبالإضافة إلى أجراء اللازم من البحوث المكثفة والاستفادة من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاضطلاع على أراك الجمهور والعملاء المتحملين للصيرفة الإسلامية، تلك الدراسات التي أثبتت بان أسواق العمل، المصرفي الإسلامي كبيرة ومتنامية.

2_ الالتزام الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر من أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته، و تشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية اسند إليها مسؤولية الإفتاء و التثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات و أسلوب تقديمها و صياغة عقودها و الإعلان عنها و الترويج لها، و لقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة.[1] التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق وذلك من خلال إتباع عدد من الإجراءات نوردها فيما يلي :[2]

- ضمان الاستقلالية المالية و المحاسبة الإدارية.

[1] سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، ط تمهيدية، ص 20. ص 22.
[2] سعيد بن سعد المرطان. مرجع سابق، ص 23.22.

- الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة ومنتجاتها و سياساتها وبرامج تدريب موظفيها من خلال التقاعد و التعاون مع عدد من المراكز الاستشارية المتخصصة.
- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر فيما يعني لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ .
- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية

3_ الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفير العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع المراقبة المتطورة يعتبر احد أهم عناصر

النجاح لأي عمل كان، و العمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء ، من ذلك نقول أن توفير و تدريب الكوادر البشرية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي يمثل احد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة و أن العاملين في الفروع التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهد أو وقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة و الفروع على مراحل و دورات مختلفة المحتوى و المستوى.

وفي هذا الخصوص يكون التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية التابعة للبنك، أو بالاستعانة بمكاتب استثمارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة

ومن اجل زيادة فعالية التدريب في ظل المتاح من الوقت و الموارد فلقد خضعت العملية التدريبية لسلم محدد من الأولويات جاء على الشكل التالي:[1]

أولا : القيادات الإدارية؛

ثانيا: مدراء الفروع؛

ثالثا: موظفي خدمات العملاء و الصرافين.

[1] لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل**، 20- 21 مارس 2010، ص 20.

و بطبيعة الحال فان التدريب عملية مستمرة و متواصلة و لا يمكن لها أن تتوقف عند حد معين.

4_ تطوير النظم و السياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي و تلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فان الأمر يقتضي تطوير السياسات و الإجراءات و النظم الفنية و المحاسبية اللازمة و المناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات و قياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.

وتشير التجربة إلى تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل و إنما هو يتطلب الكثير من الوقت و الجهد خاصة من حيث تطوير النظم و البرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع و إعداد البيانات المالية و المعلومات الإدارية، وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج .[1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية.

تواجه عملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان تحول كليا أو جزئيا العديد من التحديات و ذلك بسبب الاختلاف بين مبادئ العمل المصرفي الإسلامي و مبادئ العمل المصرفي التقليدي .

تتمثل أهم التحديات التي تواجهها البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل البنكي الإسلامي فيما يلي :[2]

1_ غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي

عدم وضوح او وجود علاقة بين المصارف الإسلامية او الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي و البنوك المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع البنوك العامة في دولها دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي و العمل المصرفي التقليدي الأمر الذي

[1] لطفي محمد السرحي، مرجع سابق، ص 20-21.

[1] سعيد بن سعد المرطان, **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية**, تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي, منتدى الإقتصاد الإسلامي كتاب المنتدى الاول, 1999, ص ص: 47- 48

يرجع في الحقيقة إلى إن بعض هذه الدول لا تسمح نظاميا بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها مصارف إسلامية كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية و هو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك التقليدية

2_ ضعف و ندرة الموارد البشرية المؤهلة

ان توفير العنصر البشري المناسب يمثل احد أهم أسباب النجاح لأي منشاة او مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا و القادم مستقبلا و المصارف الإسلامية ليست استثناءا من ذلك فنجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة و المدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل و لكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي فصحيح ان المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير الى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها

3_ ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية

بينما يكون للنصح و التوجيه الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق الا ان ذلك يجب ألا ينفي المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات و الأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل و التشابك الكبير بين أسواق المال الدولية , و من هنا تأتي أهمية مدى كفاية و كفاءة الرقابة و المراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات صلة بالعمل المصرفي الإسلامي و ليس الجانب الفقهي منها فقط , وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نضرا للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر , فمثل هذا القصور سيترك ضلاله على مسيرة و سلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة

4_ ـ ضعف او عدم وجود أسواق مال متطورة

ان عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية لاستثمار يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول فالاستثمارات طويلة الأجل يمكن ان تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف اذا لم تتمكن من تحويلها الى أوراق يمكن تسييلها عند الحاجة

ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا امام المصارف الإسلامية حيث ان تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين و استثمارها في المشاريع متوسطة و طويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

5_ التخوف من عدم الشفافية

لما كان مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية فان ذلك يتطلب بالضرورة ان يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح و الشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة , فقد يكون هناك نوع من التخوف ان يلجأ "المضارب " مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال" او ان يقوم المضارب بعد الإفصاح السليم عن حجج الأرباح التي يحققها وهو السلوك الذي سيؤدي الى تخفيض ربحية المصرف الإسلامي "رب المال" و الى إضعاف الثقة في النظام ككل[1]

6_ ـ اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية

مع تعدد البنوك الإسلامية و استخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية , فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها فنجد بنوك مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل و لكن بطرق مختلفة و هو الاختلاف الذي قد يؤدي إلى الكثير من البلبلة و الشك في أذهان المتعاملين في البنوك الإسلامية من حيث سلاسة التطبيق و مصداقيته[2]

7_ عدم توحيد المعايير المحاسبية

ان تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه البنوك الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية و على الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية و المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي[3]

المطلب الثالث : المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية

1ساعي محمد البشير , مرجع سابق , ص29- 30
[2] ساعي محمد البشير, مرجع سابق, ص ص : 30
[3] سعيد بن سعد المرطان, مرجع سابق,ص 49

تواجه البنوك التجارية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات و المعوقات التي تعوق طريق تحولها للصيرفة الإسلامية تتمثل أهم هذه المشكلات و العقبات في الأتي :[1]

- معوقات إدارية؛
- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية؛
- معوقات ذات صلة بالنظم و السياسات.

1_ معوقات إدارية :

ان عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك او عدم الإعلان عن خط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية , خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا الامر الذي قد يؤدي بدوره الى بروز السلبيات التالية :

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك
- ظهور احتكاكات عملية تمتد كما سبقت الإشارة لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي و التقليدي
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بائل إسلامية لمنتجاتها تخوف بعض الإدارات من فقدان عملها

2_ معوقات خاصة بالنظم و السياسات :

دلت التجارب على ان كثيرا من البنوك التقليدية التي رغبت في تقديم المصرفية الإسلامية فيها جنبا مع المصرفية التقليدية لا تثير انتباها كافيا لأمرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به و القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي
- التباطؤ في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم و إجراءات فنية , الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة و تعقيد في الإجراءات و الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء

3_معوقات خاصة بالكوادر البشرية :

[1] سندس ريحان باهي , مرجع سابق , ص63

تظهر هذه المعوقات في حالة تحويل الفروع التقليدية الى فروع اسلامية مع استمرار العاملين انفسهم ,اضافة الى زيادة ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك الى جانب محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في ادوات الخزينة و خدمات الإستثمار و التمويل , وقد تؤدي هذه الضبابية في الرؤية الى حالة عدم التأكد لدى العاملين في البنك من تحقيق التحول المطلوب , خاصة اذا واجهوا محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة الخدمات المصرفية الإسلامية ,الامر الذي يؤدي الى نشوء فجوة بين الأهداف و الوسائل مما يولد الشعور بالحيرة و عدم التأكد[1]

[1] منتهى النوري سليمان الصمادي, مرجع سابق ,ص47

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية

ان النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة أدت إلى جذب البنوك التجارية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية مما أدى إلى بروز ظاهرة التحول الكلي او الجزئي الى العمل المصرفي الإسلامي , وقد اتجهت العديد من الدول سواء كانت عربية او أجنبية للعمل وفق هذا الأسلوب

المطلب الأول : تجارب دول عربية فيما يخص النوافذ الإسلامية

من اجل إقامة نظام مصرفي لاربوي اتجهت العديد من الدول العربية للأخذ بنموذج النوافذ الإسلامية وذلك من خلال عدة تجارب

اولا- التجربة المصرية :

تعتبر بنوك مصر التقليدية في طليعة بنوك الدول العربية التي بادرت في إنشاء فروع إسلامية و المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقام بنك مصر في سنة 1980 بإنشاء اول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية باسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية و لقد التحقت بهذه المبادرة كثير من البنوك اثر النجاح الذي حققه بنك مصر الذي وصل عدد فروعه سنة 2004 الى 29 فرعا , و الجدول التالي يقدم 58 فرعا تم انشاؤه ب 12 بنكا تقليديا

الجدول رقم (2_1): فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية في مصر سنة2004

المرتبة	اسم البنك	عدد الفروع الإسلامية
1	بنك مصر	29
2	البنك الوطني للتنمية(المحافضات)	13
3	البنك الوطني المصري	2
4	مصرف الاتحاد العربي للتنمية و اللإستثمار	2
5	بنك النيل	2
6	بنك قناة السويس	1

المصدر : فلاق علي , مرجع سابق ,ص171

ثانيا- التجربة السعودية :

لقد بدأت فكرة إنشاء فروعا إسلامية بمصرف تقليدي بالمملكة العربية السعودية سنة 1996 حيث قام البنك الأهلي التجاري السعودي بفتح أول فرع له , و نظرا للإقبال الكبير على هذا الفرع تم فتح عدة فروع جديدة لتقديم الخدمات المصرفية , و نصبت إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعا إسلاميا في نهاية سنة 2005[1]

فيما يلي جدول يظهر عدد الفروع الإسلامية المتواجدة بالمملكة و نسبتها من إجمالي الفروع :

الجدول رقم (2_2):الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية السعودية في نهاية سنة 2009(مرتبة حسب نسبة الفروع المحولة)

المرتبة	اسم المصرف	عدد الفروع	الفروع الإسلامية	الفروع الإسلامية %
1	المصرف الجزيرة	48	48	100
2	المصرف الأهلي التجاري	284	284	100
3	مصرف الرياض	216	216	100
4	المصرف السعودي الاستثمار	45	41	91.1
5	المصرف العربي الوطني	160	51	31.8
6	المصرف السعودي البريطاني	84	8	9.5
7	المصرف السعودي الأمريكي	67	3	4.5

المصدر : فلاق علي , مرجع سابق , ص172

المطلب الثاني : تجارب دول غربية فيما يخص النوافذ الإسلامية

اتجهت العديد من الدول الغربية للعمل بالنوافذ الإسلامية و ذلك نظرا للنجاح الكبير الذي حققته المصارف الإسلامية

اولا- التجربة الماليزية :

[1] فلاق علي, مرجع سابق, ص ص171-172

بدا الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 م ,عندما بدا الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل الية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تابون حجي) تهتم بادخار المال و الاستثمار في طريق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية , و بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي برزت ندوات و مؤتمرات أهمها كانت ندوة البروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان "تطوير الاقتصاد وفق الية الحجاج" وبعدها بدا الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 و الذي يشمل تأسيسها و عملها و الإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي و بقاء النظام التجاري كنظام أصل , وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري و الإسلامي و موازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لاربوي سعت الحكومة الماليزية الى إصدار قوانين و تنظيمات تسمح للبنوك و المؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا و على رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي , بنك هيتاس بي , بنك ستاندارد و بنك بوميبترا و غيرها من البنوك التجارية المحل[1]

الجدول رقم (2_3) : عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر : سندس ريحان الباهي , مرجع سابق, ص 87

[1] سندس ريحان الباهي , مرجع سابق , ص85

يبين الجدول عدد الفروع الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي , حيث بلغ عدد الفروع 132فرع إسلامي كأكبر عدد لسنة 2003 بينما بلغ عدد النوافذ الإسلامية 13 نافذة إسلامية خلال سنة 2013 و من خلال الجدول سابق يبين لنا زيادة عدد الفروع و النوافذ الإسلامية من سنة لأخرى و هذا ان دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة [1]

ثانيا- التجربة البريطانية :

أقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها و مؤسساتها المالية على اقتحام تجربة النوافذ الإسلامية في كبرى البنوك البريطانية و السماح لاول بنك إسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية , بالتزامن مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي و البلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا للمالية الإسلامية

و على الرغم من وجود خدمات مصرفية في لندن منذ 30 عاما لم تبرز البنوك الإسلامية على الساحة البريطانية بشكل ملحوظ إلا أخيرا عندما سنت الحكومة تشريعات تقنن الخدمات التي تتفق مع أحكام الشريعة و سعت الى الترويج للندن كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب

و بذلك تاتي بريطانيا في مقدمة الدول الاوروبية التي تطبق خدمات مصرفية اسلامية , حيث يوجد بها 100 الف شركة اسلامية , و العديد منها تعمل او تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا اسلاميا في انحاء العالم و تحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي , وهي اكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب اوروبا , و يوجد بها اليوم 22 مصرفا تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل الا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن و الشرق الأوسط و بيت التمويل الأوروبي و بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي و بنك جيتهاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي , و البنك الإسلامي البريطاني الذي انشأ حديثا سنة 2004[2]

المطلب الثالث : واقع الصيرفة لإسلامية في الجزائر

يتميز النظام المصرفي الجزائري بسيطرة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي, في حين تقتصر الخدمات المصرفية الإسلامية على3 مصارف هي بنك البركة الجزائري

[1] سندس ريحان الباهي, مرجع سابق, ص87

[1] محمد النوري , **التجربة المصرفية الإسلامية باوروبا : المسارات , التحديات و الافاق** ,بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس – اسطنبول , 2009 ,ص ص :18-19

و بنك السلام (الإماراتي) و نافذة إسلامية في البنك التقليدي الأجنبي الخاص هو بنك الخليج (رأسمال قطري)

اولا: بنك البركة الجزائري :

بنك البركة الجزائري , شركة مساهمة انشا في مارس 1990م و افتتح رسميا في 20 ماي 1991م و بدا بشاطه فعليا في الفاتح من سبتمبر 1991 م , وهو اول مؤسسة مصرفية تاسست في ضوء قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ بتاريخ 1990/04/14 , اتخذ من مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية مقرا لها , كونت من راسمال مختلط بين القطاع العام و الخاص محلي و اجنبي بين صفتي البنك التجاري و بنك الاعمال و الاستثمار حدد بمبلغ 500.000.000 دج (خمسمائة مليون دينار جزائري) [1]

ثانيا: بنك السلام :

بدأ مصرف السلام الإسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يقتحم السوق الجزائرية, و يقدر رأسمال مصرف السلام الذي تم افتتاحه 20-10-2008 في الجزائر 72 مليار دينار جزائري (100مليون دولار) ,ليصبح اكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا , وبلغ عدد المساهمين في مصرف السلام 22 مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة بينما ينتمي بقية المساهمين الى دول مجلس التعاون الخليجي و اليمن و لبنان, و يعتبر هذا المصرف احد فروع مصرف السلام الإماراتي , الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية[2]

ثالثا: نافذة بنك الخليج الجزائر :

بقدم بنك خليج الجزائر تمويلات إسلامية وفق صيغتي المرابحة و السلم, حيث سجلت سنة 2011 قيمة 13498 مليار دج ما يشكل 30% من محفظة القروض التي قدمها البنك بمعدل نمو يفوق 74% عن قيمتها سنة2009, في حين انها شكلت 22% من اجمالي القروض التي قدمها البنك للمؤسسات الاقتصادية سنة 2013 بزيادة قدرها

[1] ايمان بحري, **محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية ,بنك البركة الجزائري**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة ام البواقي, الجزائر,2012-2013

[2] عدنان محيريق, **التحول نحو الصيرفة الاسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر, مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية**, جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي ,الجزائر,العدد10 , الجزء2, 2017

45.1% عن سنة 2012 و بارتفاع قدره 137% عن قيمتها في سنة 2011 , و في جانب الودائع , تشكل الودائع الاستثمارية لديه ما قيمته 44% من إجمالي بند التو ضيفات لأجل

ان تجربة بنك خليج الجزائر و ما تميزت به من مؤشرات نمو للتمويل الإسلامي المحصور في صيغة المرابحة لديها , دليل على تعطش السوق الجزائرية لمثل هذه الخدمات, فحين يشكل التمويل بالمرابحة أكثر من 30% من محفظة قروض بنك تقليدي و تشكل الودائع الاستثمارية أكثر من 44% من الودائع لأجل لديه, فهذا يعني ان البنك يقترب من أسلمت نصف استثماراته و موارده و هو انعكاس واضح لحجم الطلب على المعاملات الشرعية لدى عملاء النظام المصرفي الجزائري , مدخرين و مستثمرين[1]

ان تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها و المشاكل التي تعترضها, والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين و اللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (اي عدم مراعاة خصوصيتها) الا انها حققت نتائج مرضية ,تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج ايجابية ,تجلت بالأساس في تضاعف أرباحه و رفع قيمة رأسماله , و لتعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية يتطلب الامر من السلطات النقدية التحمس لهذه الفكرة اولا , ثم اتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل المصارف الإسلامية, حتى تتمكن من ان تسهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف الى تحقيق الربح فقط, إلى الأنشطة التي تعتمد علي تشجيع الاستثمارات الحقيقية [2]

[1] حمزة شودار ,**الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية, دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم** , مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير , العدد 15, 2015,ص 351

[2] سليمان ناصر , عبد الحميد بوش رمة , مرجع سابق , ص 310

خلاصة

ان الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا, مما جعل البنوك الربوية (التقليدية) تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة الا على المؤسسات المالية الإسلامية و ذلك من خلال إنشاء نوافذ إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية, حيث تعود فكرة انشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية الى بداية ظهور المصارف الإسلامية في مطلع السبعينيات إلا ان هذه الفكرة لم تصل الى حيز التطبيق الا عندما أدركت المصارف التقليدية مدى نجاح المصارف الإسلامية و تزايد الإقبال عيها, وهذا ما يدل على انه هناك شرائح كبيرة من إفراد المجتمعات الإسلامية تبحث او تحاول ايجاد بدائل إسلامية لتلك المصارف التقليدية التي كان هدفها الوحيد تحقيق اكبر ربح .

تعتبر النوافذ الإسلامية فيي البنوك التقليدية وحدات إدارية إسلامية تابعة للمصارف التقليدية, تقوم بممارسة الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئة شرعية مختصة في ظل قانون النافذة الإسلامية, كما تعد هذه النوافذ بمثابة خطوات مؤقتة نحو التحول التدريجي الى الصيرفة الإسلامية الشامة

نرى في الأخير, ان إقامة أو فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك الربوية, فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة مصرفية اسلامية, و عامل مهم لجذب الافراد من خلال اقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم و تعظيم عوائدهم المالية في الحلال .



الفصل الثالث:
دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

تمهيد

يتكون القطاع المصرفي الجزائري من مجموعة من البنوك الحكومية و الخاصة و التي تنقسم بدورها إلى مؤسسات بنكية تقليدية و أخرى إسلامية, تنشط تحت رقابة البنك المركزي, ومن اجل تعزيز نمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر تم اقتراح فتح نوافذ للتمويل الإسلامي في البنوك التقليدية.

يعتبر بنك الخليج الجزائر AGB البنك الوحيد في الجزائر الذي يقدم خدمات مصرفية تتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية, ذلك من خلال فتح نوافذ خاصة بالتعاملات الإسلامية, ويجب الحرص على عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي و نوافذ التمويل الإسلامي حتى لا يشك المتعاملين معها في مصداقيتها, و حتى يتمكن البنك من تسيير هذه النوافذ يجب ان يخضع لعدة قوانين و تنظيمات .

ومما سبق سنتطرق في دراستنا هذه الى النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر, و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام لبنك الخليج الجزائر AGB

المبحث الثاني: قوانين و ضوابط النوافذ الإسلامية في بنك AGB

المبحث الثالث: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

المبحث الأول: مدخل عام لبنك الخليج الجزائر AGB

يعتبر بنك الخليج من أهم البنوك في الجزائر, و يسعى هذا البنك إلى ترقية الخدمات البنكية في الجزائر لإشباع رغبات الزبائن, كما انه يعتبر من أهم البنوك الرائدة في الجزائر نظرا لأساليب العمل المتنوعة و المتطورة التي يقدمها

المطلب الأول: لمحة عن بنك AGB

يعد بنك الخليج الجزائرAGB البنك الوحيد في الجزائر الذي يقدم خدمات مالية إسلامية وفق الية النوافذ الإسلامية

أولا:نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB

بنك خليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO و هي من ابرز مجموعات المال و الأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال"

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975م, و مشروع شركة الكويت (القابضة) او شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة و التي تعتبر واحدة من اكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, و تملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي, ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم

و افتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م, من طرف ثلاثة بنوك كبرى و هي بنك برقان, البنك الأردني الكويتي و البنك الدولي التونسي, تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (KIPCO)

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة, و قد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03, و بعدما تأسس البنك في 2013 افتتح 08 فروع, و لديه الآن 44 وكالة في كامل التراب الوطني, و بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب:6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- ❖ 60% من طرف بنك البرقان. Burgan bank
- ❖ 30%البنك التونسي الدولي. Tunis international Bank
- ❖ 10% البنك الأردني الكويتي. Jordan Kuwait Bank

و بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدا مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004, برأس مال قدر ب 10 مليار دج, و لكن النشاط الفعلي لم ينطلق إلا سنة 2005م بفرع وحيد بالجزائر العاصمة و هو على هذه الحالة حتى سنة2008م أين تقرر توسيع عدد فروعه, و تتمثل مهمته الأساسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية و المالية بالجزائر من خلال تقديم تشكيلة ذات مدى واسع للمؤسسات و المهنيين و الأفراد و هذا بشكل مستمر و متطور للمنتجات و الخدمات المالية و لتلبية توقعات العملاء فان بنك الخليج الجزائر يقدم خليطا من المنتجات المصرفية و أخرى تتفق و مبدأ الشريعة الإسلامية, و يتوفر لدي بنك الخليج الجزائر على شبكة من 42 وكالة تنفيذية, و التي توسعت الى 50 فرعا خلال عام 2014م ليكون اقرب إلى أفضل عملائها في جميع أنحاء البلاد, و تحقيق الانتشار الجغرافي الذي تصبو إليه.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر من:[2]

1_ **مجلس الإدارة:** الذي يظم الرئيس و هو الرجل الأول في البنك و صاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء و منه فان مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء.

2_ **اللجنة التنفيذية:** هي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر يتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد, يأتي بعده نائبان اثنان, الأول مكلف بالإدارة المالية و العمليات, و الثاني مكلف بالتنظيم و نظام المعلومات والعمليات المحاسبية, تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء.

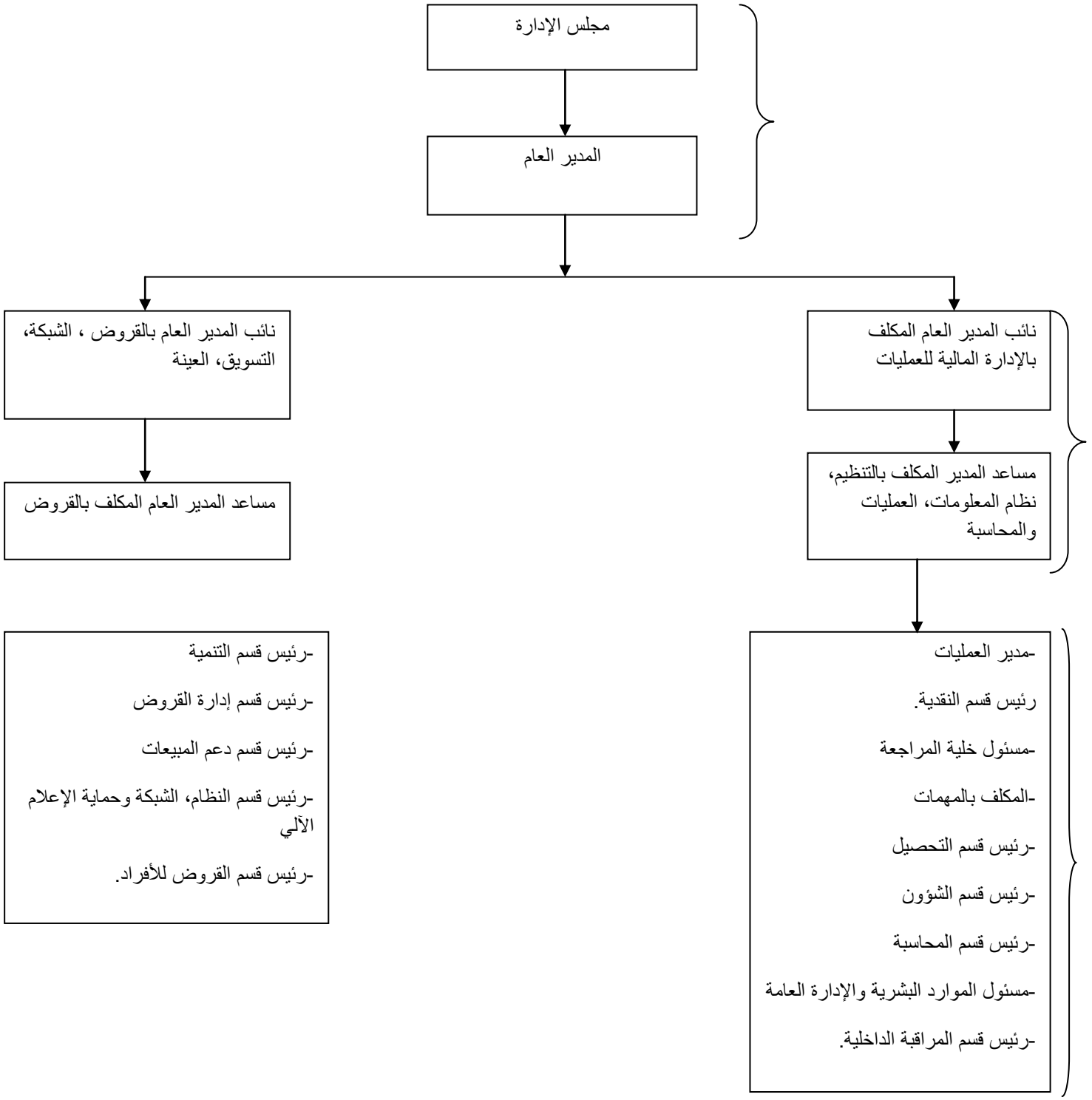
3_ **الإدارة:** تتمثل في المصالح و الأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام, و يأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام, الأول مكلف بالقروض و الثاني مكلف بالتنظيم, نظام

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر http//www.ag-bank.com
[2] زواوشة مباركة, مرجع سابق, ص ص86- 85

المعلومات, العمليات و المحاسبة, يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخول له حسب تسمية المصلحة وهي كالتالي:

- ❖ مدير العمليات, رئيس قسم التنمية, رئيس قسم النقدية, رئيس قسم إدارة القروض.
- ❖ رئيس قسم دعم المبيعات, مسئول خلية المراجعة, رئيس قسم النظام, الشبكة و امن الإعلام الآلي.
- ❖ المكلف بالمهمات, رئيس قسم التحصل, رئيس قسم الشؤون القانونية, رئيس قسم المحاسبة, رئيس قسم القروض للأفراد, و مسؤول الموارد البشرية و الإدارة العامة, رئيس قسم المراقبة الداخلية.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر



المصدر: زواوشة مباركة, مرجع سابق, ص 86

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها بنك AGB

يقدم بنك الخليج الجزائر العديد من الخدمات المصرفية أهمها:

أولا: خدمة (AGB online): هي خدمة تمنح العميل الراحة و تمكنه من الاطلاع على حسابه المصرفي بمجرد نقرة عبر الانترنت و هي خدمة متوفرة 7/7 أيام و 24/24 ساعة, و هذه الخدمة متاحة لكل عملاء بنك الخليج الجزائر أيا كان نوع الحساب المفتوح, و هي في تطور مستمر استجابة لاحتياجات العملاء.

1_ **مميزات هذه الخدمة:** يعرض AGB online عدة خدمات نذكر منها:

- ❖ متابعة الحسابات عبر الانترنت.
- ❖ نشر الوضعية الإجمالية للحسابات.
- ❖ تحميل كشوف الحسابات على شكل pdf اوExel.

2_ **طريقة استخدام هذه الخدمة:** لاستخدام خدمة AGB online يجب اتباع الخطوات التالية:

- ❖ عند فتح العميل الخاص به, عليه القيام بملأ استمارة AGB online.
- ❖ زيارة الموقع الالكتروني للبنك www.ag-bank.com
- ❖ إدخال رمز الزبون الخاص به مع كلمة السر.

ثانيا: خدمة الرسائل القصيرة (SMS push): للاستفادة من هذه الخدمة ما على العميل سوى وضع رقم هاتفه الجوال عند مستشار العملاء, و بالتالي سيبقى العميل على علم بكل التغيرات الحاصلة في حسابه من دفع و نقل و سحب أو غيرها و ذلك عن طريق رسائل قصيرة تصل على هاتفه دون عناء.

ثالثا: أجهزة الصراف الآلي (Distributeurs Automatique billets): وفر بنك الخليج الجزائر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته المنتشرة على كامل التراب الوطني, وعلى مستوى المطارات الدولية الجزائرية, علما أن بطاقات السحب متوفرة مجانا لكل عملاء الذين لديهم حاب في بنك الخليج الجزائر, وهذه الخدمة متاحة 7/7 أيام و 24/24 ساعة و تمكن من سحب النقود بالدينار و كشف الحساب .

رابعا:خدمة الصندوق او الخزانة الفولاذية (Coffers forst):لحماية أشيائك الثمينة و لتحتفظ بها بأمان ما عليك سوى تهيئة بيتك بخزانة فولاذية يقدمها لك البنك بتكلفة جيدة و ثمن قليل.

خامسا:خدمة البريد السريع (Mail swife):للحصول على خدمة البريد السريع يجب على العميل وضع بريده الالكتروني عند مستشار العملاء و بالثاني فعند إجراء العميل لعملية استيراد و تصدير,و عندما يريد أن يعلم

بالتقدم الحاصل في عملياته الدولية,فان هذه ستسهل عليه الحصول على تلك المعلومات و في وقت حقيقي,سيحصل على نسخ من الرسائل المرسلة و المستلمة على شبكة سويفت.

كما أطلق بنك الخليج الجزائر خدمتين جديدتين في مجال التحديث البنكي هما:

سادسا:خدمة (Self banking)الخدمات المصرفية الذاتية:و هي الأولى من نوعها في الجزائر,و تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي إجراء مختلف العمليات المصرفية (سحب,إيداع الصكوك, الإيداع النقدي,طلب دفاتر الصكوك و البطاقات البنكية, الاطلاع على وضعية الحسابات,الحصول على الكشوف البنكية) و هذا دون تدخل من قبل موظفي البنك , وهي متوفرة 7/7ايام و24/24 ساعة.

سابعا: خدمة (Drive Banking):هو جهاز صراف إلي مصمم خصيصا ليسمح للعملاء سحب النقود دون أن يتركوا سيرتهم. و تتميز هذه الخدمة بالسرعة و الأمان و الراحة, و ينفرد بنك الخليج الجزائر بتقديمه لهذه الخدمة, فهو الوحيد في الجزائر الذي عرض و اقترح هذا النوع من الخدمات.

و بهذه الخدمات التي يقدمها فان بنك الخليج يؤكد مكانته كشركة رائدة ي مجال الخدمات المصرفية,

سواء من حيث التقنيات الحديثة أو من حيث منتجاته الجديدة.[1]

المطلب الثالث: النوافذ الإسلامية لبنك خليج الجزائر AGB

يقوم بنك الخليج الجزائر من خلال نافذته الإسلامية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية تتوافق و إحكام الشريعة الإسلامية, حيث تتمثل هذه الخدمات في الصيغتين التمويليتين, هما السلم و المرابحة بالإضافة

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر http//www.ag-bank.com

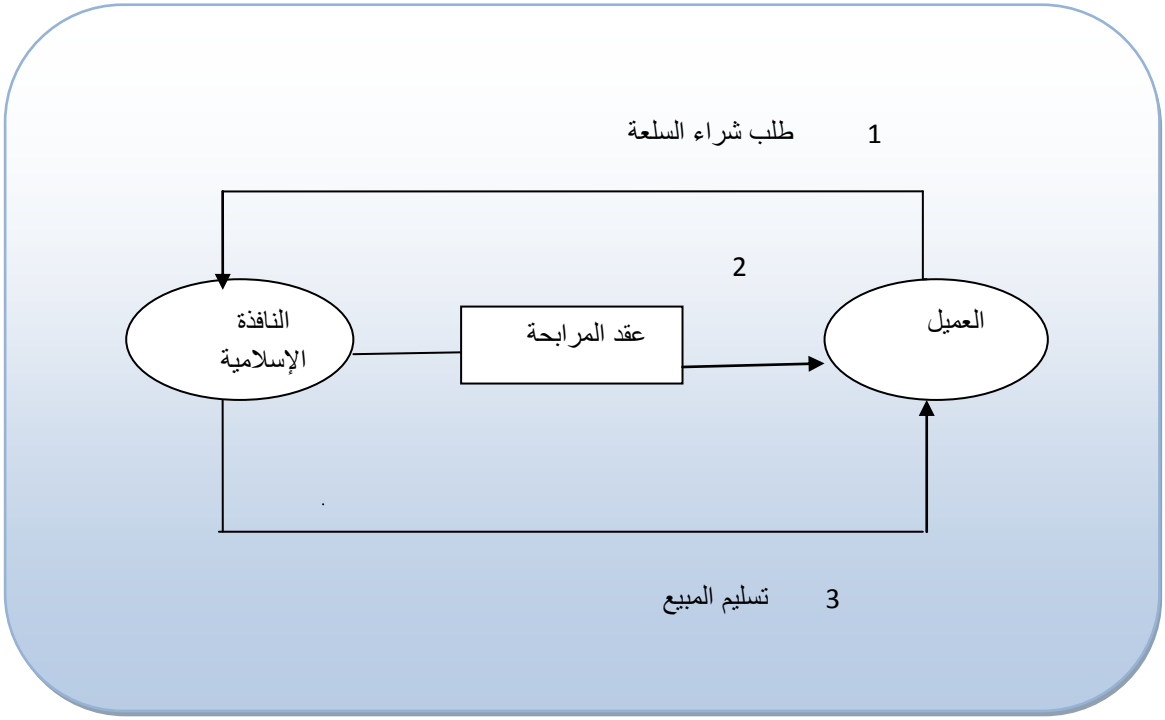
إلى خدمة أخرى استحدثت سنة 2014م و هي عبارة عن خدمة التمويل التاجيري, و يمكن شرح هذه الخدمات فيما يلي :[1]

أولا: المرابحة: و التي تكون في شكلين المربحة البسيطة و المرابحة لأمر بالشراء (المركبة), و التي تتلخص فيما يلي:

1_ **المرابحة البسيطة**: و هي عبارة عن عقد بين الزبون و النافذة الإسلامية لبنك الخليج, و تكون النافذة الإسلامية في هذه الحالة مالكة للسلعة محل العقد (المنقولات فقط) حيث يقوم البنك ببيع منقولات واخذ الفائدة مع علم الزبون بمبلغ الفائدة.

2_ **المرابحة لآمر بالشراء (المركبة)**: هنا يبرم العقد بين ثلاثة أطراف, الزبون, النافذة الإسلامية و المورد, حيث يقوم الزبون بإبرام عقد شراء مع النافذة الإسلامية, ثم تقوم النافذة الإسلامية بإبرام عقد شراء مع المورد بناءا على طلب من العميل و بالمواصفات المتفق عليها.

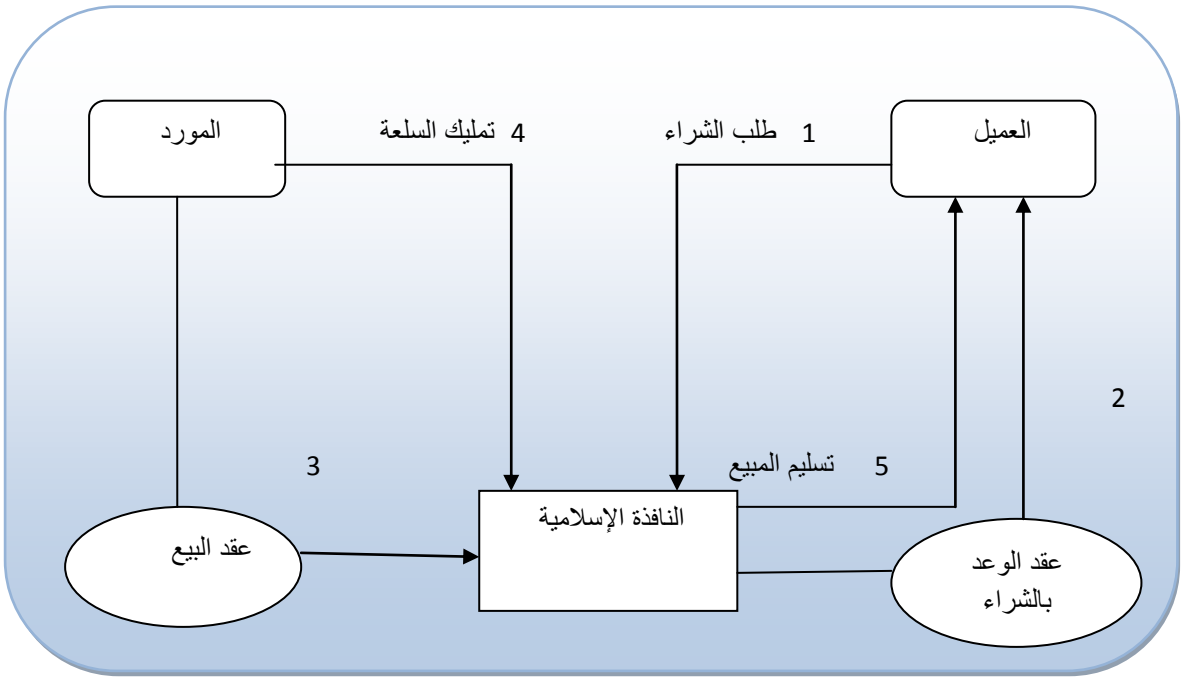
الشكل رقم (3-2): يوضح هذا الشكل كيفية المرابحة البسيطة



من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات

[1] سيد على بن عودة, مستشار زبائن الشركات ببنك الخليج الجزائر, وكالة المدية.

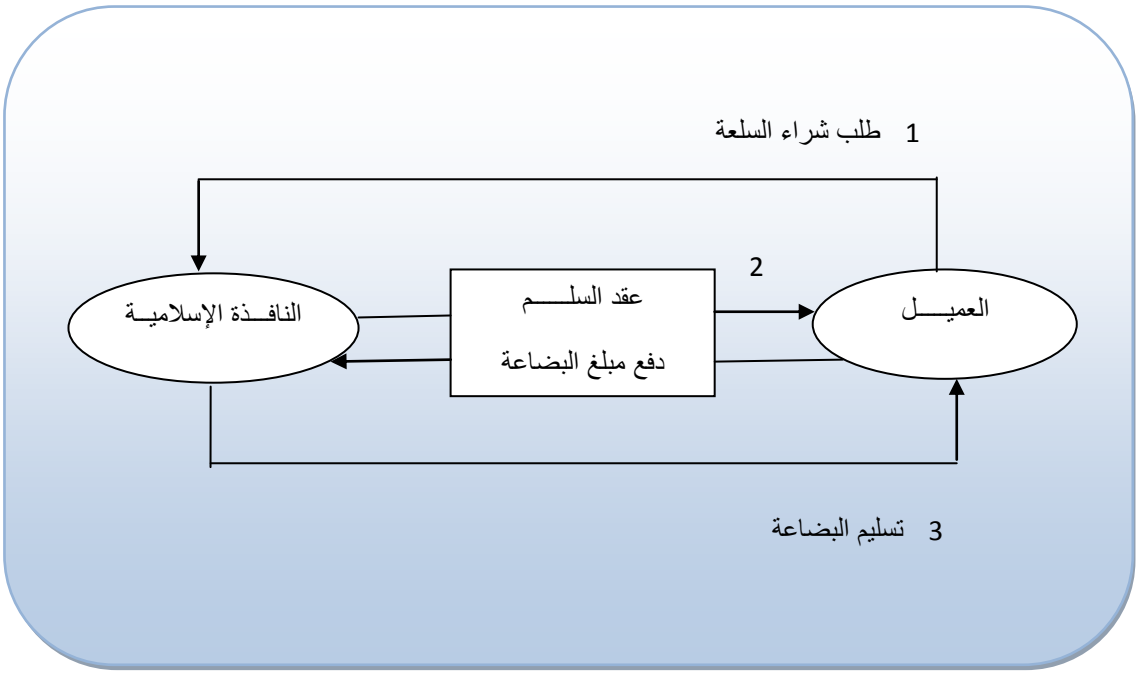
لشكل رقم (3-3): يوضح هذا الشكل المرابحة لامر بالشراء



من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات

ثانيا: بيع السلم: تقوم النافذة الإسلامية بإبرام عقد مع العميل, فيقوم العميل بتسديد مبلغ الأصل عند إبرام العقد في حين يتم التسليم في وقت اجل متفق عليه عند إبرام العقد.

الشكل رقم (3-4): يوضح هذا الشكل كيفية القيام بعقد السلم



ثالثا: التمويل التاجيري: حيث يقوم المؤجر (البنك أو النافذة الإسلامية) بتأجير أصل رأسمالي للزبون (المستثمر) بطلب منه, بهدف استثماره مقابل دفعات دورية, مع بقاء ملكية الأصل للمؤجر حتى نهاية العقد, و بعدها يمكن للمستأجر أن يشتري الأصل عند نهاية مدة التأجير على أن تكون الدفعات مقابل التأجير قد غطت مبلغ الأصل و حققت هامش الربح المحدد أو يعاد الأصل للمؤجر عند نهاية مدة التاجي راو تجديد مبلغ التأجير مرة أخرى.

المبحث الثاني: قوانين ونظم النوافذ الإسلامية في بنك AGB

يخضع النظام المصرفي الجزائري إلى قوانين و ضوابط يجب عليه إتباعها ليتمكن من تسيير مصارفه و التحكم فيها, ومع تطور هذا النظام تم ظهور قوانين و تشريعات جديدة تواكب هذا التطور.

تعتبر النوافذ أو الشبابيك الإسلامية من بين الخدمات المصرفية التشاركية بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية التي يستلزم وضع قوانين خاصة لتنظيمها و تسييرها في الجزائر, و نأخذ بنك الخليج الجزائر AGB كنموذج باعتباره البنك الوحيد الذي يتعامل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: اللوائح و القوانين التي تنظم عمل النوافذ الإسلامية في بنك AGB

يتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيقه أدوات التمويل الإسلامي, المعايير المحاسبية المتبعة في المصاريف الإسلامية, وذلك طبقا ل:[1]

_ القانون رقم 07-11 بتاريخ 25/11/2007 المتعلق بنظام المحاسبة المالية

_ التنظيم 04-09 بتاريخ 23/07/2009 المتضمن وضع حسابات مصرفية و القواعد المحاسبية المطبقة في البنك و المؤسسات المالية

_ التنظيم 09-05 بتاريخ 18/10/2009 بشان إنشاء و نشر القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية

و في 4 نوفمبر 2018 تم تنظيم قانون خاص بالصيرفة المالية التشاركية في الجزائر, بنص على التشاركية المالية بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية و باعتبار بنك AGB بنك جزائري فإنه حتما يخضع لهذا القانون, و يتضمن القانون المواد التالية:[2]

[1] ساعي محمد البشير, مرجع سابق, ص 58-59

[2] الجريدة الرسمية, **نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018م, يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية**,العدد 73, 9 ديسمبر 2018, ص 20- 21- 22

ـ **المادة الأولى:** يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة " التشاركية " التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.[1]

كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر, للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية .

ـ تنص هذه المادة على أن هذا النظام يهدف إلى وضع أو تحديد قواعد خاصة بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها البنوك التشاركية, حيث لا يترتب على هذه المنتجات أي فوائد ربوية أخذا أو عطاء .

كما تنص على انه يجب أن تحدد شروط الترخيص من طرف البنك المركزي أو بنك الجزائر حتى تتمكن هذه المصارف (إسلامي و تقليدي) من القيام بعملياتها المصرفية التي تشترك فيها .

ـ **المادة 2:** في مفهوم هذا النظام, تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية, كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت (أوت) سنة 2003م و المتعلق بالنقد و القرض, المعدل و المتمم, و المتمثلة في عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد و تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية:

- المرابحة
- المشاركة
- المضاربة
- الإجارة
- الإستصناع
- السلم

وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة الأولى, ص 21

تخص منتجات الصيرفة التشاركية هذه الأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 ابريل لسنة 2013م الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية[1]

_ تنص هذه المادة على انه تشمل العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تندرج ضمن عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد, و تخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: _ المرابحة _ المشاركة _ المضاربة _ الإجارة _ الاستصناع _ السلم _ و كذا الودائع في حسابات الاستثمار

_ **المادة 3**: يتعين على المصرف المعتمد الناشط او المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة, (الراغب(ة)) في عرض منتجات مالية تشاركية, تقديم المعلومات الآتية, دعما لطلب الترخيص المسبق الموجه الى بنك الجزائر:

- بطاقة وصفية للمنتوج
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية, طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم 1433 الموافق ل 28 نوفمبر 2011م و المذكور أعلاه
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية ل " شباك المالية التشاركية " عن باقي أنشطة المصرف او المؤسسة المالية, طبقا لأحكام المواد 5 و 6 و 7 أدناه[2]

_ تنص هذه المادة على انه يجب على المصرف الراغب في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات إضافية من اجل دعم طلب ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر, تتمثل هذه المعلومات في: بطاقة وصفية للمنتوج, تقديم رأي مسؤول الرقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية, الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية لشباك المالية التشاركية.

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, مادة2, ص 20

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة3, ص 20

_ المادة 4: بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر, يتعين على المصارف و المؤسسات المالية المعتمدة التى ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة, ان تخضع تلك المنتجات الى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك .[1]

_ تنص هذه المادة على انه بعد الحصول على الترخيص من قبل بنك الجزائر, يجب على المصارف التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية, وحتى تتمكن من الحصول على شهادة مطابقة يجب أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

_ المادة 5: يقصد ب " شباك المالية التشاركية " دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية, موضوع هذا النظام, و يجب أن يكون "شباك المالية التشاركية" مستقلا ماليا عن الدوائر و الفروع الأخرى للمصرف و المؤسسة المالية.

يتجسد الفصل المحاسبي بين " شباك المالية التشاركية " و الأنشطة الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن " شباك المالية التشاركية " عن باقي حسابات زبائنهم.

يتمثل الهدف الرئيسي من وجود قسم محاسبة أو دائرة مالية خاصة ب " شباك المالية التشاركية " في إعداد البيانات المالية المخصصة, بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول و خصوم " شباك المالية التشاركية " و كذا بيان مفصل عن المداخل و النفقات ذات صلة .[2]

_ تنص هذه المادة على انه يجب على هذه الشبابيك المالية التشاركية أن تكون مستقلة ماليا عن دوائر او الفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية, كما يجب أن يكون هناك استقلالية في حسابات الزبائن فيجب ان ينفصل حساب الزبائن الخاص بشباك المالية التشاركية عن حساب الزبائن الأخرى, كما انه يستلزم وجود قسم محاسبة خاص بشباك المالية التشاركية يتم من خلاله إعداد البيانات المالية, بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم الشباك و كذا بيان مفصل عن مداخيل و نفقات هذا الشباك .

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة4, ص20

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02,مرجع سابق, المادة5, ص20

ـ **المادة 6**: تضمن استقلالية " شباك المالية التشاركية ", ضمن نفس المصرف المعتمد او نفس المؤسسة المالية, من خلال تنظيم مستخدمين مخصصين لذلك.[1]

ـ تنص هذه المادة على انه حتى تتمكن شبابيك المالية التشاركية من ضمان استقلاليتها في المصرف او المؤسسة المالية يجب تنظيم مستخدمين مخصصين لذلك.

ـ **المادة 7**: في حالة تعدد " شباك المالية التشاركية " ضمن نفس المصرف المعتمد او نفس المؤسسة المالية المعتمدة, يجب التعامل مع " شبابيك المالية التشاركية " هذه ككيان واحد.

يتم إعداد بيان مالي مجمع و يدرج كملحق بالبيانات المالية لتي تنشر من طرف المصرف المعتمد او المؤسسة المالية المعنية.[2]

ـ تنص هذه المادة على انه في حالة تعدد شبابيك المالية التشاركية في مصرف واحد أو في مؤسسة مالية واحدة, يجب التعامل التعامل مع هذه الشبابيك ككيان واحد.

كما انه يجب إعداد بيان مالي تجمع فيه جميع الشبابيك و تدرج كملحق بالبيانات المالية التي تنشر من طرف المصرف أو المؤسسة المالية المعنية.

ـ **المادة 8**: يجب على المصارف و المؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات على أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات و الشروط الدنيا و القصوى التي تطبق عليهم.

كما يجب على المصارف إعلام المودعين, خاصة أصحاب حسابات الاستثمار, حول طبيعة حساباتهم.[3]

ـ تنص هذه المادة على انه يجب على المصارف و المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر لتسويق منتجاتها أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات و الشروط الدنيا و القصوى التي تطبق

عليهم, كما يجب على المصارف إعلام المودعين خاصة حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم .

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02,مرجع سابق, المادة6, ص 21

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة7, ص 21

[3] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة8, ص 21

ـ **المادة 9**: تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف " شباك المالية التشاركية " لأحكام الأمر رقم 03-11" المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت لسنة 2003م و المذكورة أعلاه, باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون, يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع و عمليات " شباك المالية التشاركية " التي يوافق المصرف على تمويلها .[1]

يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من " شباك المالية التشاركية " و يتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها " شباك المالية التشاركية " في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

ـ تنص هذه المادة على انه تخضع أموال الودائع المتلقاة من طرف شباك المالية التشاركية, باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون, إلى الاستثمار في مشاريع و عمليات خاصة بهذه الشبابيك و التي يوافق المصرف على تمويلها.

كما انه يحق للمودع الحصول على حصته من الأرباح و تحمل حصة من الخسائر التي يسجلها شباك المالية التشاركية عند قيام المصرف بالتمويلات.

ـ **المادة 10**: تخضع الودائع و المبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد و المجمعة من طرف " شباك المالية التشاركية " للمصارف, باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار, لأحكام النظام رقم 04-03 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004م و المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية, المعدل و المتمم.[2]

ـ تنص هذه المادة على انه تخضع الودائع و المبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد و التي تجمع من طرف شبابيك المالية التشاركية في الصرف, ماعدا الودائع في حسابات الاستثمار, إلى نظام ضمان الودائع, أي أن الودائع و الأموال المشابهة للودائع تكون تحت ضمانة المصرف.

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة9, ص 21

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة10, ص 21

_ **المادة 11**: بالإضافة إلى أحكام هذا النظام, و ما لم ينص على خلاف ذلك, تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمصارف و المؤسسات المالية.[1]

_ تنص هذه المادة على ان تخضع منتجات الصيرفة التشاركية إلى جميع الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمصارف و المؤسسات المالية.

_ **المادة 12**: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[2]

_ تنص هذه المادة على انه يجب أن ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حدد بالجزائر في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 .

المطلب الثاني: بعض التعليقات الموجهة لقانون شباك المالية التشاركية

لقد صدرت بعض التعليقات حول قانون المالية الجديد الذي صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية, و الذي يتضمن ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية ومن أهم هذه التعليقات مايلي:[3]

1_ لا تزال كلمة " الإسلامية " تثير حساسية لدى واضعي هذا التنظيم, ففضلوا استعمال عبارة " الصيرفة التشاركة ", مع انه لا اعتراض لنا على المصطلح, و لكن السؤال الذي يبقى مطروحا متى يتخلص هؤلاء من هذه العقدة ؟

2_ يعرف هذا التنظيم المنتجات التشاركية بأنها تلك التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد

3_ يعتبر هذا التنظيم عمليات الصيرفة التشاركية تلك التي تدخل ضمن فئات: المرابحة, المشاركة, المضاربة, الإجارة, الاستصناع, السلم, الودائع في حسابات الاستثمار, ما يعني أن البنوك الإسلامية أو الشبابيك الإسلامية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى و الخاصة بتمويل قطاع الزراعة: كالمزارعة, المساقات, المغارسة.

---

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة11, ص 21

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة12, ص 21

[3] سليمان ناصر, قراءة عامة في التنظيم الجديد الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر, انظر http://www.facebook.com/doc.nacer/posts/2029476490470846

4_ أي بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك, و لطلب الحصول على ذلك الترخيص يجب عليه تقديم:

_ بطاقة وصفية للمنتوج

_ رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية

_ تبيين الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية

لم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات إلى الإطار البشري المؤهل الذي يجب توفيره و الإشارة إليه داخل ملف الطلب و كيفية إثبات ذلك.

5_ بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر, يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية, و ذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا.

أولا- لم يشر التنظيم هنا إلى طبيعة الهيئة المذكورة, تركيبتها, تبعيتها لأي جهة ...الخ

ثانيا- الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط, بل هي رقابة مستمرة, لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق و تشمل أيضا ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

6_ شدد التنظيم على الفصل المالي و المحاسبي لأنشطة الشباك عن باقي أنشطة البنك, بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول و خصوم الشباك, وكذا مداخيله و نفقاته ذات الصلة.

هذا الفصل ومدى تطبيقه هو إحدى تخوفاتنا من هذه الشبابيك و ليس كلها, و مع ذلك يبقى السؤال: من يراقب هذا الفصل؟ هل هو مراقب الحسابات الخارجي ام بنك الجزائر؟

7_ تخضع الودائع القابلة للاسترداد للشبابيك و للمالية التشاركية عموما لنظام ضمان الودائع المطبق على البنوك الأخرى, بالاستثناء ودائع الاستثمار.

هذه الإشارة جيدة و مهمة, لان التنظيم هنا يعترف بان ودائع الاستثمار في المصرفية الإسلامية لا يضمنها البنك لأنها تشارك في الربح و الخسارة و يعترف بهذا المبدأ في المادة 9 من التنظيم, و لكن لم يشر التنظيم إلى أن البنك الإسلامي أو الشباك يضمنها في حالة التعدي أو التقصير من طرف هذين الأخيرين.

وكملاحظة عامة, هذا التنظيم يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال, و هو خطوة جيدة وروده مختصرا و في 12 مادة, لكن تبقى غير كافية لتنظيم مجال كبير كهذا, لذلك يبقى الطلب ملحا في تعديل قانون البنوك الحالي (قانون النقد و القرض) ليتضمن تنظيما اكبروا عمق للصيرفة الإسلامية, لان التنظيم هنا يقتصر فقط على علاقة البنك الإسلامي بالزبون, بل أيضا علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في مجال الرقابة.

المبحث الثالث: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

في هذا التقييم سنتطرق إلى أراء بعض الخبراء الاقتصاديين الجزائريين حول البنوك التقليدية الجزائرية و التي تقدم خدمات مالية إسلامية, و المتمثلة في النوافذ الإسلامية, بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لهذه النوافذ.

المطلب الأول: أراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية في الجزائر

لقد قام بعض الخبراء الاقتصاديين و المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بإبداء بعض الآراء حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

أولا: بوعلام جبارة رئيس الجمعية الوطنية للبنوك

هناك بنك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صبغة إسلامية, اعترف رئيس الجمعية الوطنية للبنوك بوعلام جبارة, بوجود بنكين وحيدين يقدمان خدمة أسلامية و هما بنك البركة, وهو أول بنك من ناحية المعلومات الإسلامية و بنك السلام, غير أن هناك بنوك أخرى يتقدم بعض الخدمات الإسلامية كبنك الخليج الجزائر, و ترأست بنك زيادة على بنك البدر الذي يقدم منذ 10 سنوات خدمة دفتر التوفير بدون فوائد و دفتر الفلاحة بدون فوائد بغية استقطاب مختلف الشرائح للادخار فهناك العديد من الأشخاص اقبلوا عليها ذلك بعد تجربتها لسنوات طويلة و أثبتت نجا عتها, حيث أكد المتحدث أنهم لم يعطوا هذه المعاملات المصرفية ببنك صبغة إسلامية.[1]

ثانيا: الخبير في المصرفية الإسلامية سليمان ناصر

البنوك التي تقدم الخدمات الإسلامية هدفها تجاري و لا تملك هيئة رقابة شرعية, أوضح الخبير في المصرفية الإسلامية الدكتور سليمان ناصر, أن اغلب البنوك غرضها تجاري أكثر من تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع الجزائري المسلم, و ضرب المتحدث مثلا ببنك الخليج الجزائري الذي وجد أن بيع السيارات في بنك البركة عن طريق المرابحة مربح جدا, و استطاع البنك الأول تحقيق رقم أعمال كبير فأطلقوا معاملات مماثلة و اعتبر الدكتور سليمان هذه المعاملات هدفها جلب الزبون فقط تحت شعار التمويل الإسلامي, فكثيرون لا يعرفون البنوك الإسلامية و حقيقتها و معاملاتها لذلك يلجئون لمثل هذه المعاملات, و واصل الخبير في

[1] بوعلام جبارة, هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صيغة اسلامية, مجلة معرض الصحافة منتدى رؤساء بالجزائر, الثلاثاء 2016/1/19 ص ص 8-9

الاقتصاد الإسلامي تصريحاته قائلا بان جميع البنوك الإسلامية تملك هيئة رقابة شرعية غير أن البنوك التقليدية عند إطلاقها هذه الخدمات الإسلامية لا تملك هذه الرقابة, فالأمور الشرعية في المعاملات المالية صعبة, لذا تقع في هذه الأخطاء, و بذلك تفقد هذه البنوك مصداقيتها.

وذكر الخبير في المصرفية الإسلامية أن هناك بنوك ترغب في خوض التجربة, غير أن هناك عراقيل و بيروقراطية يحولان دون تحقيق ذلك, فحتى عند رغبتهم في تقديم بعض الخدمات الإسلامية يتوجب عليهم الحصول على الموافقة من السلطات و البنك المركزي, مع أن البنوك العالمية تتسابق لتقديم الخدمات للعملاء, أما في الجزائر فيقتضي الآمر الحصول على موافقة بنك الجزائر أولا حتى لا يتعرض للعقوبة.

و من خلال خبرة الدكتور سليمان ناصر, يرى أن الكثير من المواطنين يظلمون التمويل الإسلامي, فيعتقدون انه يتعامل بالربا, غير أنهم يطلقون عليه تسميات أخرى و هو معاكس تماما, ودعا المتحدث لتسهيل عمل البنوك الإسلامية الحالية فبنك الجزائر يطبق عليهم آليات الرقابة المطبقة على البنوك التقليدية, كما طالب بتسهيل فتح بنوك إسلامية جديدة يطمئن إليها المواطن إليها المواطن على أمواله.[1]

ثالثا: الخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور

البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية و يحاربها, يرى أستاذ الاقتصاد بجامعة سعد دحلب و الخبير في اللإقتصاد الإسلامي فارس مسدور, الإشكال الأكبر في البنوك هو الربا لذا يرفض أغلبية المواطنين التعامل معها, خاصة و أن البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية, فالقاعدة السائدة هي " المال لا دين له ", و أضاف المختص أن الجزائر لا تتوافر فيها بنوك بل هي مجرد صناديق لوضع الأموال و البنوك العمومية هي أسوا نماذج.

و ألقى الدكتور مسدور اللوم على البنك المركزي الذي يجب أن ينفتح على المصارف الإسلامية و سينعكس ذلك على الأسواق الموازية, ففي حالة فتح البنوك العمومية لنوافذ إسلامية بإمكانها استعادة مليارات الدينار الجزائري الموجودة في الأسواق الموازية, غير أن الأرقام يردف المختص اكبر من ذلك بكثير لمليارات الدولارات,فهناك شريحة واسعة ترفض التعامل مع البنوك الربوية لأنها حرام ,ضاربا مثلا بتجارة مدينة غرداية

[1] سليمان ناصر, البنوك التي تقدم خدمات إسلامية هدفها تجاري و لا تمتلك هيئة رقابة شرعية, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, 1/19/ 2016 ص ص 9-10

الذين يرفضون وضع أموالهم في البنوك تجنبا للحرام, و لا يجدون من يستجيب لمتطلباتهم مع انه من الضروري احترام دين الشعب, فالمنظومة المصرفية يجب أن تكون إسلامية هي الأخرى مع إطلاق التامين التكافلي الإسلامي الذي تبنته معظم دول العالم.

كما أن بريطانيا تتوافر على بنك إسلامي بريطاني في الوقت الذي تعرقل الجزائر مثل هذه المعاملات فالبنوك الإسلامية تعاني في ظل عدم وجود قانون خاص بها, زيادة على أن كل منتوج تمويلي جديد يجب أن يحصل على موافقة البنك المركزي للمصادقة علية,و هو بحد ذاته تضييق على البنوك الإسلامية, و اعترف الدكتور مسدور أن الجزائريين تعبوا و سئموا من الربا فلا بد أن يدركوا بأنهم بهذه الطريقة يدمرون الاقتصاد و العملة الوطنية و لو فتح المجال أمام مصارف إسلامية جديدة لا يمكن توقع أللإقبال الكبير عليها.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية

يمكن أن يترتب على فتح نوافذ أسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية و السلبية, يمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:[2]

أولا: الآثار الايجابية:

من بين الآثار الايجابية المترتبة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية نذكر:

1_ يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة, و من خلال تنمية التعاون مع المصارف و المؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة.

2_ لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل و تبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية, و منها المجتمع الجزائري.

[1] فارس مسدور, البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية و ربحيتها, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, الثلاثاء 2016/1/19 ص 10

[2] محمد جعفر هني, معزوز لقمان, أثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري, الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية, يومي 09/08 ديسمبر 2013, ص ص: 19-220

3_ أن أقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية أنها هو اعتراف علني لنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

4_ أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية و صيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي و النظام المصرفي التقليدي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

5_ تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها و سيولتها المصرفية.

6_ تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها و موظفوها.

7_ إذا نجت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج اعلي لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية, فان ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح النوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروعا تقليدية, كما قد يشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية.

8_ يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري, و خلق جو في السوق المصرفية الجزائرية.

9_ تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات الإسلامية, حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية و البنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية و المصداقية الشرعية و تشبع رغبات عملاء.

10_ تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة و طويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة.

ثانيا: الآثار السلبية

من بين الآثار السلبية المترتبة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية نذكر:

1_ أن موافقة البنك الجزائر على فتح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يثير تساؤلا هاما و هو كيف يمكن تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية و في نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.

2_ قد يؤدي تقدم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية و انتقاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

3_ يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر و عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

4_ إن فتح نوافذ إسلامية في المصارف الجزائرية سيترتب عليه استمرار تلك المصارف و إطالة عمرها و بالتالي استمرار الشر و الإثم المصاحب لربا و مظاهره.

5_ من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية و التي تقلق كثيرا من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف الأم, إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية و الذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها, إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعملانه.

6_ عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل خطط الادراة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية, خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا, الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب او محدودية مشاركة الادراة الأخرى في صياغة هذا التوجه.

7_عدم توفر المحيط التنظيمي المناسب لإنجاح عمل النوافذ و البنوك الإسلامية, إذ توجد عوائق كبيرة في الجزائر و المتمثلة خاصة في البنك الجزائر و كذا المحيط القانوني و الجبائي الذي يعامل البنوك الإسلامية نفس معاملة البنوك التقليدية الربوية, محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة السلامية.

8_ عدم وجود هيئة لرقابة الشرعية على أعمال نافذة و مطابقة المعاملات للضوابط الشرعية, يسبب عدم الثقة في البنك و المعاملات المقدمة فيه.

خلاصة

إن تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لعملها, ونظرا لنجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في مختلف البلدان الإسلامية و الغير إسلامية أصبح من الضروري مراعاتها و العمل بها, إما بصفة كلية أو بصفة جزئية وذلك عن طريق فتح نوافذ إسلامية.

و حتى يستطيع البنك التحكم في هذه النوافذ يجب أن تخضع تلك النوافذ لقوانين و تنظيمات تساعد في تسييرها و تنظيمها, و لقد أصدرت الجزائر مؤخرا بعض التنظيمات الخاصة بشباك المالية الإسلامية.

يعتبر بنك خليج الجزائر من بين البنوك التي قامت بهذه التجربة و ذلك عن طريق إصدار صيغ تمويلية تتمثل في المرابحة, السلم و الإيجار التمويلي, و قد نتج عن هذه النوافذ أثار ايجابية و سلبية.

خاتمة



إن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا, مما جعل البنوك الربوية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة على المؤسسات المالية الإسلامية, من خلال ازدواجية نشاطها المصرفي و يكون ذلك بتقديم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية في البنوك التقليدية, وهو ما يسمى النوافذ الإسلامية.

يعتبر فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية كمرحلة أولى لتأسيس مصارف إسلامية في الجزائر و المساهمة في تطوير النظام المصرفي الجزائري, و حتى تتمكن المصارف من التسيير الصحيح لهذه النوافذ كان لزاما على السلطات المالية الجزائرية وضع قوانين و تشريعات تنص على التشاركية المالية أو الازدواجية المالية بين المصارف.

لقد قام المشرع الجزائري بتنظيم الصيرفة التشاركية عن طريق إصدار تنظيم يسمى " شباك الصيرفة التشاركية " استطاع من خلاله وضع قانون خاص بالنوافذ أو الشبابيك الإسلامية, حيث لم يكن لهذه النوافذ تنظيمات أو قوانين خاصة بها فقد كانت تتبع قوانين المصارف الإسلامية في تعاملاتها.

وباعتبار بنك الخليج الجزائر بنك يتعامل بالنوافذ الإسلامية فانه حتما يخضع للقانون الجزائري في تعاملاته بهذه النافذة

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

أكدت نتائج الدراسة بان هذه الفرضية صحيحة فالبنوك التقليدية هي مؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع ومنح القروض تأخذ عليها فوائد وهدفها الرئيسي تحقيق الربح, اما البنوك الإسلامية فهي كذلك مؤسسات مالية لكنها تخضع في معاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية:

هذه الفرضية صحيحة الى حد ما حيث تتمثل أهمية النوافذ الإسلامية في تقديم تمويلات جديدة للبنك و تقوم باستثمارات تعود على البنك بالفائدة والتي تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية

الفرضية الثالثة:

هذه الفرضية صحيحة فبنك الخليج الجزائر قام بفتح ثلاثة نوافذ إسلامية في الجزائر تعمل وفق ثلاث صيغ و هي المرابحة وعقد السلم والتمويل ألتأجيري.

نتائج الدراسة:

1_ البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تستمد مبادئها و قواعد عملها من الشريعة الإسلامية و تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادة الشاملة و العدالة الاجتماعية في المجتمع.

2_ تختلف طبيعة خصائص الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية, ففي حالة الازدواجية المصرفية يجب سن قوانين لتنظيم كل من البنكين.

3_ تعاني البنوك الإسلامية في الجزائر من معاملتها بنفس المعايير و القوانين المطبقة على البنوك التقليدية الأمر الذي يثير في كثير من الأحيان تعارض بين مبادئها و الواقع العلمي.

4_ تعد النوافذ الإسلامية الشكل المصغر للمصرف الإسلامي, تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة, أو شباك لتقديم خدمات التمويل و الاستثمار الإسلامية.

5_ إن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى مصرف إسلامي قائم.

6_ تسعى حكومات الدول إلى توفير البديل الإسلامي عن طريق إقامة فروع و نوافذ إسلامية ما اثبت أهمية المصارف الإسلامية و تفوقها على التقليدية.

7_ تبرز مساهمة البنك المركزي الجزائري فعاليته من خلال إقامة نظام مصرفي لا ربوي, ذلك بإصدار قانون أو نظام ينظم عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

8_ مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر و إن كانت متواضعة و بالرغم من حداثة نشأته إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من انه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية باعتماد فقط على صيغة السلم, المرابحة و الإيجار.

اقتراحات الدراسة:

1_ العمل على فصل الجانب المالي و المحاسبي و ألخدماتي للنافذة الإسلامية عن البنك التقليدي في بداية التأسيس و التأكد من خلو المعاملات من شبهات الربا.

2_ تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من حيث التكوين و التدريب على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

3_ التأكد من موافقة معاملات النافذة لأحكام الشريعة الإسلامية باعتماد هيئات رقابة, حفاظ على ثقة الزبائن في شرعية المعاملات المالية.

4_ العمل على توفير حد أدنى من السيولة المصرفية للنافذة عند افتتاحها رسميا قصد مواجهة العجز المحتمل الناشئ عن الفرق بين الايرادات و المصروفات.

5_ الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيقها التدريجي للصيرفة الاسلامية في مجال فتح النوافذ الإسلامية و ملاءمتها مع ما يناسب المجتمع الجزائري.

6_ يتعين على بنك الخليج الجزائر تطوير عقود المعاملات و ذلك من خلال إنشاء صيغ جديدة للمساهمة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

قائمة المراجع



الكتب:

1. رمضان حافظ عبد الرحمن، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك أو صندوق التوفير وشهادات الاستثمار المعاملات المصرفية والبديل عنها التأمين على الأنفس والأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة, مصر, ط1،2005
2. رمضان حافظ عبد الرحمن، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك أو صندوق التوفير وشهادات الاستثمار المعاملات المصرفية والبديل عنها التأمين على الأنفس والأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة, مصر, ط1،2005
3. السيد عبد الوالي، **اقتصاديات النقد والبنوك**، دار النشر، القاهرة، مصر، 1998
4. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 1ط، 2012
5. عامل فالح المطايعة، **الاستثمار في المصارف**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, مصر2014
6. عبد الهادي الفصلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، لبنان، ط1، 2008
7. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1, 2007
8. محمد سعيد أنور سلطان،**إدارة البنوك**، قسم إدارة أعمال كلية التجارة دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, مصر2005
9. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، 2006
10. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط2،2000

مذكرات

1. أمال لعيش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف, الجزائر, 2012-2011
2. ايمان بحري, محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية ,بنك البركة الجزائري, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة ام البواقي, الجزائر,2012-2013

3. بلوم مريم، دراسة مقارنة لصيغة التمويل بالاعتماد المستندي بين التقليدي والبنك الإسلامي، دراسة حالة بنك cpa وبنك البركة الجزائري، وكالتي الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015
4. دنيا بوقديرة، سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي، خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر 2013-2014
5. دنيا بوقديرة، سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي، خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر 2013-2014
6. زواوشة مباركة، **دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر، دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة المدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك ،جامعة المدية، 2016-2017
7. سناء سعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،دراسة حالة وكالتي BNA و CPA للفترة 2009-2012 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك,جامعة الوادي, الجزائر, 2014-2015
8. ضيف خلاف ،**البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارية الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي خلال فترة 2000-1014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر،2014-2015
9. العالي إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007
10. عباس محمد أمين، **سقال رابح ،استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وإدارة مخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر،2016-2017.
11. لكحل نصيرة، **النظام القانوني للبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال جامعة أم البواقي، الجزائر،2017-2018**

12. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولة 2006

13. مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012

14. مقلاني عليمة، بدواني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة بجاية، الجزائر،2014-2015

15. مقلاني عليمة، بدواني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة بجاية، الجزائر،2014-2015

16. منتهى نورى سلمان الصمادى، **الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها و ضوابطها(دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، عمان – الأردن ، 2010

17. هندة عزيبية، قاسيمي جميلة، **الآليات الحديثة لتمويل البنكي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في الجزائر (حالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك السلام)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية جامعة المدية، الجزائر،2016-2017

مجلات و ملتقيات

1. احمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية** العراقية مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19, العدد 2، جامعة تكريت، العراق.

2. بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر**، مع الإشارة لبنك البركة الجزائري

3. بوعلام جبارة, هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صيغة إسلامية, مجلة معرض الصحافة منتدى رؤساء بالجزائر, الثلاثاء 2016/1/19

4. حمد جعفر هني, معزوز لقمان, **آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري**, الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية, يومي 09/08 ديسمبر 2013

5. حمزة شودار, **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية**, دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , العدد 15, 2015

6. رمضاني لعلا، البرود أم الخير, **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية** _ حالة الجزائر_ ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة المجلد (01) العدد(02) ديسمبر 2017.

7. زبير عياش سميرة مناصر,**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** , مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات العدد الثالث ,2016

8. سعيد بن سعد المرطان, **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية, تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي**, منتدى الاقتصاد الإسلامي كتاب المنتدى الأول, 1999

9. سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، ط تمهيدية،.

10. سليمان ناصر , عبد الحميد بوشرمة, **متطلبات تطوير الصيرفة في الجزائر** , مجلة الباحث ,العدد 07 ,2009,2010

11. سليمان ناصر, **البنوك التي تقدم خمات اسلامية هدفها تجاري و لا تمتلك هيئة رقابة شرعية**, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, 19/1/ 2016

12. الشانع احمد , **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر** ,مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الأول حول : مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ,2018

13. فارس مسدور, **البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية و ربحيتها**, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, الثلاثاء 2016/1/19 ص 10

14. فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الغربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2

15. قسول أمين , مطاي عبد القادر ,**صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية تطبيقاتها المعاصرة و دورها التنموي** , محور المشاركة : المحور الأول

16. لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح،** بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل، 20- 21 مارس 2010.

17. محمد النوري , **التجربة المصرفية إلى عدنان محيريق, التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر,** مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية , جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي ,الجزائر,العدد10 , الجزء2 , 2017

محاضرات

1. عبد الواحد غردة، **محاضرات في الاقتصاد البنكي،** جامعة قالمة قسم العلوم الاقتصادية،

المقابلات

1. سيد على بن عودة, مستشار زبائن الشركات ببنك الخليج الجزائر, وكالة المدية

القوانين و التنظيمات.

1. الجريدة الرسمية, **نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018م, يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف المؤسسات المالية**,العدد 73, 9 ديسمبر 2018

مواقع الكترونية

1. سليمان ناصر, **قراءة عامة في التنظيم الجديد الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر, انظر**

http://www.facebook.com/doc.nacer/posts/2029476490470846

2. http//www.ag-bank.com



الملاحق

إن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا, مما جعل البنوك الربوية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة على المؤسسات المالية الإسلامية, من خلال ازدواجية نشاطها المصرفي و يكون ذلك بتقديم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية في البنوك التقليدية, وهو ما يسمى النوافذ الإسلامية.

يعتبر فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية كمرحلة أولى لتأسيس مصارف إسلامية في الجزائر و المساهمة في تطوير النظام المصرفي الجزائري, و حتى تتمكن المصارف من التسيير الصحيح لهذه النوافذ كان لزاما على السلطات المالية الجزائرية وضع قوانين و تشريعات تنص على التشاركية المالية أو الازدواجية المالية بين المصارف.

لقد قام المشرع الجزائري بتنظيم الصيرفة التشاركية عن طريق إصدار تنظيم يسمى " شباك الصيرفة التشاركية " استطاع من خلاله وضع قانون خاص بالنوافذ أو الشبابيك الإسلامية, حيث لم يكن لهذه النوافذ تنظيمات أو قوانين خاصة بها فقد كانت تتبع قوانين المصارف الإسلامية في تعاملاتها.

وباعتبار بنك الخليج الجزائر بنك يتعامل بالنوافذ الإسلامية فانه حتما يخضع للقانون الجزائري في تعاملاته بهذه النافذة

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

أكدت نتائج الدراسة بان هذه الفرضية صحيحة فالبنوك التقليدية هي مؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع ومنح القروض تأخذ عليها فوائد وهدفها الرئيسي تحقيق الربح, اما البنوك الإسلامية فهي كذلك مؤسسات مالية لكنها تخضع في معاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية:

هذه الفرضية صحيحة الى حد ما حيث تتمثل أهمية النوافذ الإسلامية في تقديم تمويلات جديدة للبنك و تقوم باستثمارات تعود على البنك بالفائدة والتي تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية

الفرضية الثالثة:

هذه الفرضية صحيحة فبنك الخليج الجزائر قام بفتح ثلاثة نوافذ إسلامية في الجزائر تعمل وفق ثلاث صيغ و هي المرابحة وعقد السلم والتمويل ألتأجيري.

نتائج الدراسة:

1_ البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تستمد مبادئها و قواعد عملها من الشريعة الإسلامية و تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادة الشاملة و العدالة الاجتماعية في المجتمع.

2_ تختلف طبيعة خصائص الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية, ففي حالة الازدواجية المصرفية يجب سن قوانين لتنظيم كل من البنكين.

3_ تعاني البنوك الإسلامية في الجزائر من معاملتها بنفس المعايير و القوانين المطبقة على البنوك التقليدية الأمر الذي يثير في كثير من الأحيان تعارض بين مبادئها و الواقع العلمي.

4_ تعد النوافذ الإسلامية الشكل المصغر للمصرف الإسلامي, تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة, أو شباك لتقديم خدمات التمويل و الاستثمار الإسلامية.

5_ إن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى مصرف إسلامي قائم.

6_ تسعى حكومات الدول إلى توفير البديل الإسلامي عن طريق إقامة فروع و نوافذ إسلامية ما اثبت أهمية المصارف الإسلامية و تفوقها على التقليدية.

7_ تبرز مساهمة البنك المركزي الجزائري فعاليته من خلال إقامة نظام مصرفي لا ربوي, ذلك بإصدار قانون أو نظام ينظم عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

8_ مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر و إن كانت متواضعة و بالرغم من حداثة نشأته إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من انه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية باعتماد فقط على صيغة السلم, المرابحة و الإيجار.

اقتراحات الدراسة:

1_ العمل على فصل الجانب المالي و المحاسبي و ألخدماتي للنافذة الإسلامية عن البنك التقليدي في بداية التأسيس و التأكد من خلو المعاملات من شبهات الربا.

2_ تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من حيث التكوين و التدريب على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

3_ التأكد من موافقة معاملات النافذة لأحكام الشريعة الإسلامية باعتماد هيئات رقابة, حفاظ على ثقة الزبائن في شرعية المعاملات المالية.

4_ العمل على توفير حد أدنى من السيولة المصرفية للنافذة عند افتتاحها رسميا قصد مواجهة العجز المحتمل الناشئ عن الفرق بين الايرادات و المصروفات.

5_ الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيقها التدريجي للصيرفة الاسلامية في مجال فتح النوافذ الإسلامية و ملاءمتها مع ما يناسب المجتمع الجزائري.

6_ يتعين على بنك الخليج الجزائر تطوير عقود المعاملات و ذلك من خلال إنشاء صيغ جديدة للمساهمة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

تمهيد

يعتبر القطاع البنكي لأي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، حيث يعتبر وعاء تجمع فيه المدخرات والودائع ليعاد إقراضها لمن هو في حاجة لها, و تختلف هذه القروض من حيث طبيعتها و أهدافها حسب طبيعة التمويل, و رغم تطور التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا.

تحتل المصارف التجارية أهمية كبيرة كونها لا تعد مؤسسات مالية وسيطة بين المقرضين والمقرضين فقط بل هي مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية المصرفية الأخرى في التأثير على عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكاناتها في توليد الائتمان المصرفي.

ومع تطور المصارف والجهاز المصرفي ظهرت فكرة البنوك الإسلامية فقد حققت نجاحا كبيرا في جميع بقاع العالم، حيث كان لزاما على المسلمين أن يقوموا بإنشاء مصارف تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومما سبق سنتطرق في دراستنا لهذا الفصل إلى البنوك (المصارف) وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك؛

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية؛

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الأول:مدخل عام للبنوك

المصرف هو الكيان الاقتصادي الذي من خلاله يتم التقاء عارضو الأموال مع طالبوها كما أنه يعتبر الأساس الذي يستند عليه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تمويله بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره.

المطلب الأول: مفهوم البنوك

كلمة بنك من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطورت إلى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما في العربية فهي مشتقة من صرف ، صارف، و اصطراف الدينار بمعنى بدلها بدراهم سواها. والصيرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى.[1]

أما التعاريف الحديثة فتعددت نذكر منها:

_ **التعريف الأول**:"هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

_ **التعريف الثاني**: هو تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية.

_ **التعريف الثالث**: هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات تمويل الداخلي والخارجي وخدماته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم

[1] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط2, الإسكندرية، مصر، 2000، ص5.

الاقتصاد القومي, وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

وقد عرف البعض البنك بأنه: مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان، فهو يقدم مكان أمينا للودائع النقدية، ويمنح السلف النقدية، ويصدر أوراق البنكنوت في بعض الدول وغيرها من الوظائف التي يقوم بها البنك.[2]

المطلب الثاني: أنواع البنوك

تنقسم البنوك إلى عدة أنواع نذكر منها:

1. البنوك المركزية: البنك المركزي هو منشأة مصرفية عليا لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي وبالتالي النظام الاقتصادي في الدولة فيجب أن يكون مملوكا للدولة.

وبصفة عامة يتصف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار وبنك البنوك وبنك الدولة فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله, وتتخلص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في خدمة الحكومة وقروضها وإصدار أوراق النقد, والعمل على استقرار سوق رأسمال وتنشيط الاستثمار الأجنبي وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والرقابة على النقد وتدعيم النشاط الاقتصادي بصفة عامة والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.[3]

2. البنوك التجارية: هي تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل في النقود إقراضا واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة كبيرة وذات فروع تعطي في الغالب الجزء الأكبر في إقليم الدولة، وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتوظيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة فهي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عملاء البنك وتعطى هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة كما أنها تتعامل في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري، وإن قام بتجميع مدخرات

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1 الإسكندرية، مصر، 2007، ص 7-8.

[2] عامل فالح المطايعة، **الاستثمار في المصارف، دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, مصر،2014، ص 137.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، قسم إدارة أعمال كلية التجارة دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, مصر، 2005، ص11.

الأفراد والمنشأة تحت تصرف المشروعات لاستخدامها كرأس مال متداول، إلا أن الحل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية عن طريق منح ائتمان (قروض).[1]

3. البنوك الإسلامية: البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكليف الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية .[2]

4. البنوك الاستثمارية:هي المصادر التي تقدم الخدمات المصرية التقليدية والحديثة في مجال الاستثمار، وذلك من خلال تجميع المدخرات والأموال من الأسواق العالمية، بصفة خاصة، والتعرف على فرص الاستثمار المتاحة لاستغلالها طبقا لأغراض التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإنشاء وتأسيس الشركات والترويج لها والمساهمة في رؤوس أموالها.[3]

5. البنوك المتخصصة (غير تجارية):تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها، حيث تنقسم البنوك المتخصصة إلى:

أ. **البنوك الصناعية:** تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات الصناعة.

ب. البنوك الزراعية: تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين.

ت. البنوك العقارية: توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.[4]

---

[1] هندة عزيبية، قاسيمي جميلة، **الآليات الحديثة لتمويل البنكي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في الجزائر (حالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك السلام)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية جامعة المدية، الجزائر،2016-2017، ص3.

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفاس للنشر والتوزيع، ط1, الأردن، 2012،ص11.

[3] عبد الهادي الفصلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، ط1, لبنان، 2008، ص 30-31.

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع،ط1, عمان، الأردن، 2006،ص31-32.

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

توجد عدة مبادئ تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:[1]

1. السرية: لا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان بيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير, ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك؛

2. حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي تلقاها عميل البنك من العاملين في البنك هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة؛

3. الراحة والسرعة:إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه, لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء ؛

4. كثرة الفروع: إن البنوك العامة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص28

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية (التجارية)

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموعة من البنوك والبنوك التقليدية على وجه الخصوص هي الركيزة الأساسية في النظام المصرفي، حيث تقوم بتجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات تعود عليها بالربح وتدعم النمو الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية ونشأتها

إن حاجة الإنسان لإيجاد مكان لحفظ أمواله دفعته للتفكير في إقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات الأولى المصرفية تعود إلى عهد بابل في العصور القديمة سنة 4000ق.م أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع, منح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصرف أو الصيرفي الذي كان يتعامل بيعا وشراء للعملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية وبتقدم التجارة وظهور فائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهات مأمونة وموثوق بها لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادة ذات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون كقابل ذلك على عمولة.

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبيرة من هذه الودائع لا يسحب وأن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقي القبول العام بتطور العمليات المالية، أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسبة عالية،

فبعد أن كان القرض هو حفظ الأموال من الضياع أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى الفائدة منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لا بد منه.[1]

تم تأسيس أول البنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157 ثم بنك ريالتو الايطالي عام 1587م بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609م، كما تأسس بنك إنجليزي عام 1694م وبنك فرنسا الذي أنشأة نابليون عام 1800م ثم تأسست العديد من دول العالم أما على المستوى العربي فقد أسس بنك مصرفي أوائل القرن 19م.[2]

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

تعريف 01: هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عملية التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

تعريف02: يمكن تعريف البنك التجاري بأنه المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (أشخاص معنويين) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض الائتمانية بقصد الربح.[3]

[1] عباس محمد أمين، سقال رابح, **استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وإدارة مخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر،2016-2017،ص3.

[2] بلوم مريم، **دراسة مقارنة لصيغة التمويل بالاعتماد المستندي بين التقليدي والبنك الإسلامي، دراسة حالة بنك cpa وبنك البركة الجزائري، وكالتي الوادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص9.

[3] ضيف خلاف, **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارية الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي خلال فترة 2000-1014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر،2014-2015،ص15.

تعريف03: البنوك التقليدية وتسمى أيضا بنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد آجال قصيرة والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل وبذلك لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع.[1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يتمثل وظائف البنوك التجارية في وظيفتين أساسيتين هما الوظيفة التقليدية والوظيفة الحديثة.

الوظائف التقليدية: تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف وهي قبول الودائع، منح القروض، خصم الأوراق التجارية.

1. قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوفر الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:[2]

الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

- **ودائع لأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.
- **الودائع بإخطار:** هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بإخطار مسبق للبنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.[3]

---

[1] مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد, تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012،ص 2.

[2] العالي إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك وتأمينات جامعة, قسنطينة، الجزائر، 2006-2007،ص5.

- **ودائع التوفير**: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليه بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.
- **منح الائتمان**: فالائتمان يعني تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما الثقة والمدة، البنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فهي تقوم بمنح القروض سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة فمن الممكن أن يقوم البنك بمنحها مقابل ضمان وذلك للتجارة والمنتجين وهنا يقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع، وهكذا فهي تلعب دورا هاما في تحديد النشاط الكلي للمجتمع.
- **خصم الأوراق التجارية**: فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصارف البنكية وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك و توظيفاته, لذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وإن كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة لخصمها أو بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات. [1]

الوظائف الحديثة: يمكن تلخيص الوظائف الحديثة في النقاط التالية:[2]

1. إدارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارة على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطوير الأسعار ...الخ.

2. خصم الاوراق التجارية وتحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يخطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة التي تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها.

[1] سناء سعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،دراسة حالة وكالتي BNA و CPA للفترة 2009-2012** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015،ص9

[2] عباس محمد أمين، مرجع سابق، ص8.

3. تمويل عمليات التجارة الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

4. التعامل بالعملات الأجنبية: حيث يتم شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و قد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة أو تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...الخ.

5. تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

6. تحصيل الشيكات: حيث تعمل البنوك على تحصيل الشكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...الخ.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الأهداف تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وهذه الأهداف هي:[1]

1. **الربحية:** إن من أهم أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه ولكي يحقق البنك الأرباح لتحقيق الهدف السابق فإن عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة والإيرادات الإجمالية تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يحققها البنك،أما نفقاته فهي تتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها البنك على الودائع.

2. **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، حيث لا يجوز التأخر عن مواجهة الالتزامات مهما كانت الظروف، وتعد هذه

[1] عباس محمد أمين، مرجع سابق، ص7.

السمة من أهم السمات التي يتميز بها عن منشأت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو بعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وبدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.[1]

3. **الأمان:** السمة الثالثة التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هي الأمان أو سلامة المصرف، والمتحققة عن رأس المال الذي يملكه المصرف التجاري، فرأس المال يلعب دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم فكلما زادت ثقة المودعين ،كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع وينبغي الإشارة في هذا الإطار أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر مما يضيف حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار أي أن أي خسارة تزيد عن قيمة رأس مال البنك التجاري معناها التهام كجزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري لذلك تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال استثمار أموالهم في استثمارات لا تخطى على درجة كبيرة من المخاطر.[2]

[1] دنيا بوقديرة، **سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي**، خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر 2013-2014،ص22.

[2] عبد الواحد غردة، **مخاطرات في الاقتصاد البنكي**، جامعة قالمة قسم العلوم الاقتصادية، ص8.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

لقد جاء الإسلام ليقام كل ما هو سيئ في الإنسان كالطمع والاستغلال والاحتكار ولبحث الناس بالقابل على كل ما فيه خير لهم وبالأساس التعاون فيما بينهم في إطار مكارم الأخلاق وأعطاهم لذلك أشكالا وأنماطا للتعامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في ظل نظام شامل يعد الاقتصاد الإسلامي جزء منه.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالرب،وهو الأمر الذي جعلها من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين ،حيث كانت ثمرة للصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع المؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية وفي هذا الإطار كانت محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي، وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.[1]

بدأت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في مصر عام 1963م متمثلة في تجربة بنوك الادخار المحلية التي أسسها الدكتور أحمد النجار(رائد البنوك الإسلامية) في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية وامتد نشاطها إلى 53 قرية واستمرت 3سنوات ثم تم دمجها مع البنك الأهلي المصري عام 1968م .

وفي عام 1971م تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي كأول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وإعطاء وهذا البنك ذو طابع اجتماعي مملوك بالكامل للدولة.

[1] مطهري كمال، مرجع سابق، ص16.

وفي عام 1975م تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالسعودية كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي عام 1975م تم إنشاء أو مصرف تجاري إسلامي بالمعنى الحديث، وهو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبره البعض البداية الحقيقية لميلاد المصارف الإسلامية.

ثم توالى انتشار المصارف الإسلامية في كثير من دول العالم الإسلامي وحتى في دول أوروبا وأمريكا مثل مجموعات دار المال الإسلامي ودولة البركة التي تضم عدد من المصارف والشركات المالية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي والغربي.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى تجاوز عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى 267 مصرف، ومؤسسة مالية إسلامية في نهاية عام 2003م تدبر ما يزيد على 260 مليار دولار منتشرة في 48 دولة في 5قارات.[1]

ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية هيئات مالية، نزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين التجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها ومما يؤدي كذلك إلى اعتبارها هيكل من الهياكل القانونية والاقتصادية الأساسية في مجتمعاتنا الإسلامية مونها أدات ولا زالت تؤدي دورا هاما في اقتصاد الدول.[2]

البنك الإسلامي: مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو إعطاء واجتناب أي عمل مخالف لأحكما الإسلام.

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولة، 2006،ص14-15.

[2] لكحل نصيرة، **النظام القانوني للبنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال جامعة أم البواقي، الجزائر،2017-2018، ص5.

البنك الإسلامي: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.

البنك الإسلامي: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وضوابط عملها

إن الهدف العام من المصارف الإسلامية هو تحريك الطاقات الكامنة سواء كانت مادية أو بشرية وذلك من أجل تعظيم الإنتاجية ويكون ذلك وفق ضوابط تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أولا : أهداف البنوك الإسلامية

لم يقتصر عمل البنوك الإسلامية على تقديم الخدمات التي تقوم بها البنوك التقليدية فقط، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم تلك الخدمات وإلا لكان اقتصر الأمر على معالجة موضوع (الفائدة) وتركز أهداف البنوك الإسلامية على:[2]

1. الأهداف المالية

أ. جذب أصحاب رؤوس الأموال من أجل تشغيلها بدل أن يتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع، وتتم عملية الجذب من خلال دعوة أصحاب رؤوس الأموال في البلاد الإسلامية للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل في البلاد الإسلامية من استثمارها في الخارج.

ب. استثمار الأموال التي جذبها من أجل تحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية.

ت. تحقيق الأرباح وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية وهي ناتج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال، وكلما زادت تلك الأرباح زادت بالتالي أرباح المساهمين في البنك.

[1] نطاو نجزى، مرجع سابق، ص8.

[2] مقلاني عليمة، بدواني بسمة، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة بجاية، الجزائر،2014-2015،ص22.

2. أهداف خاصة بعملاء البنك

تقديم الخدمات المصرفية: تعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية وبالتالي تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وبهذا تستقطب أكبر عدد من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية.

توفير التمويل للمستثمرين: المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية أساليب تمويلية متنوعة تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

توفير الأمان للمودعين: يجب على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الأمان للمتعاملين معها كون أن المخاطر التي يتعرضون إليها في المصارف الإسلامية أكبر مقارنة مع البنوك التقليدية، التي تضمن لهم أصل الودائع في حين المصارف الإسلامية على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدم عائدا محددا ومضمونا لأصحاب الودائع لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين.[1]

3. أهداف خاصة بالبنك

أ. يعمل البنك على تدريب وتنمية مهارات العناصر البشرية الموجودة لديه لتكون قادرة على تحقيق الاهداف الأخرى.

ب. تحقيق معدلات نموذجية للبنك الإسلامي مثله مثل أي مؤسسة مالية أخرى إذا لم تحقق معدلات نمو جيدة لا يمكنه من الاستمرار ومنافسة البنوك التقليدية في السوق.[2]

ت. الانتشار: جغرافيا واجتماعيا: حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة لا بد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

ث. الأهداف الإبتكارية: حتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفاعلية في السوق المصرفية، لا بد لها من ومواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

[1] مقلاني عليمة، مرجع سابق، ص23.
[2] نعيم نمو داوود، مرجع سابق، ص52.

– **ابتكار صيغ التمويل:** يجب على المصارف الإسلامية أن توفر التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة لذلك تسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تمكنها من ذلك بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** يجب أن لا يقتصر نشاط المصارف الإسلامية على ابتكار خدمات مصرفية بل عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: ضوابط عمل البنوك الإسلامية

يتطلب العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الضوابط والمبادئ تحدد ملامح الإطار العام وتجعله مقبولا شرعا ويمكن تناولها كالآتي:[2]

1. الابتعاد عن التعامل بالربا

يعتبر التعامل بالفائدة أخذ أو إعطاء الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم وتأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، في حين أن المصارف الإسلامية أول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة وذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع عليه العلماء على تحريمه نظرا لما له من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

- **حكم الربا:** الربا محرم ومنهى عنه شرعا وقد عده العلماء من الكبائر أو حرمته قد تثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

- **أما الكتاب:** فقوله تعالى: " **الذين يأكلون الرب ولا يقيمون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا وأحل الله البيع وحرم الربوا**".

[1] مقلاني عليمة، مرجع سابق، ص24.

[2] أمال لعيش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف, الجزائر, 2011-2012، ص6.

- فما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: لعن أكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه).
- **وأما الإجماع**: فقد أجمعت الأمة سلفا وخلفا على تحريم الربا سواء كان قليلا أو كثيرا.[1]

2. تحريم الاكتناز:

أ. الاكتناز بمفهومه الاقتصادي: معناه حجز كمية من النقود عن التداول مما يؤثر تأثيرا على الحجم النقدي للبلاد فالعلة من تحريم الاكتناز أنه يمنع النقود من تأدية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات.

ب. الحكمة من تحريم الاكتناز: تعتبر الحكمة من اكتناز الأموال في مكافحة تجميدها واستغلالها في مشاريع تفيد المجتمع وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوفير خدمات اجتماعية في كافة المجتمعات سواء الإسلامية أو الغير إسلامية كذلك، وهذا ما يشجع إذن على استثمار الأموال عوض تكدسها وتوجيهها نحو الاستخدامات المنتجة كشراء الأسهم ومواجهة احتمال الحصول على الأرباح وتحمل الخسائر لذا يجب استثمار الأموال المكتنزة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والبنوك الإسلامية القائمة على أحكام الشرع هي الوحيدة القادرة على القيام بذلك وذلك لوجود جهاز رقابة شرعية الذي يقوم بمراقبة شرعية المعاملات التي تقوم بها البنوك.[2]

ت. النهي عن الخبائث: الخبائث والمحرمات هي كل الأعمال التي نهى الإسلام عن الاستثمار فيها وتمويلها،مهما كانت ربحيتها الاقتصادية، فهي مضرة بالفرد والمجتمع، فأي استثمار أو تمويل في هذا النوع من الأعمال محرم تحريما قطعيا أن العمل في الإسلام يكون بغرض تحقيق الخير للمجتمع وليس لمنفعة طرق والأضرار بطرق أخر لقوله تعالى عز وجل:" **ولا تأكلوا أموالهكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم** تعلمون"سورة البقرة الآية 188.

---

[1] رمضان حافظ عبد الرحمن، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك أو صندوق التوفير وشهادات الاستثمار المعاملات المصرفية والبديل عنها التأمين على الأنفس والأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة,ط1, القاهرة, مصر, 2005، ص ص 13-14.

[2] مقلاني عليمة، بدواني نسيمة، مرجع سابق، ص16.

ث. التخلي عن الاحتكار: تعتبر الاحتكار نقيض المنافسة، ويكون الاحتكار من قبل المنتجين أو التجار وكذلك المؤسسات، فالمؤسسة المحتكرة تكون وحيدة في السوق لها القدرة على التحكم في الأسعار، وتحقيق أرباحا احتكارية بدفعها المستهلك لذلك بصنف من الأخلاق الرديئة التي يجب التخلي عنها.

ج.توثيق المعاملات بالعقود والعهود: أكد الله سبحانه وتعالى على هذا الضابط لقوله عز وجل: " يا أيها الذين أمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعد". (سورة البقرة الاية282)، وبناءا على هذا الضابط فإن كل المعاملات المالية التي تنشأ علاقة مديونية يتم توثيقها حفظ لجميع الحقوق الناتجة عنها.[1]

المطلب الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية اختلافا كليا في الغرض الذي قامت من أجله إلا أن كل منهما تجمعه بالأخر أوجه اتفاق ويتميز كل منهما عن الأخر بأوجه اختلاف.

أولا: أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

هناك أوجه اتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية أهمها:

1. من حيث الاسم(التسمية) : حيث يطلق عليها "بنك " والبعض الأخر يطلق عليها " مصرف".

2. من حيث هدف الحفاظ على المال: تتفق هذه المصارف مع بعضها البعض من حيث تنمية وتسهيل التداول.

3. من حيث مصادر الأموال: تتفق كلا المصرفين في أن مصدر الأموال كل منهما يتمثل في مصدرين أساسيين هما:[2]

أ. **المصدر الأول**: الموارد الذاتية (حقوق الملكية).

[1] زواوشة مباركة، **دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة المدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك ،جامعة المدية، 2016-2017، ص ص،14-15.

[2] امال لعمش, **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية, دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية, جامعة سطيف 2011- 2012, الجزائر, ص6

ب. المصدر الثاني: الموارد الخارجية(الودائع).

4. من حث الرقابة: حيث أنه يخضع كل منهما لرقابة البنك المركزي كما يتقيد كل منهما بالقرارات والتعليمات الصادرة من هذا البنك.

5. من حيث الخدمات المصرفية للمتعاملين: حيث أن كلاهما يقدم خدمات مصرفية للمتعاملين معه، إلا أن الربا يشوب معاملات البنوك التقليدية بينما معاملات البنوك الإسلامية تبتعد عن الربا.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية

الجدول رقم (1_1): يبين الجدول التالي أهم الفروق بين البنك الإسلامي و البنك التقليدي.

الرقم	عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
1	النشأة	نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية
2	المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي. عمله الأساسي قبول الودائع لاستعمالها في منح القروض وخصم الأوراق التجارية وشراءها وبيعا وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتين الخراج بالضمان والغنم بالغرم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
3	طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسطية بين المدخرين والمودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنية المصرفية والوساطة المالية بأدوات وأساليب متعددة يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا
4	المال	سلعة تباع أو تؤجر	أداة تداول وليس سلعة
5	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الافتراضية بسعر فائدة	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة

6	صفة المتعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. صاحب حساب استثماري فهو رب العمل. مشتري/ بائع في جميع أنواع البيوع الحل. مشارك.
7	صيغ التمويل	الإقراض والاقتراض	المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم لاستصناع، الإجارة، التوريق، البيع الأجل الاستثمار المباشر.
8	المحظور والجائز	تخطر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا لسدادين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشرائع العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
9	الموارد المالية	الودائع والقروض على أساس الفائدة	لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابات للاستثمار حساب استثمار عام وحساب استثمار خاص، ويؤسس الأول على قواعد المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المفيدة.
10	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الاقتراض بفائدة.	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
11	الوظيفة الرئيسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال وللمضارب أي المصرف أن

		أساس الفائدة.	يضارب فيكون رب المال وأصحاب العمل(المستثمرون) هم المضاربون.
12	الربح	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال، والعمل والضمان وفق الشرعية المحددة لكل منها.
13	الرقابة	تتم من قبل الجمعية العمومية، ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.	-الرقابة الشرعية. الجمعية العمومية، ومراقب الحسابات. السلطات النقدية.
14	إعسار المدين	إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد ويلتزم بفوائد تأخير وإذا كان مماطلا فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.	إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد (فنظرة إلى مسيرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين وقد يعطى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضآلة المبلغ. وإذا كان مسدد مماطلا تكون المقاضاة.
15	صندوق الزكاة	لا مكان له فيه	أحد ركائز الدور الاجتماعي
16	مقاصد الشريعة الإسلامية	ليس له مكان فيه إن حصل بعض التوافق فهو جزئي.	من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.
17	أساس العمل	تجاري ربوي مجال المعاملات في جميع المجالات ولا يوجد حدود.	-إسلامي عقائدي. -أساس اجتماعي يسعى لتحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والربحية. -مجال المعاملات التي تتميز بالحلال.
18	البيئة القانونية	منسجمة ومساندة	غير منسجمة وضعيفة المساندة.
19	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.

المرجع :مقلاني عليمة، مرجع سابق، ص ص 26-30.

خلاصة

تعد البنوك التقليدية (التجارية) الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد أي دولة, حيث تلعب دورا حيويا في تجميع الودائع و توظيفها في مختلف الاستثمارات من اجل تحقيق اكبر ربحية وتوفير السيولة و الأمان للمودعين و هو الهدف التي تسعا إليه هذه البنوك.

وقد جاءت البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات التي تبحث عن أوعية للتعامل البنكي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, حيث تقوم هي الأخرى بتجميع مدخرات الأفراد و توظيفها و تقديم خدمات مصرفية لا تخالف الشريعة الإسلامية و مقاصدها, كما تتسم البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية و تعتمد على صيغ واليات تمويلية جديدة كان لها دور كبير في محاربة الاكتناز لدى الأفراد

تمثل البنوك الإسلامية زيادة للقطاع المصرفي فهي تزيد من قوته الاقتصادية و المالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع الى جانب البنوك التقليدية, حيث ان لكل منهما هدف معين وأسلوب عمل خاص به .

تمهيد

يتكون القطاع المصرفي الجزائري من مجموعة من البنوك الحكومية و الخاصة و التي تنقسم بدورها إلى مؤسسات بنكية تقليدية و أخرى إسلامية, تنشط تحت رقابة البنك المركزي, ومن اجل تعزيز نمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر تم اقتراح فتح نوافذ للتمويل الإسلامي في البنوك التقليدية.

يعتبر بنك الخليج الجزائر AGB البنك الوحيد في الجزائر الذي يقدم خدمات مصرفية تتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية, ذلك من خلال فتح نوافذ خاصة بالتعاملات الإسلامية, ويجب الحرص على عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي و نوافذ التمويل الإسلامي حتى لا يشك المتعاملين معها في مصداقيتها, و حتى يتمكن البنك من تسيير هذه النوافذ يجب ان يخضع لعدة قوانين و تنظيمات .

ومما سبق سنتطرق في دراستنا هذه الى النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر, و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام لبنك الخليج الجزائر AGB

المبحث الثاني: قوانين و ضوابط النوافذ الإسلامية في بنك AGB

المبحث الثالث: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

المبحث الأول: مدخل عام لبنك الخليج الجزائر AGB

يعتبر بنك الخليج من أهم البنوك في الجزائر, و يسعى هذا البنك إلى ترقية الخدمات البنكية في الجزائر لإشباع رغبات الزبائن, كما انه يعتبر من أهم البنوك الرائدة في الجزائر نظرا لأساليب العمل المتنوعة و المتطورة التي يقدمها

المطلب الأول: لمحة عن بنك AGB

يعد بنك الخليج الجزائرAGB البنك الوحيد في الجزائر الذي يقدم خدمات مالية إسلامية وفق الية النوافذ الإسلامية

أولا:نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB

بنك خليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO و هي من ابرز مجموعات المال و الأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال"

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975م, و مشروع شركة الكويت (القابضة) او شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة و التي تعتبر واحدة من اكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, و تملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي, ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم

و افتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م, من طرف ثلاثة بنوك كبرى و هي بنك برقان, البنك الأردني الكويتي و البنك الدولي التونسي, تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (KIPCO)

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة, و قد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03, و بعدما تأسس البنك في 2013 افتتح 08 فروع, و لديه الآن 44 وكالة في كامل التراب الوطني, و بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب:6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- ❖ 60% من طرف بنك البرقان. Burgan bank
- ❖ 30%البنك التونسي الدولي. Tunis international Bank
- ❖ 10% البنك الأردني الكويتي. Jordan Kuwait Bank

و بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدا مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004, برأس مال قدر ب 10 مليار دج, و لكن النشاط الفعلي لم ينطلق إلا سنة 2005م بفرع وحيد بالجزائر العاصمة و هو على هذه الحالة حتى سنة2008م أين تقرر توسيع عدد فروعه, و تتمثل مهمته الأساسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية و المالية بالجزائر من خلال تقديم تشكيلة ذات مدى واسع للمؤسسات و المهنيين و الأفراد و هذا بشكل مستمر و متطور للمنتجات و الخدمات المالية و لتلبية توقعات العملاء فان بنك الخليج الجزائر يقدم خليطا من المنتجات المصرفية و أخرى تتفق و مبدأ الشريعة الإسلامية, و يتوفر لدي بنك الخليج الجزائر على شبكة من 42 وكالة تنفيذية, و التي توسعت الى 50 فرعا خلال عام 2014م ليكون اقرب إلى أفضل عملائها في جميع أنحاء البلاد, و تحقيق الانتشار الجغرافي الذي تصبو إليه.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر من:[2]

1_ **مجلس الإدارة:** الذي يظم الرئيس و هو الرجل الأول في البنك و صاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء و منه فان مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء.

2_ **اللجنة التنفيذية:** هي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر يتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد, يأتي بعده نائبان اثنان, الأول مكلف بالإدارة المالية و العمليات, و الثاني مكلف بالتنظيم و نظام المعلومات والعمليات المحاسبية, تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء.

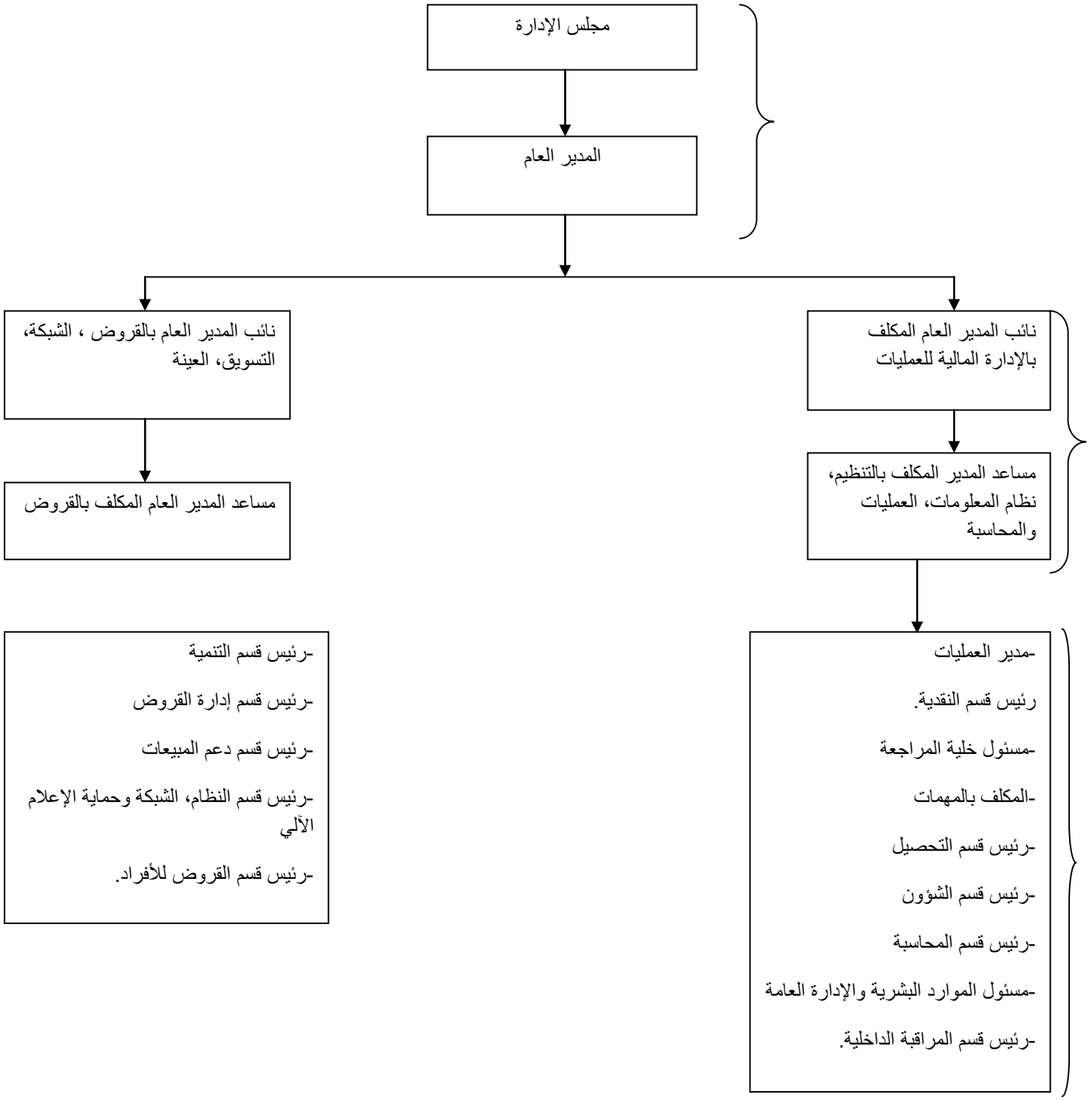
3_ **الإدارة:** تتمثل في المصالح و الأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام, و يأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام, الأول مكلف بالقروض و الثاني مكلف بالتنظيم, نظام

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر http//www.ag-bank.com
[2] زواوشة مباركة, مرجع سابق, ص ص86- 85

المعلومات, العمليات و المحاسبة, يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخول له حسب تسمية المصلحة وهي كالتالي:

- ❖ مدير العمليات, رئيس قسم التنمية, رئيس قسم النقدية, رئيس قسم إدارة القروض.
- ❖ رئيس قسم دعم المبيعات, مسئول خلية المراجعة, رئيس قسم النظام, الشبكة و امن الإعلام الآلي.
- ❖ المكلف بالمهمات, رئيس قسم التحصل, رئيس قسم الشؤون القانونية, رئيس قسم المحاسبة, رئيس قسم القروض للأفراد, و مسؤول الموارد البشرية و الإدارة العامة, رئيس قسم المراقبة الداخلية.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر



المصدر: زواوشة مباركة, مرجع سابق, ص 86

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها بنك AGB

يقدم بنك الخليج الجزائر العديد من الخدمات المصرفية أهمها:

أولا: خدمة (AGB online): هي خدمة تمنح العميل الراحة و تمكنه من الاطلاع على حسابه المصرفي بمجرد نقرة عبر الانترنت و هي خدمة متوفرة 7/7 أيام و 24/24 ساعة, و هذه الخدمة متاحة لكل عملاء بنك الخليج الجزائر أيا كان نوع الحساب المفتوح, و هي في تطور مستمر استجابة لاحتياجات العملاء.

1_ **مميزات هذه الخدمة:** يعرض AGB online عدة خدمات نذكر منها:

- ❖ متابعة الحسابات عبر الانترنت.
- ❖ نشر الوضعية الإجمالية للحسابات.
- ❖ تحميل كشوف الحسابات على شكل pdf اوExel.

2_ **طريقة استخدام هذه الخدمة:** لاستخدام خدمة AGB online يجب اتباع الخطوات التالية:

- ❖ عند فتح العميل الخاص به, عليه القيام بملأ استمارة AGB online.
- ❖ زيارة الموقع الالكتروني للبنك www.ag-bank.com
- ❖ إدخال رمز الزبون الخاص به مع كلمة السر.

ثانيا: خدمة الرسائل القصيرة (SMS push): للاستفادة من هذه الخدمة ما على العميل سوى وضع رقم هاتفه الجوال عند مستشار العملاء, و بالتالي سيبقى العميل على علم بكل التغيرات الحاصلة في حسابه من دفع و نقل و سحب أو غيرها و ذلك عن طريق رسائل قصيرة تصل على هاتفه دون عناء.

ثالثا: أجهزة الصراف الآلي (Distributeurs Automatique billets): وفر بنك الخليج الجزائر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته المنتشرة على كامل التراب الوطني, وعلى مستوى المطارات الدولية الجزائرية, علما أن بطاقات السحب متوفرة مجانا لكل عملاء الذين لديهم حاب في بنك الخليج الجزائر, وهذه الخدمة متاحة 7/7 أيام و 24/24 ساعة و تمكن من سحب النقود بالدينار و كشف الحساب .

رابعا:خدمة الصندوق او الخزانة الفولاذية (Coffers forst):لحماية أشيائك الثمينة و لتحتفظ بها بأمان ما عليك سوى تهيئة بيتك بخزانة فولاذية يقدمها لك البنك بتكلفة جيدة و ثمن قليل.

خامسا:خدمة البريد السريع (Mail swife):للحصول على خدمة البريد السريع يجب على العميل وضع بريده الالكتروني عند مستشار العملاء و بالثاني فعند إجراء العميل لعملية استيراد و تصدير,و عندما يريد أن يعلم

بالتقدم الحاصل في عملياته الدولية,فان هذه ستسهل عليه الحصول على تلك المعلومات و في وقت حقيقي,سيحصل على نسخ من الرسائل المرسلة و المستلمة على شبكة سويفت.

كما أطلق بنك الخليج الجزائر خدمتين جديدتين في مجال التحديث البنكي هما:

سادسا:خدمة (Self banking)الخدمات المصرفية الذاتية:و هي الأولى من نوعها في الجزائر,و تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي إجراء مختلف العمليات المصرفية (سحب,إيداع الصكوك, الإيداع النقدي,طلب دفاتر الصكوك و البطاقات البنكية, الاطلاع على وضعية الحسابات,الحصول على الكشوف البنكية) و هذا دون تدخل من قبل موظفي البنك , وهي متوفرة 7/7ايام و24/24 ساعة.

سابعا: خدمة (Drive Banking):هو جهاز صراف إلي مصمم خصيصا ليسمح للعملاء سحب النقود دون أن يتركوا سيرتهم. و تتميز هذه الخدمة بالسرعة و الأمان و الراحة, و ينفرد بنك الخليج الجزائر بتقديمه لهذه الخدمة, فهو الوحيد في الجزائر الذي عرض و اقترح هذا النوع من الخدمات.

و بهذه الخدمات التي يقدمها فان بنك الخليج يؤكد مكانته كشركة رائدة ي مجال الخدمات المصرفية,

سواء من حيث التقنيات الحديثة أو من حيث منتجاته الجديدة.[1]

المطلب الثالث: النوافذ الإسلامية لبنك خليج الجزائر AGB

يقوم بنك الخليج الجزائر من خلال نافذته الإسلامية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية تتوافق و إحكام الشريعة الإسلامية, حيث تتمثل هذه الخدمات في الصيغتين التمويليتين, هما السلم و المرابحة بالإضافة

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر http//www.ag-bank.com

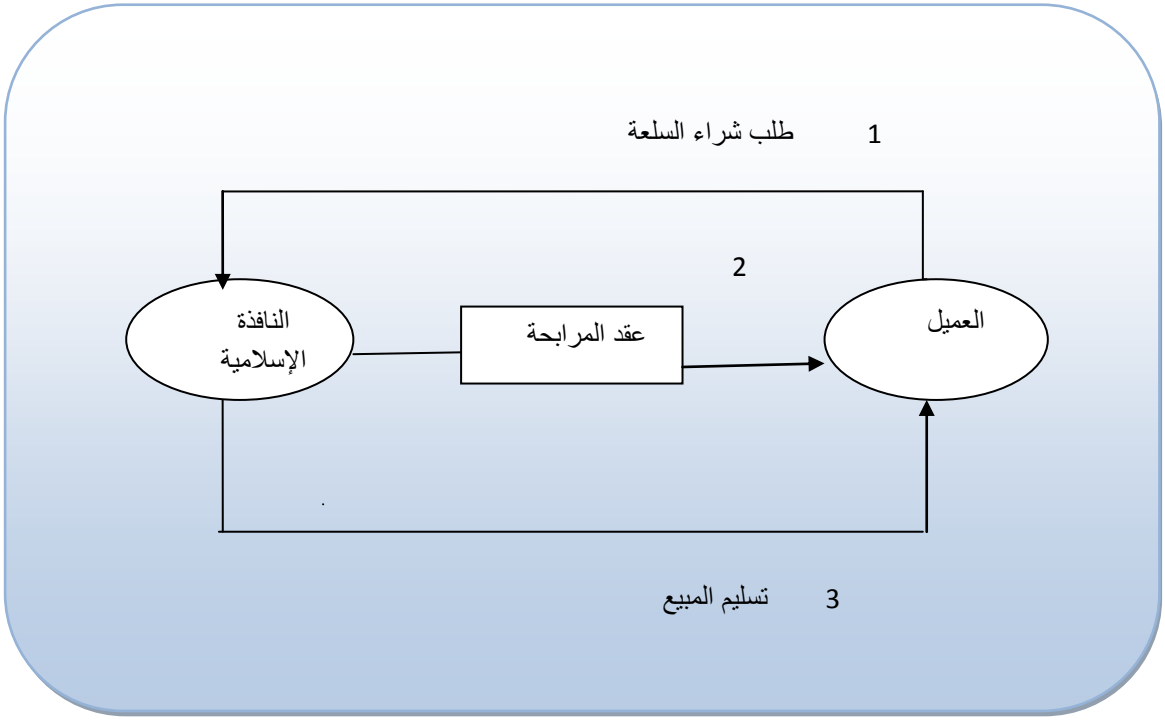
إلى خدمة أخرى استحدثت سنة 2014م و هي عبارة عن خدمة التمويل التاجيري, و يمكن شرح هذه الخدمات فيما يلي :[1]

أولا: المرابحة: و التي تكون في شكلين المربحة البسيطة و المرابحة لأمر بالشراء (المركبة), و التي تتلخص فيما يلي:

1_ **المرابحة البسيطة**: و هي عبارة عن عقد بين الزبون و النافذة الإسلامية لبنك الخليج, و تكون النافذة الإسلامية في هذه الحالة مالكة للسلعة محل العقد (المنقولات فقط) حيث يقوم البنك ببيع منقولات واخذ الفائدة مع علم الزبون بمبلغ الفائدة.

2_ **المرابحة لآمر بالشراء (المركبة)**: هنا يبرم العقد بين ثلاثة أطراف, الزبون, النافذة الإسلامية و المورد, حيث يقوم الزبون بإبرام عقد شراء مع النافذة الإسلامية, ثم تقوم النافذة الإسلامية بإبرام عقد شراء مع المورد بناءا على طلب من العميل و بالمواصفات المتفق عليها.

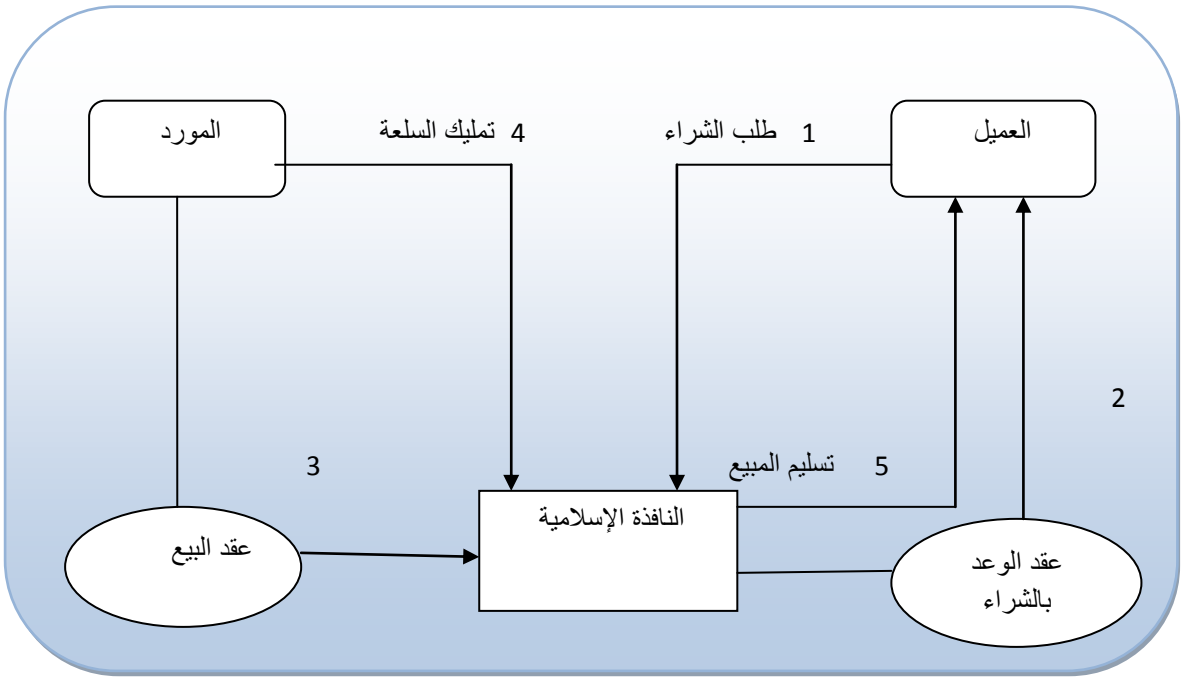
الشكل رقم (3-2): يوضح هذا الشكل كيفية المرابحة البسيطة



من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات

[1] سيد على بن عودة, مستشار زبائن الشركات ببنك الخليج الجزائر, وكالة المدية.

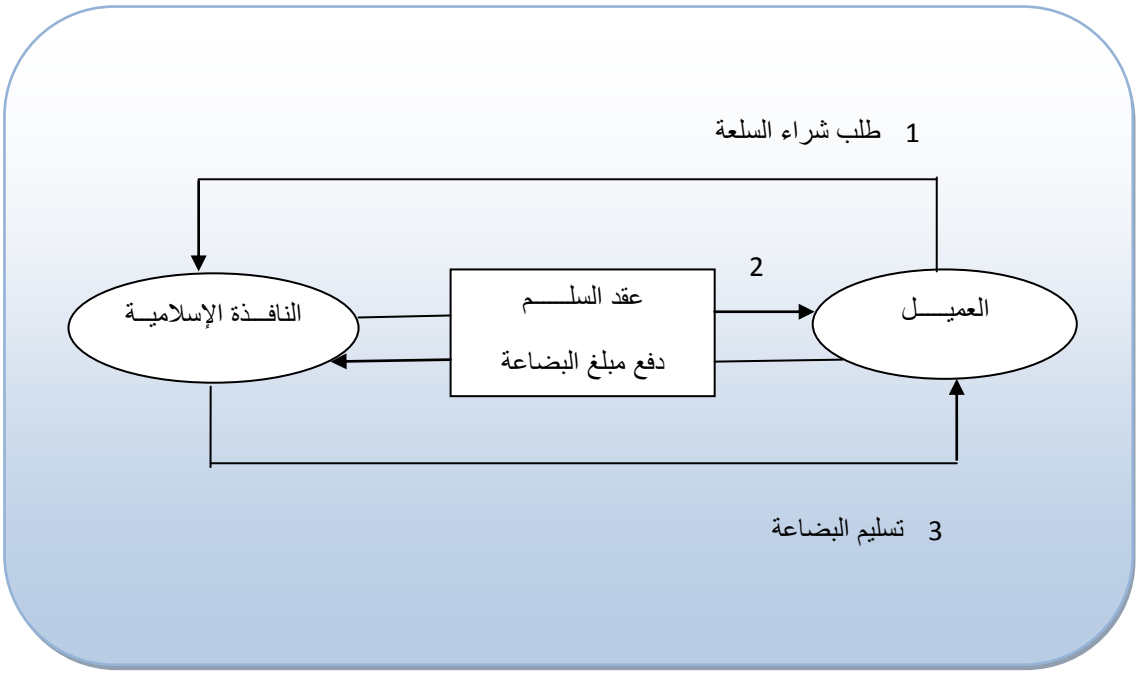
لشكل رقم (3-3): يوضح هذا الشكل المرابحة لامر بالشراء



من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات

ثانيا: بيع السلم: تقوم النافذة الإسلامية بإبرام عقد مع العميل, فيقوم العميل بتسديد مبلغ الأصل عند إبرام العقد في حين يتم التسليم في وقت اجل متفق عليه عند إبرام العقد.

الشكل رقم (3-4): يوضح هذا الشكل كيفية القيام بعقد السلم



ثالثا: التمويل التاجيري: حيث يقوم المؤجر (البنك أو النافذة الإسلامية) بتأجير أصل رأسمالي للزبون (المستثمر) بطلب منه, بهدف استثماره مقابل دفعات دورية, مع بقاء ملكية الأصل للمؤجر حتى نهاية العقد, و بعدها يمكن للمستأجر أن يشتري الأصل عند نهاية مدة التأجير على أن تكون الدفعات مقابل التأجير قد غطت مبلغ الأصل و حققت هامش الربح المحدد أو يعاد الأصل للمؤجر عند نهاية مدة التاجي راو تجديد مبلغ التأجير مرة أخرى.

المبحث الثاني: قوانين ونظم النوافذ الإسلامية في بنك AGB

يخضع النظام المصرفي الجزائري إلى قوانين و ضوابط يجب عليه إتباعها ليتمكن من تسيير مصارفه و التحكم فيها, ومع تطور هذا النظام تم ظهور قوانين و تشريعات جديدة تواكب هذا التطور.

تعتبر النوافذ أو الشبابيك الإسلامية من بين الخدمات المصرفية التشاركية بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية التي يستلزم وضع قوانين خاصة لتنظيمها و تسييرها في الجزائر, و نأخذ بنك الخليج الجزائر AGB كنموذج باعتباره البنك الوحيد الذي يتعامل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: اللوائح و القوانين التي تنظم عمل النوافذ الإسلامية في بنك AGB

يتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيقه أدوات التمويل الإسلامي, المعايير المحاسبية المتبعة في المصاريف الإسلامية, وذلك طبقا ل:[1]

_ القانون رقم 07-11 بتاريخ 25/11/2007 المتعلق بنظام المحاسبة المالية

_ التنظيم 04-09 بتاريخ 23/07/2009 المتضمن وضع حسابات مصرفية و القواعد المحاسبية المطبقة في البنك و المؤسسات المالية

_ التنظيم 09-05 بتاريخ 18/10/2009 بشان إنشاء و نشر القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية

و في 4 نوفمبر 2018 تم تنظيم قانون خاص بالصيرفة المالية التشاركية في الجزائر, بنص على التشاركية المالية بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية و باعتبار بنك AGB بنك جزائري فإنه حتما يخضع لهذا القانون, و يتضمن القانون المواد التالية:[2]

[1] ساعي محمد البشير, مرجع سابق, ص 58-59

[2] الجريدة الرسمية, **نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018م, يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية**,العدد 73, 9 ديسمبر 2018, ص 20- 21- 22

ـ **المادة الأولى**: يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة " التشاركية " التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.[1]

كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر, للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية .

ـ تنص هذه المادة على أن هذا النظام يهدف إلى وضع أو تحديد قواعد خاصة بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها البنوك التشاركية, حيث لا يترتب على هذه المنتجات أي فوائد ربوية أخذا أو عطاء .

كما تنص على انه يجب أن تحدد شروط الترخيص من طرف البنك المركزي أو بنك الجزائر حتى تتمكن هذه المصارف (إسلامي و تقليدي) من القيام بعملياتها المصرفية التي تشترك فيها .

ـ **المادة 2**: في مفهوم هذا النظام, تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية, كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت (أوت) سنة 2003م و المتعلق بالنقد و القرض, المعدل و المتمم, و المتمثلة في عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد و تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية:

- المرابحة
- المشاركة
- المضاربة
- الإجارة
- الإستصناع
- السلم

وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة الأولى, ص 21

تخص منتجات الصيرفة التشاركية هذه الأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 ابريل لسنة 2013م الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية[1]

_ تنص هذه المادة على انه تشمل العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تندرج ضمن عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد, و تخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: _ المرابحة _ المشاركة _ المضاربة _ الإجارة _ الاستصناع _ السلم _ و كذا الودائع في حسابات الاستثمار

_ **المادة 3**: يتعين على المصرف المعتمد الناشط او المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة, (الراغب(ة)) في عرض منتجات مالية تشاركية, تقديم المعلومات الآتية, دعما لطلب الترخيص المسبق الموجه الى بنك الجزائر:

- بطاقة وصفية للمنتوج
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية, طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم 1433 الموافق ل 28 نوفمبر 2011م و المذكور أعلاه
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية ل " شباك المالية التشاركية " عن باقي أنشطة المصرف او المؤسسة المالية, طبقا لأحكام المواد 5 و 6 و 7 أدناه[2]

_ تنص هذه المادة على انه يجب على المصرف الراغب في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات إضافية من اجل دعم طلب ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر, تتمثل هذه المعلومات في: بطاقة وصفية للمنتوج, تقديم رأي مسؤول الرقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية, الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية لشباك المالية التشاركية.

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, مادة2, ص 20

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة3, ص 20

_ المادة 4: بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر, يتعين على المصارف و المؤسسات المالية المعتمدة التى ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة, ان تخضع تلك المنتجات الى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك .[1]

_ تنص هذه المادة على انه بعد الحصول على الترخيص من قبل بنك الجزائر, يجب على المصارف التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية, وحتى تتمكن من الحصول على شهادة مطابقة يجب أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

_ المادة 5: يقصد ب " شباك المالية التشاركية " دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية, موضوع هذا النظام, و يجب أن يكون "شباك المالية التشاركية" مستقلا ماليا عن الدوائر و الفروع الأخرى للمصرف و المؤسسة المالية.

يتجسد الفصل المحاسبي بين " شباك المالية التشاركية " و الأنشطة الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن " شباك المالية التشاركية " عن باقي حسابات زبائنهم.

يتمثل الهدف الرئيسي من وجود قسم محاسبة أو دائرة مالية خاصة ب " شباك المالية التشاركية " في إعداد البيانات المالية المخصصة, بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول و خصوم " شباك المالية التشاركية " و كذا بيان مفصل عن المداخل و النفقات ذات صلة .[2]

_ تنص هذه المادة على انه يجب على هذه الشبابيك المالية التشاركية أن تكون مستقلة ماليا عن دوائر او الفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية, كما يجب أن يكون هناك استقلالية في حسابات الزبائن فيجب ان ينفصل حساب الزبائن الخاص بشباك المالية التشاركية عن حساب الزبائن الأخرى, كما انه يستلزم وجود قسم محاسبة خاص بشباك المالية التشاركية يتم من خلاله إعداد البيانات المالية, بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم الشباك و كذا بيان مفصل عن مداخيل و نفقات هذا الشباك .

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة4, ص20

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02,مرجع سابق, المادة5, ص20

ـ **المادة 6**: تضمن استقلالية " شباك المالية التشاركية ", ضمن نفس المصرف المعتمد او نفس المؤسسة المالية, من خلال تنظيم مستخدمين مخصصين لذلك.[1]

ـ تنص هذه المادة على انه حتى تتمكن شبابيك المالية التشاركية من ضمان استقلاليتها في المصرف او المؤسسة المالية يجب تنظيم مستخدمين مخصصين لذلك.

ـ **المادة 7**: في حالة تعدد " شباك المالية التشاركية " ضمن نفس المصرف المعتمد او نفس المؤسسة المالية المعتمدة, يجب التعامل مع " شبابيك المالية التشاركية " هذه ككيان واحد.

يتم إعداد بيان مالي مجمع و يدرج كملحق بالبيانات المالية لتي تنشر من طرف المصرف المعتمد او المؤسسة المالية المعنية.[2]

ـ تنص هذه المادة على انه في حالة تعدد شبابيك المالية التشاركية في مصرف واحد أو في مؤسسة مالية واحدة, يجب التعامل التعامل مع هذه الشبابيك ككيان واحد.

كما انه يجب إعداد بيان مالي تجمع فيه جميع الشبابيك و تدرج كملحق بالبيانات المالية التي تنشر من طرف المصرف أو المؤسسة المالية المعنية.

ـ **المادة 8**: يجب على المصارف و المؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات على أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات و الشروط الدنيا و القصوى التي تطبق عليهم.

كما يجب على المصارف إعلام المودعين, خاصة أصحاب حسابات الاستثمار, حول طبيعة حساباتهم.[3]

ـ تنص هذه المادة على انه يجب على المصارف و المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر لتسويق منتجاتها أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات و الشروط الدنيا و القصوى التي تطبق

عليهم, كما يجب على المصارف إعلام المودعين خاصة حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم .

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02,مرجع سابق, المادة6, ص 21

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة7, ص 21

[3] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة8, ص 21

ـ **المادة 9**: تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف " شباك المالية التشاركية " لأحكام الأمر رقم 03-11" المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت لسنة 2003م و المذكورة أعلاه, باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون, يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع و عمليات " شباك المالية التشاركية " التي يوافق المصرف على تمويلها .[1]

يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من " شباك المالية التشاركية " و يتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها " شباك المالية التشاركية " في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

ـ تنص هذه المادة على انه تخضع أموال الودائع المتلقاة من طرف شباك المالية التشاركية, باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون, إلى الاستثمار في مشاريع و عمليات خاصة بهذه الشبابيك و التي يوافق المصرف على تمويلها.

كما انه يحق للمودع الحصول على حصته من الأرباح و تحمل حصة من الخسائر التي يسجلها شباك المالية التشاركية عند قيام المصرف بالتمويلات.

ـ **المادة 10**: تخضع الودائع و المبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد و المجمعة من طرف " شباك المالية التشاركية " للمصارف, باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار, لأحكام النظام رقم 04-03 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004م و المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية, المعدل و المتمم.[2]

ـ تنص هذه المادة على انه تخضع الودائع و المبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد و التي تجمع من طرف شبابيك المالية التشاركية في الصرف, ماعدا الودائع في حسابات الاستثمار, إلى نظام ضمان الودائع, أي أن الودائع و الأموال المشابهة للودائع تكون تحت ضمانة المصرف.

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة9, ص 21

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة10, ص 21

_ **المادة 11**: بالإضافة إلى أحكام هذا النظام, و ما لم ينص على خلاف ذلك, تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمصارف و المؤسسات المالية.[1]

_ تنص هذه المادة على ان تخضع منتجات الصيرفة التشاركية إلى جميع الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمصارف و المؤسسات المالية.

_ **المادة 12**: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[2]

_ تنص هذه المادة على انه يجب أن ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حدد بالجزائر في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 .

المطلب الثاني: بعض التعليقات الموجهة لقانون شباك المالية التشاركية

لقد صدرت بعض التعليقات حول قانون المالية الجديد الذي صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية, و الذي يتضمن ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية ومن أهم هذه التعليقات مايلي:[3]

1_ لا تزال كلمة " الإسلامية " تثير حساسية لدى واضعي هذا التنظيم, ففضلوا استعمال عبارة " الصيرفة التشاركة ", مع انه لا اعتراض لنا على المصطلح, و لكن السؤال الذي يبقى مطروحا متى يتخلص هؤلاء من هذه العقدة ؟

2_ يعرف هذا التنظيم المنتجات التشاركية بأنها تلك التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد

3_ يعتبر هذا التنظيم عمليات الصيرفة التشاركية تلك التي تدخل ضمن فئات: المرابحة, المشاركة, المضاربة, الإجارة, الاستصناع, السلم, الودائع في حسابات الاستثمار, ما يعني أن البنوك الإسلامية أو الشبابيك الإسلامية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى و الخاصة بتمويل قطاع الزراعة: كالمزارعة, المساقات, المغارسة.

---

[1] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة11, ص 21

[2] الجريدة الرسمية, نظام رقم 18-02, مرجع سابق, المادة12, ص 21

[3] سليمان ناصر, قراءة عامة في التنظيم الجديد الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر, انظر http://www.facebook.com/doc.nacer/posts/2029476490470846

4_ أي بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك, و لطلب الحصول على ذلك الترخيص يجب عليه تقديم:

_ بطاقة وصفية للمنتوج

_ رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية

_ تبيين الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية

لم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات إلى الإطار البشري المؤهل الذي يجب توفيره و الإشارة إليه داخل ملف الطلب و كيفية إثبات ذلك.

5_ بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر, يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية, و ذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا.

أولا- لم يشر التنظيم هنا إلى طبيعة الهيئة المذكورة, تركيبتها, تبعيتها لأي جهة ...الخ

ثانيا- الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط, بل هي رقابة مستمرة, لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق و تشمل أيضا ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

6_ شدد التنظيم على الفصل المالي و المحاسبي لأنشطة الشباك عن باقي أنشطة البنك, بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول و خصوم الشباك, وكذا مداخيله و نفقاته ذات الصلة.

هذا الفصل ومدى تطبيقه هو إحدى تخوفاتنا من هذه الشبابيك و ليس كلها, و مع ذلك يبقى السؤال: من يراقب هذا الفصل؟ هل هو مراقب الحسابات الخارجي ام بنك الجزائر؟

7_ تخضع الودائع القابلة للاسترداد للشبابيك و للمالية التشاركية عموما لنظام ضمان الودائع المطبق على البنوك الأخرى, بالاستثناء ودائع الاستثمار.

هذه الإشارة جيدة و مهمة, لان التنظيم هنا يعترف بان ودائع الاستثمار في المصرفية الإسلامية لا يضمنها البنك لأنها تشارك في الربح و الخسارة و يعترف بهذا المبدأ في المادة 9 من التنظيم, و لكن لم يشر التنظيم إلى أن البنك الإسلامي أو الشباك يضمنها في حالة التعدي أو التقصير من طرف هذين الأخيرين.

وكملاحظة عامة, هذا التنظيم يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال, و هو خطوة جيدة وروده مختصرا و في 12 مادة, لكن تبقى غير كافية لتنظيم مجال كبير كهذا, لذلك يبقى الطلب ملحا في تعديل قانون البنوك الحالي (قانون النقد و القرض) ليتضمن تنظيما اكبروا عمق للصيرفة الإسلامية, لان التنظيم هنا يقتصر فقط على علاقة البنك الإسلامي بالزبون, بل أيضا علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في مجال الرقابة.

المبحث الثالث: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

في هذا التقييم سنتطرق إلى أراء بعض الخبراء الاقتصاديين الجزائريين حول البنوك التقليدية الجزائرية و التي تقدم خدمات مالية إسلامية, و المتمثلة في النوافذ الإسلامية, بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لهذه النوافذ.

المطلب الأول: أراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية في الجزائر

لقد قام بعض الخبراء الاقتصاديين و المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بإبداء بعض الآراء حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

أولا: بوعلام جبارة رئيس الجمعية الوطنية للبنوك

هناك بنك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صبغة إسلامية, اعترف رئيس الجمعية الوطنية للبنوك بوعلام جبارة, بوجود بنكين وحيدين يقدمان خدمة أسلامية و هما بنك البركة, وهو أول بنك من ناحية المعلومات الإسلامية و بنك السلام, غير أن هناك بنوك أخرى يتقدم بعض الخدمات الإسلامية كبنك الخليج الجزائر, و ترأست بنك زيادة على بنك البدر الذي يقدم منذ 10 سنوات خدمة دفتر التوفير بدون فوائد و دفتر الفلاحة بدون فوائد بغية استقطاب مختلف الشرائح للادخار فهناك العديد من الأشخاص اقبلوا عليها ذلك بعد تجربتها لسنوات طويلة و أثبتت نجا عتها, حيث أكد المتحدث أنهم لم يعطوا هذه المعاملات المصرفية ببنك صبغة إسلامية.[1]

ثانيا: الخبير في المصرفية الإسلامية سليمان ناصر

البنوك التي تقدم الخدمات الإسلامية هدفها تجاري و لا تملك هيئة رقابة شرعية, أوضح الخبير في المصرفية الإسلامية الدكتور سليمان ناصر, أن اغلب البنوك غرضها تجاري أكثر من تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع الجزائري المسلم, و ضرب المتحدث مثلا ببنك الخليج الجزائري الذي وجد أن بيع السيارات في بنك البركة عن طريق المرابحة مربح جدا, و استطاع البنك الأول تحقيق رقم أعمال كبير فأطلقوا معاملات مماثلة و اعتبر الدكتور سليمان هذه المعاملات هدفها جلب الزبون فقط تحت شعار التمويل الإسلامي, فكثيرون لا يعرفون البنوك الإسلامية و حقيقتها و معاملاتها لذلك يلجئون لمثل هذه المعاملات, و واصل الخبير في

[1] بوعلام جبارة, هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صيغة اسلامية, مجلة معرض الصحافة منتدى رؤساء بالجزائر, الثلاثاء 2016/1/19 ص ص 8-9

الاقتصاد الإسلامي تصريحاته قائلا بان جميع البنوك الإسلامية تملك هيئة رقابة شرعية غير أن البنوك التقليدية عند إطلاقها هذه الخدمات الإسلامية لا تملك هذه الرقابة, فالأمور الشرعية في المعاملات المالية صعبة, لذا تقع في هذه الأخطاء, و بذلك تفقد هذه البنوك مصداقيتها.

وذكر الخبير في المصرفية الإسلامية أن هناك بنوك ترغب في خوض التجربة, غير أن هناك عراقيل و بيروقراطية يحولان دون تحقيق ذلك, فحتى عند رغبتهم في تقديم بعض الخدمات الإسلامية يتوجب عليهم الحصول على الموافقة من السلطات و البنك المركزي, مع أن البنوك العالمية تتسابق لتقديم الخدمات للعملاء, أما في الجزائر فيقتضي الآمر الحصول على موافقة بنك الجزائر أولا حتى لا يتعرض للعقوبة.

و من خلال خبرة الدكتور سليمان ناصر, يرى أن الكثير من المواطنين يظلمون التمويل الإسلامي, فيعتقدون انه يتعامل بالربا, غير أنهم يطلقون عليه تسميات أخرى و هو معاكس تماما, ودعا المتحدث لتسهيل عمل البنوك الإسلامية الحالية فبنك الجزائر يطبق عليهم آليات الرقابة المطبقة على البنوك التقليدية, كما طالب بتسهيل فتح بنوك إسلامية جديدة يطمئن إليها المواطن إليها المواطن على أمواله.[1]

ثالثا: الخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور

البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية و يحاربها, يرى أستاذ الاقتصاد بجامعة سعد دحلب و الخبير في اللإقتصاد الإسلامي فارس مسدور, الإشكال الأكبر في البنوك هو الربا لذا يرفض أغلبية المواطنين التعامل معها, خاصة و أن البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية, فالقاعدة السائدة هي " المال لا دين له ", و أضاف المختص أن الجزائر لا تتوافر فيها بنوك بل هي مجرد صناديق لوضع الأموال و البنوك العمومية هي أسوا نماذج.

و ألقى الدكتور مسدور اللوم على البنك المركزي الذي يجب أن ينفتح على المصارف الإسلامية و سينعكس ذلك على الأسواق الموازية, ففي حالة فتح البنوك العمومية لنوافذ إسلامية بإمكانها استعادة مليارات الدينار الجزائري الموجودة في الأسواق الموازية, غير أن الأرقام يردف المختص اكبر من ذلك بكثير لمليارات الدولارات,فهناك شريحة واسعة ترفض التعامل مع البنوك الربوية لأنها حرام ,ضاربا مثلا بتجارة مدينة غرداية

[1] سليمان ناصر, البنوك التي تقدم خدمات إسلامية هدفها تجاري و لا تمتلك هيئة رقابة شرعية, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, 1/19/ 2016 ص ص 9-10

الذين يرفضون وضع أموالهم في البنوك تجنبا للحرام, و لا يجدون من يستجيب لمتطلباتهم مع انه من الضروري احترام دين الشعب, فالمنظومة المصرفية يجب أن تكون إسلامية هي الأخرى مع إطلاق التامين التكافلي الإسلامي الذي تبنته معظم دول العالم.

كما أن بريطانيا تتوافر على بنك إسلامي بريطاني في الوقت الذي تعرقل الجزائر مثل هذه المعاملات فالبنوك الإسلامية تعاني في ظل عدم وجود قانون خاص بها, زيادة على أن كل منتوج تمويلي جديد يجب أن يحصل على موافقة البنك المركزي للمصادقة علية,و هو بحد ذاته تضييق على البنوك الإسلامية, و اعترف الدكتور مسدور أن الجزائريين تعبوا و سئموا من الربا فلا بد أن يدركوا بأنهم بهذه الطريقة يدمرون الاقتصاد و العملة الوطنية و لو فتح المجال أمام مصارف إسلامية جديدة لا يمكن توقع أللإقبال الكبير عليها.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية

يمكن أن يترتب على فتح نوافذ أسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية و السلبية, يمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:[2]

أولا: الآثار الايجابية:

من بين الآثار الايجابية المترتبة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية نذكر:

1_ يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة, و من خلال تنمية التعاون مع المصارف و المؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة.

2_ لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل و تبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية, و منها المجتمع الجزائري.

[1] فارس مسدور, البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية و ربحيتها, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, الثلاثاء 2016/1/19 ص 10

[2] محمد جعفر هني, معزوز لقمان, أثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري, الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية, يومي 09/08 ديسمبر 2013, ص ص: 19-220

3_ أن أقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية أنها هو اعتراف علني لنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

4_ أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية و صيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي و النظام المصرفي التقليدي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

5_ تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها و سيولتها المصرفية.

6_ تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها و موظفوها.

7_ إذا نجت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج اعلي لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية, فان ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح النوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروعا تقليدية, كما قد يشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية.

8_ يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري, و خلق جو في السوق المصرفية الجزائرية.

9_ تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات الإسلامية, حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية و البنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية و المصداقية الشرعية و تشبع رغبات عملاء.

10_ تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة و طويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة.

ثانيا: الآثار السلبية

من بين الآثار السلبية المترتبة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية نذكر:

1_ أن موافقة البنك الجزائر على فتح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يثير تساؤلا هاما و هو كيف يمكن تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية و في نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.

2_ قد يؤدي تقدم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية و انتقاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

3_ يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر و عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

4_ إن فتح نوافذ إسلامية في المصارف الجزائرية سيترتب عليه استمرار تلك المصارف و إطالة عمرها و بالتالي استمرار الشر و الإثم المصاحب لربا و مظاهره.

5_ من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية و التي تقلق كثيرا من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف الأم, إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية و الذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها, إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعملانه.

6_ عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل خطط الادراة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية, خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا, الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب او محدودية مشاركة الادراة الأخرى في صياغة هذا التوجه.

7_عدم توفر المحيط التنظيمي المناسب لإنجاح عمل النوافذ و البنوك الإسلامية, إذ توجد عوائق كبيرة في الجزائر و المتمثلة خاصة في البنك الجزائر و كذا المحيط القانوني و الجبائي الذي يعامل البنوك الإسلامية نفس معاملة البنوك التقليدية الربوية, محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة السلامية.

8_ عدم وجود هيئة لرقابة الشرعية على أعمال نافذة و مطابقة المعاملات للضوابط الشرعية, يسبب عدم الثقة في البنك و المعاملات المقدمة فيه.

خلاصة

إن تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لعملها, ونظرا لنجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في مختلف البلدان الإسلامية و الغير إسلامية أصبح من الضروري مراعاتها و العمل بها, إما بصفة كلية أو بصفة جزئية وذلك عن طريق فتح نوافذ إسلامية.

و حتى يستطيع البنك التحكم في هذه النوافذ يجب أن تخضع تلك النوافذ لقوانين و تنظيمات تساعد في تسييرها و تنظيمها, و لقد أصدرت الجزائر مؤخرا بعض التنظيمات الخاصة بشباك المالية الإسلامية.

يعتبر بنك خليج الجزائر من بين البنوك التي قامت بهذه التجربة و ذلك عن طريق إصدار صيغ تمويلية تتمثل في المرابحة, السلم و الإيجار التمويلي, و قد نتج عن هذه النوافذ أثار ايجابية و سلبية.

تمهيد

إن النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في كافة أرجاء العالم دفع بالبنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية باعتبارها كبديل استراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة و هذا من خلال تعبئة المدخرات للأفراد و المؤسسات و القيام بتوظيفها.

ونظرا لتعدد صور العمل بالصناعة المالية الإسلامية. قامت البنوك التقليدية بفتح نوافذ أو شبابيك إسلامية في شكل وحدة إدارة داخل الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، لاستقطاب أكثر للموارد التمويلية المتاحة و تنويع الخدمات المقدمة.

ومما سبق سنتطرق في دراستنا لهذا الفصل إلى فكرة النوافذ الإسلامية و آلية العمل بها وذلك من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة النوافذ الإسلامية؛

المبحث الثاني: عوامل نجاح و التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية؛

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: طبيعة النوافذ الإسلامية

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا متسارعا ما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي تقدم على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل تعددت أشكالها وأهدافها [1] ومن بين هذه الأشكال الفروع والنوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية وأهدافها

لم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، بل تعدى إلى المصارف التقليدية وذلك في شكل فروع و نوافذ إسلامية.

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية و نشأتها .

1- مفهوم النوافذ الإسلامية

لقد تعددت التسميات حول مفهوم الفروع الإسلامية أو النوافذ الإسلامية أو الشبابيك ليعرفها البعض على أنها تلك الفروع التي تنتمي لمصارف ربوية وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبق أحكام الشريعة الإسلامية .

ويقصد بالنوافذ الإسلامية قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء او حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.

كما عرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية و تكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. [2]

[1] فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الغربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2 ,2018, ص 165.

[2] رمضاني لعلا، البرود أم الخير, **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية _ حالة الجزائر_** ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة المجلد (01), العدد(02), ديسمبر 2017، ص 152.

ويمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات و استثمارها و تقديم خدمات مصرفية متنوعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و لديه هيئة شرعية تقني و تراقب أعماله[1]

وتعرف كذلك على أنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية و تمارس جميع النشاطات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية

2- نشأة النوافذ الإسلامية.

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة بدأت تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف و محاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها و الأساليب الاستثمارية التي تطبعها، و عندما جاءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية،[1] إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية و حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية عندها قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف الربوية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة، حيث قام مصرف مصر عام 1980 م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية و أطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق

[1] بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر، مع الإشارة لبنك البركة الجزائري**، ص 268.

المتاجرة العالمية في السلع ، ثم يلي ذلك قيام المصرف بإنشاء فرع إسلامي ، وكان ذلك في عام 1990 ، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدد فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية[1]

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية

تتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

1- الهدف الديني :

من اجل فتح المجال أمام الشعوب الإسلامية في التعامل و الاستفادة من الخدمات و المنتجات الصرفية الإسلامية ، و التأكيد على تحريم الربا في هذه المعاملات و حثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يتوافق مع تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال ،و لا شك أن إيداعها في هذه النوافذ استثمارا لهذه الأموال بما يخدم الإسلام و المسلمين.

2- الهدف الاقتصادي:

إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد فرص الربحية لدى البنوك التقليدية مما يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية نذكر منها: [2]

ا_ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغيير المنشود في الشرع.

ب_ تشجيع الاستثمارات و محاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص و صيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد و الشركات الذين يرفضون التعامل بالربا.

ج_ إلغاء الفوائد الربوية، و العمل من اجل بقاء رؤوس الأموال داخل الوطن و بالتالي يزداد الاعتماد على الموارد و الإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل الدول الإسلامية.

[1] رمضاني لعلى ،البرود أم الخير،مرجع سابق ص 151-152.

[2] زواوشة مباركة، مرجع سابق، ص 45-46.

3- الهدف الاجتماعي:

إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة و زيادة الإنتاج و إعادة توزيع الدخل القومي، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها و تشغيلها بما يتطابق و الشريعة الإسلامية مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج و يؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع و الخدمات ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب و تستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.

على أن بعض الفقهاء يؤكد أن العائد الاجتماعي المرجو من المصرف الإسلامي إنما يتوقف بصفة أساسية على ما إذا كان المصرف يعمل ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع فعندها ستكون النتائج أفضل و أعظم، على العكس مما لو كانت المسالة تتوقف على وجود مصرف إسلامي يعمل في إطار تخطيط المصارف التقليدية، مما يضعف سبل نجاحها في تحقيق هذا الهدف الاجتماعي البناء .[1]

المطلب الثاني : ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و أهم خدماتها

تقوم البنوك التقليدية التي لها فروع و نوافذ إسلامية بتقديم مختلف الخدمات والنشاطات عبر تلك الفروع و ذلك من اجل جذب اكبر عدد من الزبائن و يكون هذا وفق عدة ضوابط

أولا :ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يرى البعض أن هناك صعوبات تعترض السماح للبنوك التقليدية بفتح فروع أو وحدات للمعاملات الإسلامية، أن الرد على هذه الصعوبات تتمثل في ضرورة توفير كل الضوابط اللازمة لنجاح العمل المصرفي من

[1] احمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد 19, العدد 2، جامعة تكريت، العراق.

جوانبه المختلفة لإخضاعها للرقابة الشرعية و انفرادها بكيان مالي مستقل عن طريق الالتزام بمجموعة متكاملة من الضوابط الشرعية و المالية والمحاسبية و الرقابية و الإدارية وفقا لما يلي :[1]

1- الضوابط الشرعية :

هناك العديد من الضوابط الشرعية، حيث يمثل الالتزام بها أهم عوامل نجاحها و هي :

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري ممثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- و يترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحميل أية تكاليف للإلزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل ، كانت تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة؛
- كذا يترجم صدق توجه بعدم التساهل، في الالتزام الشريعة وتجنب استقصار ارتكاب مخالفات الشرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية و مصداقيتها في الحلال و السعي إليه ونبذ الحرام و اجتنابه؛
- إن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة و فعالية من العلماء الموثوق بهم وبعملهم و خبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية و تعمل على صياغة عقود الاستثمار وتثبت من صحة تطبيق عقود وضيع الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية؛
- إن وجود هيئة فتوى رقابة شرعية في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام و مرتكز أساس لعملها و تأكيد على استقلاليتها، حيث يولد وجودها ثقة عالية و طمأنينة لدى الناس من ثم الإقبال عليها و التعامل معها؛

[1] منتهى نورى سلمان الصمادى، **الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها و ضوابطها(دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، عمان – الأردن ، 2010، ص 5.

- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية و أموال البنك التجاري و فروعه و أن يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي؛
- اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع و استثمارها، اجتناب الغرر و الجهالة في العقود و كذا في اجتناب بيع مالا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك، فالشراء أولا ثم البيع.
- هنا يأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية و تدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات. [1]

2- الضوابط الإدارية :

تأهيل العاملين :

يقصد بتأهيل العاملين تدريبهم على الجوانب العلمية و النظرية و الجوانب التطبيقية و التقنية للوسائل التقنية لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي بمختلف جوانبه، و بناء على ذلك يمكن أن يشمل التأهيل:

ا_ اختيار عاملين في الفروع و الوحدات الإسلامية و الإدارية المشرفة عليها ممن تتوافر لديهم المعرفة المناسبة بآليات العمل المصرفي الإسلامي، و لا مانع من أن يتم انتقاء بعضهم من بين العاملين في البنك التقليدي.

ب_ يجري وضع البرامج التدريبية للعاملين في هذا المجال لإثراء معارفهم الشرعية و لتعريفهم بالخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية و توعيتهم بأساليب تقديمها، وذلك في إطار خطط تدريبية مثمرة تلبي الاحتياجات العملية و تتوافق مع اعتبارات شرعية التالية:

- مفاهيم الصرفية الإسلامية؛
- الصيغ التمويلية البديلة لتلبية احتياجات العملاء؛
- فن بيع الصيرفة الإسلامية؛
- الضوابط و المعايير المحاسبية للعمليات المصرفية الإسلامية؛
- منهج التمويل المصرفي الإسلامية (دراسة الجدوى، التحليل المالي، و إدارة و تحصيل الديون المعثرة)؛
- تمويل القطاعات الاقتصادية بالمناهج البديلة (البيوع، المشاركات....الخ) ؛

[1] سندس الريحان باهي، مرجع سابق، ص 58- 59.

- الرقابة والمراجعة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية [1].

3- الضوابط القانونية :

إن من صعوبة والمستحيل أن تعمل البنوك الإسلامية أو البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة ، خارج الإطار العام للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، في المجتمع المحلي الذي يمارس فيه أعمالها وحتى على المستوى الدولي لذلك كان لزاما على البنوك التقليدية التي تمارس العمل المزدوج التقيد باللوائح وقوانين البنك المركزي (السلطة الرقابية) المفروضة على البنوك الإسلامية ،ومن أهم ما يجب معرفته في ذلك.

_ مهام البنك الإسلامي المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي:

ا_ قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان أو حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص.

ب_ إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.

ج_ إعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة.

4- الضوابط المالية و المحاسبية:

وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

ا_ الاستقلال المحاسبي:

من أهم أسس نجاح فروع المعاملات الإسلامية هو الفصل المحاسبي التام ما بين محاسبية الفروع الإسلامية وبين محاسبة البنك التقليدي،من خلال وضع رقم (كود) خاص به يتم بموجبه تصنيف العمليات المصرفية الإسلامية كافة من ودائع و خدمات بنكية واستثمارها وتميل إسلامي

[1] منتهى نورى سلمان الصمادي، مرجع سابق، ص 55-56.

ب_ تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة:

يشمل هذا المعيار المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بالإضافة إلى خدماتها المالية التقليدية ويختص المعيار بوضع القواعد المحاسبية للخدمات المالية الإسلامية دون غيرها من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات[1].

ثانيا: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية:

تقوم النوافذ الإسلامية بتقديم عدة خدمات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن أهم الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ما يلي: [2]

- فتح الحسابات الجارية؛
- فتح حسابات الادخار والاستثمار؛
- فتح حسابات الودائع الاستثمارية؛
- إصدار صكوك المضاربة الإسلامية؛
- إصدار خطابات الضمان؛
- فتح الإعتمادات المستندية؛
- تحصيل الشكات و الأوراق التجارية؛
- التحويلات الداخلية و الخارجية؛
- إصدار الشيكات السياحية؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- أعمال الصرافة؛
- إصدار بطاقات الائتمان؛
- خدمات شراء و بيع الأوراق المالية؛
- أي خدمات أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية.

[1] منتهى نورى الصمادي، مرجع سابق، ص 56.

2 سندس ريحان باهي , مرجع سابق , ص55

المطلب الثالث: صيغ التعاملات عبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

بالإضافة إلى النشاطات الخدماتية العادية التي تقوم بها البنوك التقليدية هناك نشاطات أخرى تتمثل في استثمارات تكون في شكل صيغ للتعاملات الإسلامية تتمثل فالأتي : [1]

أولا_ المرابحة لأمر بالشراء :

تعرف المرابحة لأمر بالشراء بأنها: "قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا او جزئيا وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء". ومعنى ذلك أن يتقدم العميل إلى البنك طالبا منه شراء سلعة ليست في حوزة البنك, و يعده بأنه إدا قام (أي البنك) بشراء هذه السلعة فسيقوم العميل بشرائها منه بما تقوم العملية من تكلفة زائد ربح يتفقان عليه, أي أن الفرق بين المرابحة لأمر الشراء والمرابحة الأصلية هو عدم امتلاك البائع (البنك) للسلعة عند تقدم المشتري (العميل) لشرائها

ثانيا_ المشاركة الثابتة و المنتهية بالتمليك :

تتعدد أشكال التمويل بالمشاركة حسب أهدافها والفترة الزمنية لكل شخص منها , وفيما يلي عرض موجز لأهم الأشكال : [2]

1. **المشاركة الثابتة :**

هي قيام البنك بالمساهمة في رأس مال المشروع مما يترتب عليه ان يكون شريك في ملكية المشروع و في الإدارة و الإشراف و كذا في العائد الصافي و تحمل الخسائر حسب ما اتفق عليه ,وهي قسمان :

_ **المشاركة الثابتة المستمرة** : ولا تنتهي هذه المشاركة الا بانتهاء المشروع

_ **المشاركة الثابتة المنتهية** : يكون هنا اجل الانتهاء محدودا في الاتفاق

[1] قسول أمين , مطاي عبد القادر ,**صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية تطبيقاتها المعاصرة و دورها التنموي** , محور المشاركة : المحو رالاول, ص2

[2] تطاو نجوى , مرجع سابق , ص32

2. المشاركة المتناقصة او المشاركة المنتهية بالتمليك :

ويكون فيها من حق الشريك ان يحل محل البنك او الفرع الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة او على دفعات حسب الشروط المتفق عليها و من صور المشاركة المتناقصة ما يلي : [1]

_**الصورة الأولى**: ان يتفق البنك مع الشريك على ان يكون حلول هذا الأخير محل البنك بعقد مستقل بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة و بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصصه لشريكه او لغيره

_ **الصورة الثانية** : ان يتفق البنك مع الشريك على ان يقسم الدخل الى ثلاثة أقسام :

- حصة البنك كعائد للتمويل
- حصة الشريك كعائد لعمله و تمويله
- حصة سداد تمويل البنك

_ **الصورة الثالثة** : يحدد فيها رصيد كل شريك في شكل حصص ا واسهم و يكون لكل منهما قيمة معينة و يمكن للشريك ان يقتني من الأسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة بحيث تتناقص أسهم البنك بمقدار ما تزيد أسهم الشريك الى ان يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة

ثالثا_ المضاربة :

تتم بمساهمة المصرف بالمال و العميل بالعمل في مشروع ما , و بالتالي يصبحان مشتركان في الربح و الخسارة , على ان يوزع الربح حسب الاتفاق اما الخسارة تقع على صاحب المال , اما العميل فيخسر جهده ووقته و عمله على اعتبار الراس مال البشري مساوي لرأس مال النقدي

و يشترط في التمويل بالمضاربة ان يكون رأسمال المضاربة نقدا معلوما و ان لا يكون دينا في ذمة المضارب , مع تمكين صاحب المال الضارب التصرف بحرية في الأموال على ان يكون قيمة الربح معلوما و بنسبة معينة[1]

[1] تطاو نجوى , مرجع سابق , ص 33

رابعا_ السلم :

هو عقد يقوم على مبادلة عوضين , اولهما حاضر و هو الثمن , و الأخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه ,فالسلم هو ان يقوم البائع (المسلم اليه) بالحصول على ثمن البضاعة (المسلم فيه) مسبقا من المشتري (المسلم) ثم يقوم بتسليمه البضاعة في وقت لاحق , و يطلق عليه ايضا البيع الحاضر الثمن الاجل البضاعة ,

خامسا_ الإستصناع

الإستصناع عقد بيع بين طرفين يسمى الأول صانعا (البائع) و الذي يقوم بصناعة شيء معين و بمواد من عنده ليبيعه الى الطرف الثاني و الذي يسمى مستصنعا (المشتري) بناءا على طلب منه , مقابل ثمن معلوم و تجدر الإشارة إلى ان الثمن يمكن ان يكون حالا او مؤجلا , وقد يسدد على أقساط

سادسا_ المزارعة :

وهو عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل او المزارع على ان تكون الأرض و البذور من المالك , و يقوم المزارع بالعمل الزراعي على ان يكون الإنتاج بنسبة معينة يتفقان عليها , و تمويل البنك بالمزارعة وهو نوع من المشاركة بين طرفين :

الطرف الأول : يمثل البنك باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة

الطرف الثاني : يمثل صاحب الأرض او صاحب المؤسسة الصغيرة التي تحتاج الى تمويل

سابعا_ المساقاة :

وهي عقد يقوم على إصلاح و رعاية و سقاية و قطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها , و يمكن للبنك ان يستخدم هذا العقد في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الزراعية لاستئجار العمالة و شراء المياه و المبيدات الحشرية و الكيميائية اللازمة لصيانة و رعاية المزارع و تكون نتيجة الاستغلال الايجابية بينهما بنسبة

[1] الشانع محمد , **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر ,مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الاول حول : مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ,2018, ص8

معينة يتفقان عليها و اذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار مثلا فان صاحب الأشجار (البنك) يخسر نصيبه من المحصول الزراعي و يخسر العامل جهده و عمله [1]

ثامنا_ الإيجار :

ومعناه ان يقوم شخص او مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات او أدوات و معدات) لا يستطيع الحصول عليها او لا يريد ذلك لأسباب معينة و يكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة و لكن بعقد مستقبل

و يمكن للبنك ان يستخدم هذه الصيغة في صورة ايجارة تشغيلية , و ذلك حين يود الاحتفاظ بملكية العين المؤجرة بعد انتهاء الإجارة او الايجارة المنتهية بالتمليك , اي عندما يتجه القصد الى نقل ملكية العين المؤجرة الى العميل المستأجر بعد انتهاء عقد الإيجار او أثناء سريانه [2]

[1] زبير عياش سميرة مناصر,التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات العدد الثالث ,2016,ص127.

[2] سليمان ناصر , عبد الحميد بوشرمة, متطلبات تطوير الصيرفة في الجزائر , مجلة الباحث ,العدد 07 ,2009,2010,ص 309 .

المبحث الثاني : متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية و التحديات التي تواجها

إن نجاح الصيرفة الإسلامية مرتبط بنجاح العمل المصرفي سواء من خلال إنشاء فروع و نوافذ إسلامية بالبنوك الربوية أو من خلال توسيع خدمات البنوك الإسلامية حيث يتطلب هذا إتباع مجموعة من المبادئ الأساسية تساعد في تنظيم وسير هذا العمل إلا انه هناك مقابل النجاح تحديات يجب على المصارف أن تتخطاها حتى تتمكن من تحقيق نجاحاتها .

المطلب الأول : متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

من اجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية لا بد لنا آن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي و ذلك من خلال تطبيق المبادئ الرئيسية التالية:

1_ التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح العمل المصرفي أو غير المصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار نجاح فيه، ما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية لا شك أن معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط و دراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين اكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي و العالمي، فبالإضافة إلى أجراء اللازم من البحوث المكثفة والاستفادة من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاضطلاع على أراك الجمهور والعملاء المتحملين للصيرفة الإسلامية، تلك الدراسات التي أثبتت بان أسواق العمل، المصرفي الإسلامي كبيرة ومتنامية.

2_ الالتزام الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر من أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته، و تشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على

فتح نوافذ إسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية اسند إليها مسؤولية الإفتاء و التثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات و أسلوب تقديمها و صياغة عقودها و الإعلان عنها و الترويج لها، و لقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة.[1] التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق وذلك من خلال إتباع عدد من الإجراءات نوردها فيما يلي : [2]

- ضمان الاستقلالية المالية و المحاسبة الإدارية.
- الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة ومنتجاتها و سياساتها وبرامج تدريب موظفيها من خلال التقاعد و التعاون مع عدد من المراكز الاستشارية المتخصصة.
- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر فيما يعني لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ .
- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية

3_ الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفير العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع المراقبة المتطورة يعتبر احد أهم عناصر

النجاح لأي عمل كان، و العمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء ، من ذلك نقول أن توفير و تدريب الكوادر البشرية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي يمثل احد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة و أن العاملين في الفروع التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهد أو وقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة و الفروع على مراحل و دورات مختلفة المحتوى و المستوى.

وفي هذا الخصوص يكون التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية التابعة للبنك، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما التدريب

[1] سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، ط تمهيدية، ص 20. ص 22.

[2] سعيد بن سعد المرطان. مرجع سابق، ص 23.22.

الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة

ومن اجل زيادة فعالية التدريب في ظل المتاح من الوقت و الموارد فلقد خضعت العملية التدريبية لسلم محدد من الأولويات جاء على الشكل التالي:[1]

أولا : القيادات الإدارية؛

ثانيا: مدراء الفروع؛

ثالثا: موظفي خدمات العملاء و الصرافين.

و بطبيعة الحال فان التدريب عملية مستمرة و متواصلة و لا يمكن لها أن تتوقف عند حد معين.

4_ تطوير النظم و السياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي و تلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فان الأمر يقتضي تطوير السياسات و الإجراءات و النظم الفنية و المحاسبية اللازمة و المناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات و قياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.

وتشير التجربة إلى تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل و إنما هو يتطلب الكثير من الوقت و الجهد خاصة من حيث تطوير النظم و البرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع و إعداد البيانات المالية و المعلومات الإدارية، وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج .[2]

[1] لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل**، 20- 21 مارس 2010، ص 20.

[2] لطفي محمد السرحي، مرجع سابق، ص 20-21.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية.

تواجه عملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان تحول كليا أو جزئيا العديد من التحديات و ذلك بسبب الاختلاف بين مبادئ العمل المصرفي الإسلامي و مبادئ العمل المصرفي التقليدي .

تتمثل أهم التحديات التي تواجهها البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل البنكي الإسلامي فيما يلي : [1]

1_ غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي

عدم وضوح او وجود علاقة بين المصارف الإسلامية او الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي و البنوك المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع البنوك العامة في دولها دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي و العمل المصرفي التقليدي الأمر الذي يرجع في الحقيقة إلى إن بعض هذه الدول لا تسمح نظاميا بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها مصارف إسلامية كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية و هو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك التقليدية

2_ ضعف و ندرة الموارد البشرية المؤهلة

ان توفير العنصر البشري المناسب يمثل احد أهم أسباب النجاح لأي منشاة او مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا و القادم مستقبلا و المصارف الإسلامية ليست استثناءا من ذلك فنجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة و المدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل و لكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي فصحيح ان المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير الى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها

[1] سعيد بن سعد المرطان, **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية**, تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي, منتدى الإقتصاد الإسلامي كتاب المنتدى الاول, 1999, ص ص: 47. 48

3_ ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية

بينما يكون للنصح و التوجيه الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق الا ان ذلك يجب ألا ينفي المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات و الأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل و التشابك الكبير بين أسواق المال الدولية , و من هنا تأتي أهمية مدى كفاية و كفاءة الرقابة و المراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات صلة بالعمل المصرفي الإسلامي و ليس الجانب الفقهي منها فقط , وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نضرا للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر , فمثل هذا القصور سيترك ضلاله على مسيرة و سلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة

4_ ضعف او عدم وجود أسواق مال متطورة

ان عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية لاستثمار يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول فالاستثمارات طويلة الأجل يمكن ان تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف اذا لم تتمكن من تحويلها الى أوراق يمكن تسييلها عند الحاجة

ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا امام المصارف الإسلامية حيث ان تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين و استثمارها في المشاريع متوسطة و طويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

5_ التخوف من عدم الشفافية

لما كان مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية فان ذلك يتطلب بالضرورة ان يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح و الشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة , فقد يكون هناك نوع من التخوف ان يلجأ "المضارب " مثلا في عقد

المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال" او ان يقوم المضارب بعد الإفصاح السليم عن حجج الأرباح التي يحققها وهو السلوك الذي سيؤدي الى تخفيض ربحية المصرف الإسلامي "رب المال" و الى إضعاف الثقة في النظام ككل[1]

6_. اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية

مع تعدد البنوك الإسلامية و استخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية , فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها فنجد بنوك مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل و لكن بطرق مختلفة و هو الاختلاف الذي قد يؤدي إلى الكثير من البلبلة و الشك في أذهان المتعاملين في البنوك الإسلامية من حيث سلاسة التطبيق و مصداقيته[2]

7_ عدم توحيد المعايير المحاسبية

ان تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه البنوك الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية و على الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية و المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي[3]

المطلب الثالث : المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية

تواجه البنوك التجارية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات و المعوقات التي تعوق طريق تحولها للصيرفة الإسلامية تتمثل أهم هذه المشكلات و العقبات في الأتي :[4]

- معوقات إدارية؛
- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية؛
- معوقات ذات صلة بالنظم و السياسات.

1ساعي محمد البشير , مرجع سابق , ص29- 30

[2] ساعي محمد البشير, مرجع سابق, ص ص : 30

[3] سعيد بن سعد المرطان, مرجع سابق,ص 49

[4] سندس ريحان باهي , مرجع سابق , ص63

1_ معوقات إدارية :

ان عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك او عدم الإعلان عن خط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية , خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا الامر الذي قد يؤدي بدوره الى بروز السلبيات التالية :

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك
- ظهور احتكاكات عملية تمتد كما سبقت الإشارة لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي و التقليدي
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بائل إسلامية لمنتجاتها تخوف بعض الإدارات من فقدان عملها

2_ معوقات خاصة بالنظم و السياسات :

دلت التجارب على ان كثيرا من البنوك التقليدية التي رغبت في تقديم المصرفية الإسلامية فيها جنبا مع المصرفية التقليدية لا تثير انتباها كافيا لأمرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به و القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي
- التباطؤ في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم و إجراءات فنية , الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة و تعقيد في الإجراءات و الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء

3_معوقات خاصة بالكوادر البشرية :

تظهر هذه المعوقات في حالة تحويل الفروع التقليدية الى فروع اسلامية مع استمرار العاملين انفسهم ,اضافة الى زيادة ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك الى جانب محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في ادوات الخزينة و خدمات الإستثمار و التمويل , وقد تؤدي هذه الضبابية في الرؤية الى حالة عدم التأكد لدى العاملين في البنك من تحقيق التحول المطلوب , خاصة اذا

واجهوا محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة الخدمات المصرفية الإسلامية ,الامر الذي يؤدي الى نشوء فجوة بين الأهداف و الوسائل مما يولد الشعور بالحيرة و عدم التأكد[1]

[1] منتهى النوري سليمان الصمادي, مرجع سابق ,ص47

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية

ان النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة أدت إلى جذب البنوك التجارية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية مما أدى إلى بروز ظاهرة التحول الكلي او الجزئي الى العمل المصرفي الإسلامي , وقد اتجهت العديد من الدول سواء كانت عربية او أجنبية للعمل وفق هذا الأسلوب

المطلب الأول : تجارب دول عربية فيما يخص النوافذ الإسلامية

من اجل إقامة نظام مصرفي لاربوي اتجهت العديد من الدول العربية للأخذ بنموذج النوافذ الإسلامية وذلك من خلال عدة تجارب

اولا– التجربة المصرية :

تعتبر بنوك مصر التقليدية في طليعة بنوك الدول العربية التي بادرت في إنشاء فروع إسلامية و المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقام بنك مصر في سنة 1980 بإنشاء اول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية باسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية و لقد التحقت بهذه المبادرة كثير من البنوك اثر النجاح الذي حققه بنك مصر الذي وصل عدد فروعه سنة 2004 الى 29 فرعا , و الجدول التالي يقدم 58 فرعا تم انشاؤه ب 12 بنكا تقليديا

الجدول رقم (2_1): فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية في مصر سنة2004

المرتبة	اسم البنك	عدد الفروع الإسلامية
1	بنك مصر	29
2	البنك الوطني للتنمية(المحافضات)	13
3	البنك الوطني المصري	2
4	مصرف الاتحاد العربي للتنمية و اللإستثمار	2
5	بنك النيل	2
6	بنك قناة السويس	1

المصدر : فلاق علي , مرجع سابق ,ص171

ثانيا– التجربة السعودية :

لقد بدأت فكرة إنشاء فروعا إسلامية بمصرف تقليدي بالمملكة العربية السعودية سنة 1996 حيث قام البنك الأهلي التجاري السعودي بفتح أول فرع له , و نظرا للإقبال الكبير على هذا الفرع تم فتح عدة فروع جديدة لتقديم الخدمات المصرفية , و نصبت إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعا إسلاميا في نهاية سنة 2005[1]

فيما يلي جدول يظهر عدد الفروع الإسلامية المتواجدة بالمملكة و نسبتها من إجمالي الفروع :

الجدول رقم (2_2):الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية السعودية في نهاية سنة 2009(مرتبة حسب نسبة الفروع المحولة)

المرتبة	اسم المصرف	عدد الفروع	الفروع الإسلامية	الفروع الإسلامية %
1	المصرف الجزيرة	48	48	100
2	المصرف الأهلي التجاري	284	284	100
3	مصرف الرياض	216	216	100
4	المصرف السعودي الاستثمار	45	41	91.1
5	المصرف العربي الوطني	160	51	31.8
6	المصرف السعودي البريطاني	84	8	9.5
7	المصرف السعودي الأمريكي	67	3	4.5

المصدر : فلاق علي , مرجع سابق , ص172

المطلب الثاني : تجارب دول غربية فيما يخص النوافذ الإسلامية

اتجهت العديد من الدول الغربية للعمل بالنوافذ الإسلامية و ذلك نظرا للنجاح الكبير الذي حققته المصارف الإسلامية

[1] فلاق علي, مرجع سابق, ص ص171-172

اولا– التجربة الماليزية :

بدا الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 م ,عندما بدا الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل الية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تابون حجي) تهتم بادخار المال و الاستثمار في طريق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية , و بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي برزت ندوات و مؤتمرات أهمها كانت ندوة البروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان "تطوير الاقتصاد وفق الية الحجاج" وبعدها بدا الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 و الذي يشمل تأسيسها و عملها و الإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي و بقاء النظام التجاري كنظام أصل , وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري و الإسلامي و موازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لاربوي سعت الحكومة الماليزية الى إصدار قوانين و تنظيمات تسمح للبنوك و المؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا و على رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي , بنك هيتاس بي , بنك ستاندارد و بنك بوميبترا و غيرها من البنوك التجارية المحل[1]

[1] سندس ريحان الباهي , مرجع سابق , ص85

الجدول رقم (2_3) : عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر : سندس ريحان الباهي , مرجع سابق, ص 87

يبين الجدول عدد الفروع الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي , حيث بلغ عدد الفروع 132فرع إسلامي كأكبر عدد لسنة 2003 بينما بلغ عدد النوافذ الإسلامية 13 نافذة إسلامية خلال سنة 2013 و من خلال الجدول سابق يبين لنا زيادة عدد الفروع و النوافذ الإسلامية من سنة لأخرى و هذا ان دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة [1]

ثانيا– التجربة البريطانية :

أقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها و مؤسساتها المالية على اقتحام تجربة النوافذ الإسلامية في كبرى البنوك البريطانية و السماح لاول بنك إسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية , بالتزامن مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي و البلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا للمالية الإسلامية

و على الرغم من وجود خدمات مصرفية في لندن منذ 30 عاما لم تبرز البنوك الإسلامية على الساحة البريطانية بشكل ملحوظ إلا أخيرا عندما سنت الحكومة تشريعات تقنن الخدمات التي تتفق مع أحكام الشريعة و سعت الى الترويج للندن كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب

و بذلك تاتي بريطانيا في مقدمة الدول الاوروبية التي تطبق خدمات مصرفية اسلامية , حيث يوجد بها 100 الف شركة اسلامية , و العديد منها تعمل او تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا اسلاميا في انحاء العالم و تحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي , وهي اكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب اوروبا , و يوجد بها اليوم 22 مصرفا تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل الا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن و الشرق الأوسط و

[1] سندس ريحان الباهي, مرجع سابق, ص87

بيت التمويل الأوروبي و بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي و بنك جيتهاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي , و البنك الإسلامي البريطاني الذي انشأ حديثا سنة 2004[1]

المطلب الثالث : واقع الصيرفة لإسلامية في الجزائر

يتميز النظام المصرفي الجزائري بسيطرة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي, في حين تقتصر الخدمات المصرفية الإسلامية على3 مصارف هي بنك البركة الجزائري و بنك السلام (الإماراتي) و نافذة إسلامية في البنك التقليدي الأجنبي الخاص هو بنك الخليج (رأسمال قطري)

اولا: بنك البركة الجزائري :

بنك البركة الجزائري , شركة مساهمة انشا في مارس 1990م و افتتح رسميا في 20 ماي 1991م و بدا بشاطه فعليا في الفاتح من سبتمبر 1991 م , وهو اول مؤسسة مصرفية تاسست في ضوء قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ بتاريخ 1990/04/14 , اتخذ من مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية مقرا لها ,كونت من راسمال مختلط بين القطاع العام و الخاص محلي و اجنبي بين صفتي البنك التجاري و بنك الاعمال و الاستثمار حدد بمبلغ 500.000.000 دج (خمسمائة مليون دينار جزائري) [2]

ثانيا: بنك السلام :

بدأ مصرف السلام الإسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يقتحم السوق الجزائرية, و يقدر رأسمال مصرف السلام الذي تم افتتاحه 20-10-2008 في الجزائر 72 مليار دينار جزائري (100مليون دولار) ,ليصبح اكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا , وبلغ عدد المساهمين في مصرف السلام 22 مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة بينما ينتمي بقية المساهمين الى دول مجلس

[1] محمد النوري , **التجربة المصرفية الإسلامية باوروبا : المسارات , التحديات و الافاق** ,بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس – اسطنبول , 2009 ,ص ص :18-19

[2] ايمان بحري, **محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية ,بنك البركة الجزائري**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة ام البواقي, الجزائر,2012-2013

التعاون الخليجي و اليمن و لبنان, و يعتبر هذا المصرف احد فروع مصرف السلام الإماراتي , الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية[1]

ثالثا: نافذة بنك الخليج الجزائر :

بقدم بنك خليج الجزائر تمويلات إسلامية وفق صيغتي المرابحة و السلم, حيث سجلت سنة 2011 قيمة 13498 مليار دج ما يشكل 30% من محفظة القروض التي قدمها البنك بمعدل نمو يفوق 74% عن قيمتها سنة2009, في حين انها شكلت 22% من اجمالي القروض التي قدمها البنك للمؤسسات الاقتصادية سنة 2013 بزيادة قدرها 45.1% عن سنة 2012 و بارتفاع قدره 137% عن قيمتها في سنة 2011 , و في جانب الودائع , تشكل الودائع الاستثمارية لديه ما قيمته 44% من إجمالي بند التو ضيفات لأجل

ان تجربة بنك خليج الجزائر و ما تميزت به من مؤشرات نمو للتمويل الإسلامي المحصور في صيغة المرابحة لديها , دليل على تعطش السوق الجزائرية لمثل هذه الخدمات, فحين يشكل التمويل بالمرابحة أكثر من 30% من محفظة قروض بنك تقليدي و تشكل الودائع الاستثمارية أكثر من 44% من الودائع لأجل لديه, فهذا يعني ان البنك يقترب من أسلمت نصف استثماراته و موارده و هو انعكاس واضح لحجم الطلب على المعاملات الشرعية لدى عملاء النظام المصرفي الجزائري , مدخرين و مستثمرين[2]

ان تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها و المشاكل التي تعترضها, والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين و اللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (اي عدم مراعاة خصوصيتها) الا انها حققت نتائج مرضية ,تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج ايجابية ,تجلت بالأساس في تضاعف أرباحه و رفع قيمة رأسماله , و لتعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية يتطلب الامر من السلطات النقدية التحمس لهذه الفكرة اولا , ثم اتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل

[1] عدنان محيريق, **التحول نحو الصيرفة الاسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر**, **مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية**, جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي ,الجزائر,العدد10 , الجزء2, 2017

[2] حمزة شودار ,**الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية**, **دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم** , مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير , العدد 15, 2015,ص 351

المصارف الإسلامية, حتى تتمكن من ان تسهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف الى تحقيق الربح فقط, إلى الأنشطة التي تعتمد علي تشجيع الاستثمارات الحقيقية [1]

[1] سليمان ناصر , عبد الحميد بوش رمة , مرجع سابق , ص 310

خلاصة

ان الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا, مما جعل البنوك الربوية (التقليدية) تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة الا على المؤسسات المالية الإسلامية و ذلك من خلال إنشاء نوافذ إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية, حيث تعود فكرة انشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية الى بداية ظهور المصارف الإسلامية في مطلع السبعينيات إلا ان هذه الفكرة لم تصل الى حيز التطبيق الا عندما أدركت المصارف التقليدية مدى نجاح المصارف الإسلامية و تزايد الإقبال عيها, وهذا ما يدل على انه هناك شرائح كبيرة من إفراد المجتمعات الإسلامية تبحث او تحاول ايجاد بدائل إسلامية لتلك المصارف التقليدية التي كان هدفها الوحيد تحقيق اكبر ربح .

تعتبر النوافذ الإسلامية فيي البنوك التقليدية وحدات إدارية إسلامية تابعة للمصارف التقليدية, تقوم بممارسة الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئة شرعية مختصة في ظل قانون النافذة الإسلامية, كما تعد هذه النوافذ بمثابة خطوات مؤقتة نحو التحول التدريجي الى الصيرفة الإسلامية الشامة

نرى في الأخير, ان إقامة أو فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك الربوية, فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة مصرفية اسلامية, و عامل مهم لجذب الافراد من خلال اقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم و تعظيم عوائدهم المالية في الحلال .

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي, حيث يعمل من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من خلال الودائع ومن جهة أخرى يقوم بتحويل تلك الودائع الى قروض يستخدمها في عمليات التمويل المختلفة .

ومع تطور المصارف والجهاز المصرفي شهد الربع الأخير من القرن العشرين انطلاق مسيرة المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم, فقد تمكنت من تحقيق الكثير من الإنجازات في مجال العمل المصرفي من خلال العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بعيدة عن قاعدة الربا, فهي تسعى الى الجمع بين هدفين عقائدي وتجاري معا وهو ما يميزها عن البنوك التقليدية الأخرى .

وقد زاد انتشار المصارف الإسلامية بعد الازمة المالية سنة 2008 التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التقليدية, خلافا عن البنوك الإسلامية الذي كان اثر الأزمة عليها طفيفا, مما أدى الى اتجاه العديد من الدول الى سياسة التحول الكلي او الجزئي الى العمل المصرفي الإسلامي, وذلك من خلال إنشاء نوافذ وفروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية .

وقد جاءت فكرة النوافذ الإسلامية تلبية لرغبات العملاء الذين يبحثون عن تمويلات واستثمارات وخدمات مصرفية إسلامية .

ومن بين الدول التي اتجهت الى هذا العمل الجزائر فقد قامت بفتح مجال للبنوك الإسلامية حيث يحتوي القطاع المصرفي الجزائري مؤسستين فقط تقدم خدمات مصرفية إسلامية وهما بنك البركة ومصرف السلام, بالإضافة الى فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

إشكالية الدراسة

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الضوابط التي تحكم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1_ بماذا يتميز البنك التقليدي عن البنك الإسلامي؟

2_ ما أهمية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

3_ ما هو واقع تطبيق النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر؟

فرضيات الدراسة

وكإجابة مؤقتة على الأسئلة الفرعية السابقة يمكن ان نضع الفرضيات التالية:

1_ يتميز البنك التقليدي عن البنك الإسلامي في كون ان البنك الإسلامي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, اما البنك التقليدي فانه لا يخضع لتلك الأحكام .

2_ تتمثل أهمية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تنويع مصادر التمويل و زيادة الاستثمارات.

3_ قام بنك الخليج الجزائر بفتح ثلاث نوافذ إسلامية تعمل وفق ثلاثة صيغ وهي المرابحة, السلم, و التمويل التأجيري

أسباب الدراسة

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي ساقتني لاختيار هذا الموضوع من بينها:

- _ هذا الموضوع يكون ضمن مجال تخصصي اقتصاد نقدي وبنكي؛
- _ رغبتي ي موضوع له علاقة بالاقتصاد الإسلامي بشكل عام والمصرف الإسلامي بشكل خاص،
- _ يعد موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة والجديدة في مجال البنوك؛
- _ نقص او قلة البحوث حول موضوع النوافذ الإسلامية.

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي نقدمها ونذكر اهمها في النقاط التالية:

- _ توسيع مجال عمل المصارف الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؛
- _ الجمع بين نظامين التقليدي والإسلامي بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية؛

- ➢ _ حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية كخطوة اولى نحو التحول لنظام مصرفي إسلامي كامل.

اهداف الدراسة

- ✓ _ توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط العمل بها
- ✓ _ محاولة ايجاد طرق جديدة للتمويل الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية
- ✓ _ تسليط الضوء حول تجربة بنك الخليج الجزائر في مجال الصيرفية الإسلامية وفق نوافذ إسلامية

منهجية الدراسة

من اجل دراسة إشكالية البحث وللتأكد من صحة او عدم صحة الفرضيات قمنا باختيار المناهج التالية :

المنهج الوصفي: استخدمناه في الجانب النظري وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالبنوك والجانب البنكي سواء كانت تقليدية او إسلامية

بالإضافة الى دراسة مدخل نظري للنوافذ الإسلامية

المنهج التحليلي:وذلك لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية للبنك

صعوبات الدراسة

خلال إعدادي للمذكرة واجهتني بعض الصعوبات منها:

- ✓ _ قلة المراجع حول هذا الموضوع نظرا لقلة البحوث والدراسات فيه
- ✓ _ صعوبة الحصول على تقارير من المؤسسات المصرفية الجزائرية لانعدام الشفافية والإفصاح واعتبار ان هذه التقارير معلومات سرية

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة الجانب القانوني فيما يخص ضوابط النوافذ الإسلامية

الحدود المكانية: حيث طبقت هذه الدراسة في بنك الخليج الجزائر باعتباره البنك الوحيد الذي يتعامل بالنوافذ الإسلامية

الحدود الزمنية: تراوحت مدة الدراسة بين الفترتين 2018-2019

الدراسات السابقة

دراسة سندس ريحان باهي بعنوان دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية – دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات, ماليزيا, بريطانيا, نيجيريا والجزائر) _مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير, جامعة ام البواقي- الجزائر, لسنة 2017.2018, حيث قامت الباحثة في هذه الدراسة بتعريف البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث النشأة والتطور والمصادر والاستخدامات وأسس العمل,ومن ثم قام بالمقارنة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي ثم قامت بدراسة النوافذ الإسلامية وذلك من خلال تعريفها وتطورها واهم أنشطتها ومتطلبات فتحها وقامت بتقديم بعض التوصيات إلى المعنيين والعاملين بفروع المعاملات الإسلامية,وفي الأخير قامت بدراسة تجارب دول رائدة في مجال النوافذ الإسلامية.

دراسة منتهى النوري سلمان الصامدي بعنوان الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية, شرعيتها وضوابطها (دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية) أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية عمان- الأردن, 2010, يقوم الباحث هنا بدراسة عامة حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث التعاريف والتطور ومن ثم دراسة تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية سواء كان تحول كلي أو جزئي ومن ثم التوصل إلى معوقات وعقبات تواجه البنوك التقليدية خلال قيامها بهذا التحول, كما انه قام بدراسة تجارب بعض الدول في مجال الفروع والنوافذ الإسلامية, ثم قام بتحاليل إحصائية واختبار الفرضيات وذلك من خلال التعرف على العوامل المؤثرة على إمكانية فتح فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الأردنية .

دراسة ساعي محمد البشير بعنوان " تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية " دراسة بنك الخليج الجزائر- AGB- للفترة 2014.2011, مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك لسنة 2018.017, تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى النوافذ الإسلامية من حيث المفهوم والنشأة والأهداف والأنشطة, عوامل النجاح والتحديات ثم قام بدراسة نقدية وتحليلية بين

إشكالية البحث والدراسات السابقة, كما انه قام بدراسة ميدانية لبنك خليج الجزائر وقام بتحليل تطبيقي لكفاءة النافذة المصرفية الإسلامية لهذا البنك .

دراسة زواوشة مباركة بعنوان دور النوافذ الإسلامية في تطوير المصرفية الإسلامية بالجزائر, دراسة حالة بنك الخليج الجزائر–وكالة المدية– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك, جامعة المدية– الجزائر, 2017.2016, حيث تتضمن هذه الدراسة مدخل للبنوك الإسلامية وتناول فيه مختلف مفاهيم وضوابط وأنواع وأهداف البنوك الإسلامية وعلاقتها بتحقيق التنمية الإقتصادية, كما تطرق لمفهوم النوافذ الإسلامي ومختلف أنشطتها وأهدافها وأراء الاقتصاديين والشرعيين حول التعامل بها وتجارب بعض الدول التي قامت بافتتاح نوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية, وفي الأخير قام بدراسة استشرافية حول النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر– حالة بنك الخليج الجزائر, وكالة المدية –وقام بتقديم اراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية والآثار الاقتصادية الناتجة عنها .

محتوى الدراسة

حتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

_ **الفصل الأول:** قمنا فيه بدراسة نظرية للبنوك التقليدية والإسلامية وذلك من خلال دراسة مدخل للمصارف من حيث النشأة والمفهوم والأنواع بصفة عامة ثم تطرقت إلى البنوك التقليدية والإسلامية بصفة خاصة وذلك من خلال إعطاء مختلف التعاريف والمفاهيم للبنكين واهم الفروق بينهما

_ **الفصل الثاني:** قمنا فيه بدراسة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كمدخل وذلك من خلال دراسة طبيعة النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى دراسة تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية

_ **الفصل الثالث:** قمنا بدراسة النوافذ الإسلامية لبنك الخليج الجزائر ثم تطرقنا إلى قانون المالية الجديد الذي ينظم هذه النوافذ في البنك و في الأخير قيمنا تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر.

الملخص

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

تطرقنا في هذه الدراسة للتعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية من خلال نشأتها تعريفها والأنشطة و الخدمات التي تقدمها, بالإضافة إلى الضوابط و التنظيمات التي تخضع لها هذه النوافذ في البنوك الجزائرية بصفة عامة و بنك خليج الجزائر بصفة خاصة حيث صدر ماخرا في قانون المالية تنظيم جديد ينص على التشاركية المالية أو السماح للبنوك التقليدية بفتح شبابيك او نوافذ إسلامية.

خلصنا في الأخير إلى تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك خليج الجزائر من خلال معرفة أراء مختلف الخبراء و الاقتصاديين و إيجاد مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح هذه النوافذ.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية, البنوك الإسلامية, البنوك التقليدية, بنك خليج الجزائر.

Abstract

This study dealt with he trend of many traditional banks to establish islamic bases affiliated with them offering islamic banking sarvices

In this study, we explored the reality of islamic windows through its inception,definition,activities and services, as well as the regulations and regulations that govern thes windows in algerian banks in general and he bank of the GULF of algiers in particular, Allow traditional banks to open windows or islamic windows

Finally, we concluded by evaluating the exprience of islamic windows at the Bank of different Algeria by knowing the opinions of different experts and economists and finding the various economic effets resulting from opening these windows

Keywords: islamic windows, islamic banks, traditional banks, Bank of the Gulf of algeria

الفهرس



مقدمة



خاتمة



قائمة المراجع



قائمة الجداول والأشكال





الفصل الأول :
الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.



الفصل الثاني :
مدخل للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية



الفصل الثالث:
دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB



الملاحق

إل

إهداء

الحمد لله الذي وفقني وأمدني بالقوة لتقديم هذا العمل المتواضع أهدي هذا العمل إلى :هادي الأمة منير الظلمة والذي يشفع لنا يوم القيامة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم ،والذي نسأل الله أن يجمعنا به يوم القيامة .

إلى أحن قلب في الوجود، وأحلى من عطر الورود، إلى من يعجز فيها اللسان عن التعبير

إلى من دعت لي بالنجاح والتوفيق إلى قرة عيني

أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من حثني على العمل، ومهد لي طريق النجاح، إلى من ناداني بأسماء الورود

ومن اعتبرني مثل الشموع إليك

أبي حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى اخوتي و اخواتي

إلى كل زملائي و زميلاتي

إلى من نسيه قلمني وحفظه قلوبي

لكم كل التقدير والاحترام

إصدقك



شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إكمال هذا العمل ، و نسأله السداد و الرشاد

أقدم شكري و تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور بناصر جبارة على المجهودات المبذولة و المساعدات المقدمة، و التوجيهات السديدة التي كان لها الأثر الكبير على تطور و إتمام هذا البحث، فله مني فائق التقدير و الامتنان فجزاك الله عنبر و عن طلبة العلم كل خير

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على الوقت الذي خصصوه لقراءة هذه المذكرة لمناقشتها ، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و الثناء إلى كل من ساعدني و لو بالدعاء في إنجاز هذا العمل المتواضع

جزاهم الله عنا خير الجزاء

الفهرس

العنوان **الصفحة**

تشكرات

الإهداء

الملخص

الفهرس **I**

قائمةالجداول والأشكال **II**

المقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية و البنوك الإسلامية

تمهيد.....02

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك.....03

المطلب الأول:مفهوم البنوك.....03

المطلب الثاني: أنواع البنوك.....04

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك.....06

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية (التجارية).....07

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية و نشأتها.....07

أولا:نشأة البنوك التجارية.....07

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية.....08

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.....09

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية.....11

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية.....13

المطلب الأول:نشأة البنوك الإسلامية و مفهومها.....13

أولا:نشأة البنوك الإسلامية.....13

ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية..... 14

المطلب الثاني:أهدف البنوك الإسلامية و ضوابط عملها.....15

أولا: أهداف البنوك الإسلامية.....15

ثانيا: ضوابط عمل البنوك الإسلامي.....17

المطلب الثالث: أوجه الاتفاق و الاختلاف بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.....19

أولا: أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلاميةو المصارف التقليدية.....19

ثانيا:أوجه الاختلاف بين المصرف الإسلامية و المصرف التقليدي.....20

خلاصة 23

الفصل الثاني: مدخل للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد.....25

المبحث الأول: طبيعة النوافذ الإسلامية.....26

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية و أهدافها.....26

اولا: مفهوم النوافذ الإسلامية و نشأتها.....26

ثانيا:أهداف النوافذ الإسلامية.....28

المطلب الثاني: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و أهم خدماتها.....28

أولا: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.....32

ثانيا: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.....34

المطلب الثالث: صيغ التعاملات عبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 34

أولا: المرابحةلأمر بالشراء.....35

ثانيا: المشاركات الثابتة و المنتهية بالتمليك.....35

ثالثا: المضاربة.....36

رابعا: السلم.....36

خامسا: الإستصناع.....36

سادسا: المزارعة.....37

سابعا: المساقاة.....37.

ثامنا: الإيجار.....37

المبحث الثاني: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية و التحديات التي تواجهها.....38

المطلب الأول: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.....38

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية.....40

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية.....43

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال النوافذ الإسلامية.....46

المطلب الأول: تجارب دول عربية فيما يخص النوافذ الإسلامية.....46.

اولا: التجربة المصرية.....46

ثانيا: التجربة السعودية.....47

المطلب الثاني: تجارب دول غربية فيها يخص النوافذ الإسلامية.....48

أولا: التجربة الماليزية.....48

ثانيا: التجربة البريطانية.....49

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....50

أولا: بنك البركة الجزائري.....50

ثانيا: بنك السلام.....51

ثالثا: نافذة بنك الخليج الجزائر 51

خلاصة.....53

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

تمهيد.....55

المبحث الأول: مدخل عام لبنك الخليج الجزائر AGB.....56

المطلب الأول: لمحة عن بنك AGB.....56

أولا:نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB.....56

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.....57

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها بنك AGB.....60

المطلب الثالث: النوافذ الإسلامية لبنك خليج الجزائر AGB.....61

أولا: المرابحة.....62

ثانيا: بيع السلم.....63

ثالثا: التمويل التأجيري.....64

المبحث الثاني: قوانين ونظم النوافذ الإسلامية في بنك AGB.....65

المطلب الأول: اللوائح و القوانين التي تنظم عمل النوافذ الإسلامية في بنك AGB.....65

المطلب الثاني: بعض التعليقات الموجهة لقانون شباك المالية التشاركية 71

المبحث الثالث: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر.....74

المطلب الأول: أراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية في الجزائر.....74

أولا: بوعلام جبارة رئيس الجبهة الوطنية للبنوك.....74

ثانيا: الخبير في المصرفية الإسلامية سليمان ناصر.....74

ثالثا: الخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور.....75

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.....76

أولا:الآثار الايجابية.....76

ثانيا: الآثار السلبية.....77

خلاصة.....79

الخاتمة.....81

قائمة المراجع.....85

الملاحق.....90

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أهم الفروقات بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية	20
(1-2)	فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية في مصر, 2004	46
(2-2)	الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية في السعودية في نهاية سنة 2009	47
(2-3)	عدد فروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	59
(3-2)	خطوات المرابحة البسيطة	62
(3-3)	خطوات المرابحة لامر الشراء	63
(3-4)	خطوات عقد السلم	63

الكتب:

1. رمضان حافظ عبد الرحمن، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك أو صندوق التوفير وشهادات الاستثمار المعاملات المصرفية والبديل عنها التأمين على الأنفس والأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة, مصر, ط1،2005
2. رمضان حافظ عبد الرحمن، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك أو صندوق التوفير وشهادات الاستثمار المعاملات المصرفية والبديل عنها التأمين على الأنفس والأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة, مصر, ط1،2005
3. السيد عبد الوالي، **اقتصاديات النقد والبنوك**، دار النشر، القاهرة، مصر، 1998
4. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 1ط، 2012
5. عامل فالح المطايعة، **الاستثمار في المصارف**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, مصر2014
6. عبد الهادي الفصلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، لبنان، ط1، 2008
7. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1, 2007
8. محمد سعيد أنور سلطان،**إدارة البنوك**، قسم إدارة أعمال كلية التجارة دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, مصر2005
9. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، 2006
10. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط2،2000

مذكرات

1. أمال لعيش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف, الجزائر, 2012-2011
2. ايمان بحري, محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية ,بنك البركة الجزائري, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة ام البواقي, الجزائر,2012-2013

3. بلوم مريم، دراسة مقارنة لصيغة التمويل بالاعتماد المستندي بين التقليدي والبنك الإسلامي، دراسة حالة بنك cpa وبنك البركة الجزائري، وكالتي الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015
4. دنيا بوقديرة، سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي، خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر 2013-2014
5. دنيا بوقديرة، سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي، خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر 2013-2014
6. زواوشة مباركة، **دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر، دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة المدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك ،جامعة المدية، 2016-2017
7. سناء سعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،دراسة حالة وكالتي BNA و CPA للفترة 2009-2012 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك,جامعة الوادي, الجزائر, 2014-2015
8. ضيف خلاف ،**البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارية الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي خلال فترة 2000-1014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر،2014-2015
9. العالي إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007
10. عباس محمد أمين، **سقال رابح ،استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وإدارة مخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر،2016-2017.
11. لكحل نصيرة، **النظام القانوني للبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال جامعة أم البواقي، الجزائر،2017-2018**

12. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولة 2006

13. مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012

14. مقلاني عليمة، بدواني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة بجاية، الجزائر،2014-2015

15. مقلاني عليمة، بدواني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة بجاية، الجزائر،2014-2015

16. منتهى نورى سلمان الصمادى، **الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها و ضوابطها(دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، عمان – الأردن ، 2010

17. هندة عزيبية، قاسيمي جميلة، **الآليات الحديثة لتمويل البنكي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في الجزائر (حالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك السلام)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية جامعة المدية، الجزائر،2016-2017

مجلات و ملتقيات

1. احمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية** العراقية مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19, العدد 2، جامعة تكريت، العراق.

2. بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر**، مع الإشارة لبنك البركة الجزائري

3. بوعلام جبارة, هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صيغة إسلامية, مجلة معرض الصحافة منتدى رؤساء بالجزائر, الثلاثاء 2016/1/19

4. حمد جعفر هني, معزوز لقمان, **آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري**, الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية, يومي 09/08 ديسمبر 2013

5. حمزة شودار, **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية**, دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , العدد 15, 2015

6. رمضاني لعلا، البرود أم الخير, **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية** _ حالة الجزائر_ ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة المجلد (01) العدد(02) ديسمبر 2017.

7. زبير عياش سميرة مناصر,**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** , مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات العدد الثالث ,2016

8. سعيد بن سعد المرطان, **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية, تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي**, منتدى الاقتصاد الإسلامي كتاب المنتدى الأول, 1999

9. سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، ط تمهيدية،.

10. سليمان ناصر , عبد الحميد بوشرمة, **متطلبات تطوير الصيرفة في الجزائر** , مجلة الباحث ,العدد 07 ,2009,2010

11. سليمان ناصر, **البنوك التي تقدم خمات اسلامية هدفها تجاري و لا تمتلك هيئة رقابة شرعية**, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, 19/1/ 2016

12. الشانع احمد , **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر** ,مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الأول حول : مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ,2018

13. فارس مسدور, **البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية و ربحيتها**, مجلة معرض الصحافة, منتدى رؤساء المؤسسات, الجزائر, الثلاثاء 2016/1/19 ص 10

14. فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الغربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2

15. قسول أمين , مطاي عبد القادر ,**صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية تطبيقاتها المعاصرة و دورها التنموي** , محور المشاركة : المحور الأول

16. لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح،** بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل، 20- 21 مارس 2010.

17. محمد النوري , **التجربة المصرفية إلى عدنان محيريق, التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر,** مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية , جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي ,الجزائر,العدد10 , الجزء2 , 2017

محاضرات

1. عبد الواحد غردة، **محاضرات في الاقتصاد البنكي،** جامعة قالمة قسم العلوم الاقتصادية،

المقابلات

1. سيد على بن عودة, مستشار زبائن الشركات ببنك الخليج الجزائر, وكالة المدية

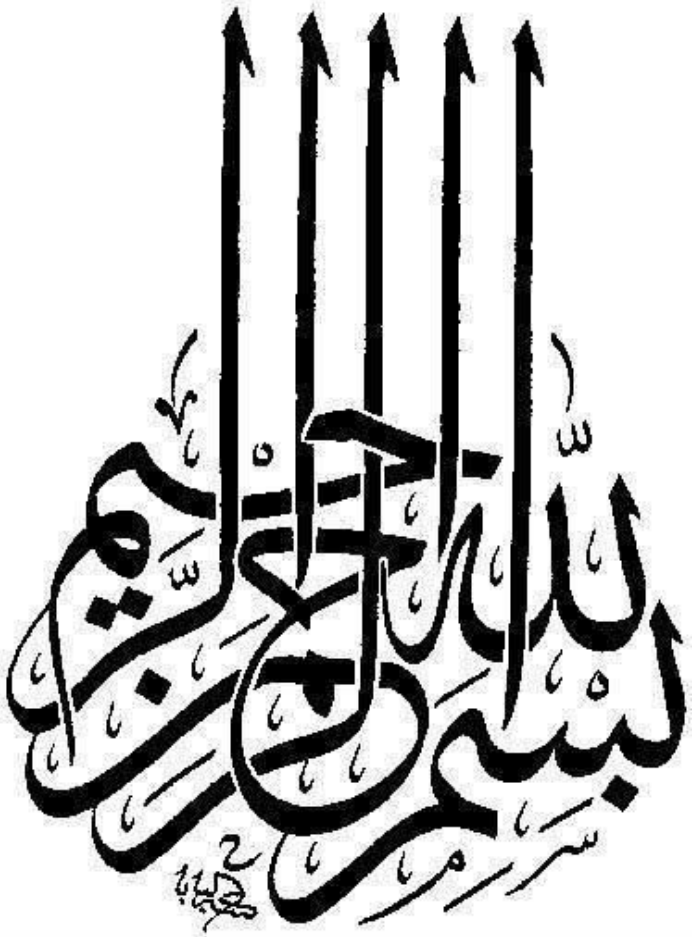
القوانين و التنظيمات.

1. الجريدة الرسمية, **نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018م, يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف المؤسسات المالية**,العدد 73, 9 ديسمبر 2018

مواقع الكترونية

1. سليمان ناصر, **قراءة عامة في التنظيم الجديد الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر, انظر** http://www.facebook.com/doc.nacer/posts/2029476490470846

2. http//www.ag-bank.com


بسم الله الرحمن الرحيم